جامعه عين شمس
كليه التجاره

أسس تطور الفكر الإقتصادى

تأليف
د. عزيزة عبد الخالق هاشم
كلية التجاره – جامعة عين شمس
مراجعة
أ.د. عبير فرحات
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجاره – جامعة عين شمس

حقوق الطبع و النشرمحفوظه للمؤلفه

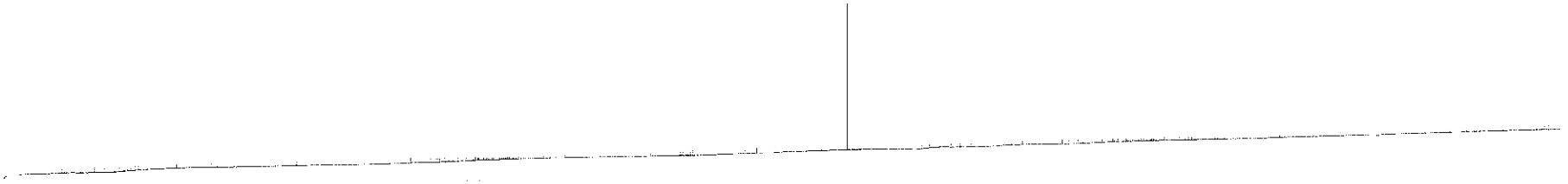

مقدمة

ينبع الفكر الاقتصادى فى أى زمان من الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت فى تلك الفترة، فتكون تلك الأفكار هى أنعكاس للظروف والأوضاع والعوامل المختلفة فيها.

كما يتم ترجمه تلك الأفكار الأقتصادية فى شكل نظام اقتصادى تكون له ملامحه وسماته الاساسية التى تتوافق مع تلك الظروف و الأفكار السائده فى ذلك العصر.

ومن هنا فإنه لا يمكن للدارس الفصل التام بين الظروف والعوامل والأفكار والنظم الاقتصادية نظراً للأرتباط الوثيق بينهم ، حيث أن فهم تلك الأفكار الاقتصادية يرتبط بمعرفه العوامل والظروف المحيطه بها ، وكذلك فهم النظم الاقتصادية يرتبط بفهم الفكر الاقتصادى الذى بنيت عليه. لذلك سنقوم فى هذا الكتاب بدراسه الأفكار الاقتصادية منذ العصور القديمة حتى القرن العشرين مع تسليط الضوء على الظروف والعوامل التى أثرت فيها وشكلتها وكذلك النظم الاقتصادية التى عبرت عنها .

وتختلف دراسه تطور الفكر الاقتصادى عن دراسة التطور الاقتصادى من حيث انه عند دراسة تطور الفكر الاقتصادى يتم التركيز على المدارس الفكرية والأفكار الاقتصادية التى كانت سائده فى العصور المختلفة ، أما فى دراسة التطور الاقتصادي فيتم دراسة التطورالاقتصادى للانشطه الاقتصادية المختلفة.

وأخيراً أتمنى التوفيق فى تقديم عمل يعطى الطالب فى برنامج التعليم المفتوح فكره كامله و مبسطه عن تاريخ الفكر الاقتصادى.

المؤلفه

الأهداف العامه للمقرر

يهدف مقرر تاريخ الفكر الأقتصادى إلى تحقيق ما يلى:-

١- دراسه الفكر الاقتصادى فى الحضارات القديمة (اليونانية و الرومانية) وكذلك العصور الوسطى فى أوروبا.

٢- التعرف على ملامح الفكر الاقتصادى فى الاسلام.

٣- دراسه مبادىء الفكر الاقتصادى للتجاريين و الطبيعيين.

٤- معرفه أسس وقواعد الفكر الكلاسيكى وكذلك النظام الراسمالى.

٥- دراسة انواع الاشتراكيه وأسسها وكذلك النظام الاشتراكى .

٦- التعرف على مبادىء الفكر النيوكلاسيكى و النقدى.

٧- دراسه أسس ومبادىء الفكر الكينزى.

٨- الألمام بالافكار الاساسية لفكر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى من خلال برامجهم.

فصل تمهيدى

بتتبع تطور الدراسات الإقتصادية ، يلاحظ أنها بدأت منذ القدم مجرد آراء وأفكار . ثم اعتباراً من القرن التاسع عشر ، بدأت هذه الدراسات تأخذ الطابع العلمى . ومنذ أوائل القرن العشرين . أصبحت هذه ذات طابع مذهبى . ثم أخيراً تنوعت هذه الدراسات بتنوع النظم الاقتصادية تطبيقاً لكل مذهب .

وبالتالى فإننا نميز بين الاقتصاد كفكر، والاقتصاد كعلم ، والاقتصاد كمذهب، والاقتصاد كنظام تطبيقى لأحد المذاهب الاقتصادية كما يلى:

أولا : الاقتصاد كفكر

١. آراء اقتصادية متفرقة

بدأت الآراء الاقتصادية منذ القدم مع وعى الانسان بمشكلاته، والمتتبع للحضارات القديمة ثم الأغريق والرومان ، يجد لدى قادتهم الكثير من الأفكارالاقتصادية ولكنها لاتعدو أن تكون آراء متفرقة فى مسائل خاصة بمناسبة البحث فى الموضوعات الأخلاقية أو السياسية أو الدينية.

٢. أفكار اقتصادية غير متماسكة

وفى العصور الوسطى من القرن الخامس الميلادى حتى القرن الخامس عشر بدء الفكر الاقتصادى ينشط تبعاً لنشاط الحياة الاقتصادية ، غير أن الأفكار الاقتصادية (كانت أفكاراً غير متماسكة

و خاضعة للعوامل الدينية شأنها فى ذلك شأن جميع نواحى النشاط الاجتماعى فى تلك العصور) .

٣. أفكار اقتصادية متميزة

بدأت تظهر الافكار الاقتصادية كأفكار متميزة متماسكة منذ القرن السادس عشر مع بداية ظهور الدولة الحديثة على أنقاض العهد الإقطاعى واحتياج هذه الدول إلى مايدعم كيانها الاقتصادى ، فضلا عما كان لحركة الإصلاح الدينى والنهضة الحديثة من أثر فى تحرير الاقتصاد وإبتعاد الناس تدريجياً عن القاعدة التى كانوا يسيرون عليها فى العصور الوسطى من وجوب الاعتدال فى الكسب. وقد جرى ذلك على يد التجاريين Mercantalisme وأنصارالمذهب الحر Liberalisme .

والخلاصة أن الآراء الاقتصادية قديمة منذ وجود الإنسان . ولكنه لم يوجد فكر اقتصادى جدير بهذا الاسم إلا اعتبارا من القرن السادس عشر ، تبعاً لنمو النشاط الاقتصادى واتساعه .

ثانياً : الاقتصاد كعلم

١) حداثة علم الاقتصاد

منذ القرن التاسع عشر، ومع تطور المجتمع البشرى بفعل الثورة الصناعية وما استتبع ذلك من أحداث وآثار اقتصادية ، بدأت الدراسات الاقتصادية تأخذ طابعاً جديداً ، وهو الطابع العلمى من

ملاحظة الظواهر الاقتصادية وتحليلها ومحاولة إستخلاص القوانين الاقتصادية التى تحكمها .

وفى رأى بعض أساتذة الاقتصاد ، أنه حتى إبان ظهور مدارس الاقتصاد فى القرن التاسع عشر (لم يكن فى الاستطاعة القول بأن دراسة الاقتصاد قد أرست قواعدها على أسس قوية الدعائم ، مما يمكن مقارنته بالفروع الهامة الأخرى من فروع المعرفة ، سواء من حيث نطاق الدراسة او من حيث عمقها وجديتها).

أى ان الدراسات الاقتصادية بالمعنى العلمى المعترف به ، لم تظهر إلا حديثاً ، تبعاً للتطور الاقتصادي من ناحية ، وانتهاج الاسلوب العلمى من ناحية أخرى .

٢) طبيعه علم الاقتصاد

فعلم الاقتصاد هو الذى يدرس الظواهر الاقتصادية ويحللها بقصد استخلاص القوانين الاقتصادية التى تحكمها كقانون تناقص المنفعة، وقانون العرض والطلب.

فهو ذو طابع نظرى ، يدرس ماهو كائن فعلاً ، ولاعلاقة له بالأخلاق أو السياسة أو اتجاهات الدولة الاقتصادية أو مفهوم المجتمع لفكرة العدالة .

ومن ثم فهو محايد، حيث لايمكن وصف مثل هذه القوانين الاقتصادية بأنها رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية ، وانما هى حقائق علمية لا دين ولا جنسية لها فهى ذات صبغة عالمية لاتتفاوت فيها الشعوب أو الدول تبعاً لاختلاف مفاهيمها الاجتماعية .

أما كيفية إعمال هذه القوانين الاقتصادية وطريقة التأثير فيها والاستفادة منها ، فهذا هو دور المذهب المذهب الاقتصادى بحسب ما يستهدفه. وهنا فقط مجال الخلاف والتمييز ، وهو ما نوضحه فيما يلى .

ثالثا : الاقتصاد كمذهب

١- الاتجاه الجديد للدراسات الاقتصادية

منذ أوائل القرن العشرين ، مع تطور الأحداث وبروز الأهمية الكبرى للمشاكل الاقتصادية المعاصرة التى شكلت حياة الناس وشغلت تفكيرهم ومشاعرهم ، تغيرت طبيعة الدراسات الاقتصادية وأصبحت ذات طابع مذهبى الى جانب طابعهما العلمى .

فلم تقف عند حد استنباط القوانين التى تحكم الظواهر الاقتصادية ، بل تجاوزتها الى وضع اهداف للحياة الاقتصادية ورسم الخطط المؤدية الى تحقيق هذه الأهداف وهو مايعبرعنه بالمذهبية أو (الأيدلوجية) الاقتصادية .

وليس معنى ماتقدم أن (المذهبية الاقتصادية) حديثة ، وانما هى قديمة قدم المجتمعات البشرية ، اذ لايمكن ان نتصور مجتمعنا دون مذهبية اقتصادية . ذلك لأن كل مجتمع يمارس إنتاج الثروة وتوزيعها ، لابد له من طريقة يتفق عليها فى تنظيم هذه العمليات الاقتصادية . وهذه الطريقة هى التى تحدد موقفه المذهبى من الحياة الاقتصادية . وكل ماهناك ، انه حتى أوائل القرن العشرين لم تكن الظروف الاقتصادية قد بلغت من الأهمية بحيث تؤثر فى حياة ونظام الدول ،

حتى تعنى بوضع مذهب اقتصادى متكامل يعبر عن اتجاهاتها الاقتصادية .

٢- طبيعه المذهب الاقتصادى

والمذهب الاقتصادى هو الذى يضع أهداف الحياة الاقتصادية ويرسم الوسائل المؤدية إليها. فهو ينطوى على أمرين ، هما غايه ووسيلة النشاط الاقتصادى . فتحديد هدف الإنتاج ، والإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أو تأميمها ، ومدى الحرية الاقتصادية ، وكيفية توزيع الثروة ...إلخ ، كل ذلك مما يدخل فى مجال المذهب الاقتصادى.

فهو ذو طابع عملى ، يدرس ما يجب أن يكون ، فله علاقة وثيقة بالأخلاق أو السياسة أو اتجاهات الدولة الاقتصادية ، أو مفهوم المجتمع المجتمع لفكرة العدالة . ومن ثم فهو مجال الخلاف بين الشعوب والدول ، بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل مجتمع واختلاف الأفكار والمفاهيم التى يرتبط بها وتصوره للعدالة وطريقة تحقيقها .

وفى مجال المذاهب الاقتصادية ، يمكننا أن نميز بين الاقتصاد الفردى "الرأسمالى" والاقتصاد الجماعى "الإشتراكى" والاقتصاد "الإسلامى". كما أنه فى مجال كل مذهب اقتصادى يمكن أن تتعدد وتختلف تطبيقاته ونماذجه أى نظمه .

رابعاً: الاقتصاد كنظام تطبيقى للمذهب

يعتبر النظام الاقتصادى هو تطبيق للمذهب الاقتصادى وإن أختلف هذا التطبيق تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية ، وبالتالى فأن لكل مذهب أقتصادى سبل مختلفة يمكن أن يسلكها بدون أن يختلف النمط الاساسى للحياه الاقتصادية وهو ما يطلق عليه النظام الاقتصادى.

وللنظام الاقتصادى أشكال مختلفة فى التطبيق بدون اختلاف على اساس النظام المطبق وذلك مثل النظام الاقتصادى الراسمالى له التطبيق النموذج الامريكى او الانجليزى أو الفرنسى.....الخ.

وبذلك يتكون النظام من جانبين:-

١- جانب ثابت وهو الأساسى او المبادي التى يتكون منها المذهب الذى بنى هذا النظام عليه مثل نوعيه الملكيه ونوعيه التخطيط الاقتصادى ، وطريقه توزيع الناتج...

٢- جانب متغير وهو الوسائل و الاساليب المستخدمة لتطبيق هذه المبادىء، وهى التى تختلف باختلاف الزمان و المكان بدون الخروج عن اساس المذهب.

هذا وإن اختيار المذهب الاقتصادى والنظم المتفرعة عنه لايتم اعتباطاً ، وانما مرده كما أشرنا ظروف كل مجتمع ، سواء من حيث درجة تطوره الاقتصادى ، أو من حيث الأفكار والمفاهيم التى يرتبط بها .

ولذلك فنحن مع القائلين إن كل مذهب أو نظام اقتصادى ، هو حل لمرحلة معينة من مراحل التطور التاريخى للمجتمع ، ويتغير إلى نظام

اقتصادى آخر متى عجز عن مواجهة مقتضيات تطوره . ولايستثنى من ذلك الأصل سوى المذهب الاقتصادى الإسلامى .[1]

أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى

أن تاريخ كل علم هو جزء لا يتجزأ من هنا العلم نفسه وبالتالى يتطلب فهم هذا العلم معرفة تاريخه. وفيدنا دراسة تاريخ الاقتصاد من عده نواحى منها:

١- فهم الأفكار و النظريات الحديثة فلا يمكن فهم النظريات الحديثه بدون فهم النظريات و الاراء السابقة لها ، حيث أن الفكر الاقتصادى الحديث يقوم على الفكر الماضى فيشترك الكتاب الجدد مع من سبقهم ويستفيدون منهم ويضيفون إلى نظرياتهم أو يعدلونها.

٢- تعلمنا دراسه تاريخ الفكر الاقتصادى الكثير عن طريقه التفكير الانسانى ووسائل العقل البشرى. فطرق التفكير لا ينبغى أن تقتصر على قواعد المنطق المجرد بل يجب النظر لها وهى تطبق التفكير الفعلى.

٣- يتعرض التفكير الاقتصادى لكل عصر للمشكلات والوقائع الخاصه بهذا العصر وهى تختلف عن المشكلات فى غيره من العصور. ويفيدنا دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى فى تفهم تلك الوقائع والمشكلات الاقتصادية .

---

[1] د. محمد شوقى الفنجرى – المذهب الاقتصادي فى الاسلام – سلسله الاقتصادى فى الاسلام (٥) – شركه عكاظ للنشر والتوزيع – الرياض – ١٩٨١ – ص ٤٦ : ٥٣

٤- يعتبر الفكر الاقتصادى جانب من جوانب الفكر الإنسانى وبدراسة هذا الفكر يتضح لنا تطور الفكر الانسانى ككل . [١]

[١] د. عبير فرحات – أسس تطور الفكر الاقتصادى- مركز التعليم المفتوح – كليه التجاره – جامعه عين شمس – ص ٧:٩

الفصل الاول

الفكر الاقتصادى في االعصور القديمه

أولا : العصر البدائى

ثانيا : العصر الاغريقى (اليونانى)

- أفلاطون
- أرسطو
- نظام الرق

ثالثا : العصر الرومانى

أولا : العصر البدائى

عاش الانسان الجزء الأكبر من التاريخ الإنسانى حياه بدائية. فمنذ خلق الإنسان منذ ملايين السنين وهو يواجه الطبيعة بكل مابها من قسوة . فالإنسان عرضه للزلازل والبراكين والفيضانات وللحيوانات المتوحشة والمجاعات الطاحنة. وعندما بدأ الإنسان البدائى يحتمى فى الكهوف والمغارات ضد كوارث الطبيعة فإنه أخذ فى نفس الوقت يطور الإنتاج من البيئة المحيطة . [1]

ويمكن تلخيص سمات المجتمع البدائى فيما يلى:

١- سيطرة البيئه الطبيعيه حيث كانت هى التى تحدد الميل الى التعاون او تدفع بالجماعات البشرية الى العدوان بعضها على بعض نتيجه غريزه حب البقاء.

٢- بساطه الانشطه الاقتصادية التى تتمثل فى الصيد والقنص والرى وتربيه انواع من الحيوان بعد استئناسها وبدء ممارسه الزراعه بعد اكتشافها (وهذا الكشف يمثل بداية الخروج من البدائيه) ، وكذلك بساطه اساليب الانتاج .

٣- وجود تقسيم للعمل ولكنه لم يكن فى اول الامر بالدرجه التى تفرض قيام التبادل الخاص للمنتجات .

---

[1] د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى)- مكتبه عين شس – القاهره – ١٩٩٩ – ص١١٢:١٠٥

٤- سيادة مبدا الاكتفاء الذاتى ، فكل جماعه تنتج بوجه عام ما يكفى لاشباع حاجات اعضائها من الغذاء وبعض المنتجات الصناعيه .[١]

٥- من حيث قوى الانتاج : وقد كانت أدوات إنتاجه من الأحجار وأغصان الأشجار والتى استخدمها فى الدفاع والصيد والقنص. و كان فى إمكان الإنسان البدائى أن يطور هذه الأدوات فى زراعه الأرض. ومع تواجد الرعى والزرعة بدأت مرحلة التخصص فى الإنتاج والتبادل بين أفراد الجماعة ، حيث منهم من يقوم بالصيد والرعى ، ومنهم من يقوم بالزراعة. ثم ظهرت أنشطه جديده لمواجهه الحاجات الجديده مثل التجاره و خاصاً مع التجمعات الاخرى .

٦- ومن المتوقع أن يكون الإنسان البدائى إنساناً أنانياً وشرساً فى معاملاته بفعل قسوة الطبيعة التى يتعامل معها. وهى صفات تنعكس على علاقات الإنتاج والتوزيع فى هذا المجتمع الاقتصادى ، وقد كانت أدوات الإنتاج المتميزة وذات الاستعمال الشخصى ذات ملكية خاصة (الحلى ، الجلود ، الاوانى) ، اما الأرض (حيث الزراعة محدودة) فقد كانت ملكيتها على الشيوع ، ولعل القوى من الأشخاص فى هذه الجماعة البدائية كان يستأثر بنصيب الأسد ويترك الباقى لمن هو أضعف منه.[٢]

---

[١] د. أحمد عبد الرحيم زردق – التطور الاقتصادى – الزقازيق – ١٩٩٨ – ص ٦٨

[٢] د. عبد المنعم راضى– مبادئ الاقتصاد – مرجع سابق – ص١١٢:١٠٥

نهايه العصر البدائى :

وبزيادة الجهد المبذول من الإنسان البدائى أمكن تطوير أدوات إنتاجه وإنتاجيته ليصبح فى إمكانه أن ينتج أكثر من حاجته ، وبالتالى أن يصبح هناك أدخاراً. وعندما ظهرت المدخرات فى حوزة الإنسان أصبح هناك ملكية فردية. وبظهور الوفرة فى الإنتاج أصبح الإنسان فى حاجة الى المزيد من الأيدى العاملة المنتجة ، وبالتالى لم يعد الإنسان البدائى يقتل عدوه الأضعف منه ، ولكنه استخدمه كأسير حرب أو ضعيف فى الإنتاج لصالح الغير[1]، كما تطورت وسائل الانتاج الزراعى و أنفصلت بعض الاعمال عن حرفه الزراعه لتكون اعمال مستقله مثل النسيج ، ومن هنا كانت نشأة نظام الرق.[2]

ثانياً : العصر الإغريقى (اليونانى)

لقد ترك لنا فلاسفة الإغريق القدماء بعض ألافكار الاقتصادية كما خلفوا مواد علمية ذات فائدة فى الرياضيات والهندسة والميكانيكا والفلك ، أن كانت مساهماتهم فى الاقتصاد تعتبر ضئيلة جداً إذا ما قورنت بمساهماتهم فى العلوم والآداب الأخرى، كما أن الأفكار الاقتصادية التى تركوها لا تكون فى مجموعها ما يمكن أن يؤلف عمل مستقل للاقتصاد. ولقد استخدم الإغريق كلمة اقتصاد Economicus

---

[1] د. عبد المنعم راضى– المرجع السابق– ص١١٢:١٠٥

[2] د. محمد مهدى عصر – تطور الفكر الاقتصادى – مطبعه أم القرى – القاهره – رقم الايداع ٩٩/١٢٧/٦ – ١٩٩٩ – ص ٢٥:٢٢

والتى فى أصلها القديم عندهم تتألف من كلمتين وتعنى قوانين إدارة المنزل أو فن إدارة المنزل. وهناك كلمة أخرى استخدمها أرسطو ليميز كتاباته الاقتصادية وهى تعنى الحيازة أو الثروة ويقصد بها البحث فى نشاط الأعمال.

ويلاحظ أن الإغريق كانوا يتطرقون إلى بحث المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم فى إدارة الدولة وشئون المجتمع ونادراً ما تناولوا هذه المسائل لغرضها الذاتى ،كما قد يتصور البعض خطأ حينما يتعرض لدراسة الفكر الاقتصادى عند الإغريق أن هذا الفكر قد امتد ليشمل نواحى عديدة وأنه احتوى على الكثير من الأفكار الاقتصادية التى تعرض لها الاقتصاديون فيما بعد. ذلك لأن الكثير من الأفكار الإغريقية فى الاقتصاد كانت مجردة من أى نواحى علمية. وستناول فيما يلى أهم الأفكار الاقتصادية لكل من أفلاطون وأرسطو باعتبارهم من أبرز مفكرى تلك الفتره الذين تعرضوا للأفكار و المشاكل الاقتصاديه .

أفلاطون Plato (٤٢٧ – ٣٤٧) قبل الميلاد

من الممكن اشتقاق معظم الفكر الأفلاطونى فى الاقتصاد من المناقشات والبحوث التى خصصها للمسائل السياسية.

١ – **المدينة المثالية :** اهتم أفلاطون بفكرة المدينة المثالية (اليوتوبيا) اهتماماً كبيراً وكان فى هذا مسايراً لفلاسفة الإغريق الآخرين،

و مدينة أفلاطون المثالية تتميز بأنها صغيرة نسبياً وبأن جميع المسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية فيها تنظم وتدار بحزم ودقة، وبأن النساء والرجال يعاملون فيها على حد سواء، و كل حرفة من الحرف تمثل فئة أو طائفة منظمة بداخلها، والحكومة من ضمن هذه الفئات أو الوظائف يعهد إليها بالأعمال السياسية ولكن لا يسمح لها بإقامة صلات عائلية.

وبالإضافة إلى هذا حارب أفلاطون الملكية الخاصة بالنسبة للمستويات العالية من الحكام على أساس أنها تفسد أمورهم ومن ثم تفسد أمور اليوتوبيا التى تصورها. وأن كان أفلاطون لميحارب الملكية الخاصة على وجه الإطلاق.

٢- **تقسيم العمل** :أن أحد أهم الأفكار الاقتصادية فى دراسات أفلاطون هو تقسيم العمل Division of Labor. ولقد تصور أفلاطون أن تقسيم العمل ضرورى جداً للتنظيم الاجتماعى داخل اليوتوبيا. وقد أكد علىأهميتة كأساس لأى زيادة فى كفاءة الإنسان ، ولكنه يشترط لتحقيق هذه النتيجة أن يقوم تقسيم العمل على أساس المهارات الموجودة لدى الأفراد بصورة طبيعية. فكل إنسان مهيء بطبيعته لعمل معين أو حرفة معينة يتقنها أكثر من غيرها فإذا تخصص فيها أصبح أكثر ما يكون كفاءة وهكذا يمكن أن نتصور أن النشاط الاقتصادى (للمدينة) يصبح فى أفضل أحواله من ناحية الكفاءة لو أن كل مواطن اشتغل فيما يتقنه بشكل فطرى، ويلاحظ أن أرسطو آمن بنفس هذه الأفكار من بعد أفلاطون.

٣- <u>النقود :</u> أن أفكار أفلاطون فى "النقود" تستحق التسجيل والدراسة. فالنقود فى رأيه وسيلة اخترعها الإنسان لتسهيل التبادل ولا يجد أى مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود. فعملية تسهيل التبادل أو الوساطة فى عمليات التبادل Medium of Exchange يمكن أن تتم بدون الذهب والفضة. بل أن أفلاطون هاجم الذهب والفضة على أساس أن استخدامهما كنقود يؤدى إلى نتائج غير محمودة من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية. فأهتمام الأفراد بالقيمة الذاتية للنقود (وهى مسألة واضحة فى حالة المعادن النفيسة) قد يؤدى إلى انحرافها عن تأدية وظيفتها الأساسية التى تصورها وهى "تسهيل التبادل". ولقد قام أفلاطون باقتراح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية. وبهذا كان أول من نادى بأن تكون قيمة النقود مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية. وقد ظلا الذهب والفضة فى التداول يستخدما كنقد فى المجتمعات المختلفة فى أنحاء العالم من عصر أفلاطون إلى القرن العشرين ،أى أن رأى أفلاطون لم ير النور فى الحياة الواقعية إلا فى القرن العشرين.

أرسطو Aristotle (٣٨٤ - ٣٣٢) قبل الميلاد

اهتم أرسطو أيضاً بفكرة "المدينة المثاليه" التى يتحقق فيها العدل والحياة الطبيعية. وتكلم عن الفضائل والرذائل. ومناقشاته للمسائل الاقتصادية ليست منفصلة عن هذا الإطار العام. ويمكن القول بأن أرسطو اهتم كثيراً بإبراز الاتصال بين الناحيتين الاجتماعية والسياسية وكذلك بين الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية أو فيما نسميه

الآن بعلم الاجتماع السياسى Political Sociology و علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sociology.

وفى كتابه السياسة Politics قام أرسطو بمناقشة موضوعات الملكية الخاصة، والشيوعية والأسعار. كان أرسطو يبدأ بعرض الأفكار الأفلاطونية وأفكار بعض الفلاسفة الآخرين فى الموضوعات التى يتعرض لها ثم يقوم بانتقادها وتقويمها. وقد هاجم الأفكار الأفلاطونية و دافع أرسطو دفاعاً قوياً عن الملكية الخاصة "والعائلة" وهاجم الشيوعية بقوة وكأنه كان ممثلاً للفكر السائد لدى أبناء الطبقة المتوسطة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر وليس فى عصر الإغريق.

وبرغم أن أرسطو عاش فى فترة تميزت بهجوم شديد على نظام الرق، نجده يعلن أن التفاوت الطبيعى بين بنى الإنسان حقيقة ثابته. أن عدم التساوى بين بنى الإنسان مسألة طبيعية أو فطرية لا يمكن إنكارها، فالإنسان لم يولد متساوياً مع الآخرين. و هذه الحقيقة فى صالح المجتمع الإنسانى على غير ما قد يتصوره البعض بحجة التعلق بالمساواة المطلقة.

ولقد وردت معظم الأعمال الاقتصادية لأرسطو فى كتابيه الشهيرين "السياسة" و"الأخلاق" وتتميز بأنها أكثر تجرداً من النواحى الغير الاقتصادية بالمقارنة بأعمال أفلاطون وغيره من فلاسفة الإغريق. ولقد قام تحليل أرسطو فى الاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية اشباعها. ويبدأ بتحليل وضع الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتى

للعائلات ثم استطرد منه إلى فكرة تقسيم العمل والمقايضة والنقود (وكان أحياناً يخلط بين النقود والثروة) . وفيما يلى نعرض فكر أرسطو فى أهم الموضوعات الاقتصادية التى تناولها.

١ - **<u>الاحتكار و تحديد الاثمان:</u>** ميز أرسطو بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية كما فعل الاقتصاديون فيما بعد ، كما استنتج أيضاً أن هناك علاقة ما بين الاثنين، وأن كان لم يحدد طبيعة هذه العلاقة . ولقد اهتم أرسطو بمسألة العدل فى تحديد الأثمان. وقد ناقش أرسطو "الاحتكار" وعرفه بأنه موقف البائع الوحيد فى السوق وهذا تعريف الاحتكار المطلق أو التام. وبالطبع فقد عرفنا فيما بعد أنواعاً عديدة من الاحتكار منها احتكار القلة والاحتكار الثنائى بالإضافة إلى الاحتكار الفردى المطلق الذى تكلم عنه أرسطو ولا يزال تعريفه له شائعاً حتى الآن.

وفى مجال تفكيره فى العدالة ومحاربة أى شكل من الاحتكار استنبط أرسطو فكرة "المبادلة المتكافئة" وهى تتمثل فى مبادلة يحصل فيها كل من طرفيها "البائع والمشترى" على قدر متساو تماماً لما يعطيه للطرف الآخر. ولكنه لم يخبرنا عن أى حافز إذن يدفع البائع أو المشترى للتبادل إذا كان ما يعطيه للطرف الآخر من منفعة أو نقود يساوى ما يحصل عليه تماماً، فالمفروض أن أى طرف فى أى عملية تبادل لا بد أن يشعر بأن موقفه بعد إتمامها صار أفضل مما كان عليه

من قبل. فعملية التبادل حينما تتم بين أى طرفين فإن ذلك يحدث بسبب الاتفاق على إتمامها والرضى بشروطها.

ويدين أرسطو الاحتكار والأسعارالاحتكارية و يدافع عن فكرة مماثلة لفكرة السوق التنافسية أو التبادل بين أطراف متكافئة لا يستطيع أحدهم أن يفرض أسعاره على الآخرين. فإذا كان أرسطو يقصد بالمبادلة المتكافئة تلك المبادلة التى تتم فى ظل ظروف التنافس الكامل أو عدم وجود أى شكل من الاحتكار فإنه يكون قد اقترب جداً من فكرة الأسعار التنافسية التى تسود فى السوق الحرة وبناء على ذلك يمكن أن تصبح فكرة المبادلة المتكافئة فكرة اقتصادية موضوعية.

٢- **النقود:** نظرية أرسطو فى النقود تختلف عن أفلاطون وهى تتلخص فى أن أى مجتمع غير شيوعى يتطلب تبادل السلع والخدمات، وهذا التبادل يأخذ صورة المقايضة فى مبدأ الأمر. ولكن الصعوبات التى تواجه عملية المقايضة تجعل الناس تلجأ إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل، و ذكر أن بعض السلع مثل المعادن تعتبر أحسن من غيرها للقيام بدوره وسيط التبادل وإمكانية استخدام وسيط التبادل (النقود) كمقياس للقيمة.

وبهذا نستطيع أن نقول أن أرسطو قد اكتشف الثلاث وظائف الأصلية للنقود وهى: (١) وسيط للتبادل، (٢) مقياس للقيمة، (٣) مستودع للثروة (أما الوظيفة الرابعة وهى قياس القيم الآجلة فلم يتكلم عنها).

بصفة أساسية فإن نظرية أرسطو فى النقود تقوم على افتراضين:

أولهما: أنه بالرغم من أن النقود لها وظائف عديدة إلا أن الوظيفة الأساسية لها هى وساطتها فى عمليات التبادل.

ثانيهما: أن النقود لابد أن تكون ذات قيمة سلعية فى حد ذاتها وذلك لكى تؤدى الوظيفة الأولى كوسيط للاستبدال. ويعنى الفرض الثانى أن النقود لا بد أن تكون شيئاً له منفعته الذاتية وله قيمته التبادلية المستقلة عن الوظيفة النقدية. لهذا يمكن معاملة النقود كأية سلعة بمعنى أنها توزن وتأخذ أوصافاً معينة وبأن لها جودة معينة. وللتسهيل و من أجل المحافظة على وظيفتها النقدية فإن المجتمع قد يقرر ختم قطع نقدية ذات أوزان محددة وجودة معينة بختم عام معترفة به هو خاتم الملك أو الحاكم ، هذا الختم يضمن بطبيعة الحال الوزن والجودة لقطع النقود المتداولة فى أيدى الأفراد ولكنه لا يضيف ولا ينشئ للنقود أية قيمة ، وهذا الرأى لأرسطو يتنافى مع رأى أفلاطون الذى ذكر من قبل عن طبيعة النقود وأنها مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية.

٣- **الفائدة:** لعن أرسطو الفائدة ومن يعتمدون عليها فى معاملاتهم حيث كانت مساوية تماماً عنده للربا ، و لم يرى أى مبرر للتفرقة بين الفائدة على القروض التى تستخدم لأغراض الاستهلاك أو تلك الخاصة بأغراض التجارة والنشاط الإنتاجى. فأرسطو بصفة عامة لم يرى أى مبرر لأخذ زيادة فى قيمة النقود لمجرد انتقالها من يد إنسان إلى آخر فى عمليات الإقراض والاقتراض. وأرسطو قد بنى رأيه فى ذلك على أن

النقود هى مجرد سلعة تستخدم كوسيط للتبادل أساساً ولذلك فليس هناك أى مبرر لزيادة قيمتها لمجرد انتقالها من يد إنسان إلى آخر (النقود عقيمة لا تلد). ويمكن أن نرى أن فكرته عن التبادل المتكافئ أو العادل تقف وراء مهاجمة الفائدة أو الربا.[1]

وقد كان النظام الاقتصادى السائد فى العصر الاغريقى (اليونانى) هو نظام الرق حيث بدا قبله و بلغ زروته فى هذا العصر. وفيما يلى نوضح نظام الرق.

نظام الرق

شاهدنا أن النظام البدائى قد تطور إلى نزعة فردية فى ملكية الأشياء وإلى أن القوى أصبح يستغل الضعيف فى زيادة الإنتاج. وقد كان بدء اهتمام الإنسان بالزراعة وتطويرها مجالاً خصباً لاستخدام غيره فى خدمته.

وأدى تطور الزراعة إلى أنتاج منتجات جديدة، وكذا بعض الصناعات الحرفية وتعددها الى المزيد من تسخير الأفراد فى العمل. وهكذا أصبح كل ضعيف أو مقهوراً أو مغلوب على أمره ضمن الرقيق ، وأصبح كل قائد قوى متمتعاً بحقوقه وحريته من طبقه السادة أو الأحرار.

ومع زيادة انتاجيه العمل وانتشار التخصص بحيث لم يعد الانتاج ولاسيما الانتاج الحرفى فى حاجة الى تضافر قوى الجماعه مشتركه

---

[1] د.عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – المكتب الجامعى الحديث – جامعه الاسكندريه – ١٩٩٩ – ص١٩:٣٣

(كما كان الحال فى الصيد او القتال او الزراعه البدائيه مثلا) بدا المجتمع يتطور نحو غلبه الملكيه الخاصه فى كافه وسائل الانتاج ومنها بصفه خاصه ملكيه الرقيق وملكيه الارض.[1]

ويميز نظام الرق انقسام المجتمع الى طبقات اهمها طبقتان رئيسيتان: طبقه ملاك الرقيق وطبقه الرقيق ، ويقوم النشاط الاقتصادى فى ذلك النظام الى حد بعيد على جهود الطبقه الثانيه سواء فى الصناعه او فى الزراعه ، وهذا لاينفى بطبيعه الحال تفاوت افراد الطبقه المسيطرة فى مراكزهم ودورهم فى الحياه الاجتماعيه كما لاينفى وجود طبقات او فئات اخرى من العمال او المزارعين الاحرار تتفاوت أهميتهم وفقاً لظروف الزمان والمكان .[2]

وقد كان الأرقاء جزءاً من وسائل الإنتاج المستخدمة ، فهم جزء من أشياء كالأرض والحيوانات والآلات ، وتكون الملكية الخاصة قائمة بحيث يصبح للسيد الحق فى أمتلاك الأرقاء ، وينال السيد كل حصيله الانتاج في هذا النظام ولا يبقي للرقيق سوى حد الكفاف أو ما هو أقل.[3]

أما التقسيم الطبقى فكان نتيجه عده عوامل منها :

أ- الاجتهاد والمهارة الشخصيه .

ب- المركز الاجتماعى و العلاقات العائليه .

ت- المصادفه والحظ لتميز افراد على افراد اخرين .

---

[1] د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى)- مرجع سابق – ص١١٢:١٠٥

[2] د. أحمد عبد الرحيم زردق – التطور الاقتصادى – مرجع سابق – ص ٧٠,٧١

[3] د. عبد المنعم راضى- المرجع السابق – ص١١٢:١٠٥

ث- انتشار الرق نتيجه للحروب او المبادلات او بيع الشخص لنفسه او لافراد اسرته .

ج- الغزوات ، فكثيرا ما كانت الجماعه المنتصرة على جماعه اخرى تستولى على اراضى وثروات المهزومين ثم تحول هؤلاء اما الى رقيق فى جملتهم واما الى اتباع لهم تسلط عليهم شتى وسائل التمييز الاجتماعى او العنصرى .[1]

و نتيجة الظروف السيئة للرقيق أن قاموا بثورات متعددة تطالب بتحريرهم، إلى أن أدرك السادة أن من الأفضل تحرير الأرقاء وإعطائهم مساحات من الأرض حتى يزداد الإنتاج ويتوفر الحماس لدى هذه الطبقة. وهكذا أنتهى نظام الرق ليتحول إلى نظام الإقطاع.[2]

ثالثاَ: العصر الرومانى

وكان الاقتصاد الرومانى اقتصاداً زراعياً، إذ كانت الزراعة هى أساس الحياة الاقتصادية، وكانت الأرض هى اهم مصادر الثروة والاستثمار الوحيد المأمون. و كانت الحكومة تشجع الحيازات الصغيرة فى بعض المناطق. وفى القرن الثانى ظهر الدومين الكبير المملوك للإمبراطور فى أفريقيا وآسيا الصغرى.

وبصفة عامة تميز الاقتصاد الرومانى بالصفة العائلية، ولما أصبح هناك الريف والمدن قامت علاقة التبادل بينهما ، فكان الريف يستمد

---

[1] د. أحمد عبد الرحيم زردق - التطور الاقتصادى - مرجع سابق - ص ٧٠,٧١

[2] د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى) - مرجع سابق - ص١١٢:١٠٥

من المدن منتجاتها، وكان المدن تأخذ من الريف الغذاء والرجال. ولكن نقل الغذاء كان يتم فى نطاق إقليمى ، غير أن روما كانت تستمد ما تحتاج إليه من حبوب من مصر وأفريقيا .

أستمر نظام الرق فى العصر الرومانى أساس النشاط الاقتصادى. فقد كان عدد العبيد كثير جداً بسبب الفتوحات الرومانية إذ كان أسرى الجيوش الرومانية يعتبرون عبيداً عموميين، وكانت الدولة تقوم ببيعهم.

وقد اتصلت روما منذ أقدم عصورها بالعديد من الشعوب الأخرى. فمع مرور الزمن اتسع حكم روما، وأثر ذلك فى حياتها الاقتصادية، عندما فتحت بلاد حوض البحر المتوسط الشرقى، وتقدمت فى فتوحاتها نحو الغرب، واشتبكت أكثر من مائة عام (٢٦٤- ١٤٦ ق .م) مع قرطاج التى كانت عاصمه العالم التجاريه ، وبعد الصلح بينهما عام ٢٤١ ق.م أنتقلت ملكية جزيرة صقلية الغنية بالحبوب من قرطاج إلى روما. ثم فتح مصر بعد ذلك وأخضعها للحكم الرومانى.

وقد أدت هذه الفتوحات إلى انتقال الإمبراطورية الرومانية ابتداء من القرن الثانى قبل الميلاد من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد التجارى، وحقق بذلك النبلاء أرباحاً طائلة. فظهرت نتيجة لذلك طبقة التجارة وكبار أصحاب رؤوس الاموال وكبار الزراعيين واختفت طبقة صغار الملاك التى اضطرت تحت ضغط الأزمة الاقتصادية إلى بيع أراضيها إلى كبار المزارعين وبذلك اختفت الطبقة المتوسطة. وأصبح المجتمع ينقسم إلى قسمين : الأشراف والفرسان من ناحية والعامة والعبيد من

ناحية أخرى.ويرى البعض أن المصالح التجارية والمالية هى التى دفعت روما إلى الغزو والتوسع.[1]

وتعتبر الكتابات الفلسفية عند الرومان قليله . وقد كتب شيشرون فى بحثه حول المهن أن النشاط الزراعى يقع فى المقدمة يليه الصناعه والتجاره.

وقد كان القانون الرومانى المطبق على الأجانب [2] هو أساس فكره القانون الطبيعى التى قام على أساسها المذهب الفردى وعزل الدوله عن القيام باى دور فى النشاط الاقتصادى والذى كان جوهر النظام الرأسمالى والفكر الكلاسيكى . [3]

وقد بدأت الإمبراطورية الرومانية بعد ذلك فى التدهور بدءاً من عصر دقلديانوس حيث كانت وراء هذا التدهور عدة أسباب أهمها:

١- الصراع بين الطبقات: فقد كثرت ثورات الرقيق والعمال والأحرار ضد طبقة الأشراف والفرسان.

٢- ضعف طبقة العمال والفلاحين الأحرار : نظرا لمنافسة الرقيق للعمل الحر مما أدى إلى زيادة فقرهم وقد كانوا مصدر قوة الدولة لما كانوا يقدمونه من الضرائب والجنود، ولذلك فقد كان منطقياً أن يجر ضعفهم ضعف الدولة ذاتها.

---

[1] د. محمد مهدى عصر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص ٢٢:٢٥

[2] كان الرومان يطليقون على المعاملات بينهم وبين الأجانب يتسم بالتحرر والاعتماد على القانون الطبيعى بخلاف القانون المطبق على المعاملات فيما بينهم

[3] د . سعيد الخضرى – المذاهب الاقتصادية – ١٩٨٥– جامعة قناة السويس صـ ٥٨ ، ٥٩

٣- الأزمة النقدية فى عهد دقلديانوس: حيث أدت إلى المزيد من المغالاة فى فرض الضرائب على السلع التجارية.

٤- الغزوات الجرمانية.

وقد أدت كل هذه الأسباب الداخلية منها والخارجية إلى سوء الحالة الاقتصادية فإرتفعت الأثمان. وبلغت هذه الأزمة حدتها تحت حكم " الإسكندر سفير " Alexander's Severe (٢٠٨- ٢٣٥) حتى أن مرتبات الموظفين لم تكن تدفع نقداً فى عهده بل عيناً. وقد حمل ذلك " دقلديانوس " على إصدار التسعير الجبرى للسلع الضرورية عام ٣٠١م إلا أن هذا الإجراء لم يكتب له النجاح فعاد الناس إلى نظام المقايضة فى القرن الخامس. ولقد حال دون التقدم الاقتصادى ظهور طوائف الصناع والتجار مما حد من حرية التجارة والصناعة.

و قد تعرضت الإمبراطورية الرومانية إلى غزوتين قويتين متتاليتين هما غزو البربر ثم الغزو الإسلامى فكان ذلك سبباً فى انهيار النظام الرومانى.[١]

---

[١] د. محمد مهدى عصر - تطور الفكر الاقتصادى - مرجع سابق - ص ٢٢:٢٥

تذكر أن

- عاش الانسان فى العصر البدائى يحتمى ضد كوارث الطبيعة . مع تعدد الانشطة الاقتصادية ومعرفه الرعى و الزراعه بدات مرحله التخصص وتقسيم العمل.
- أنتهى العصر البدائى مع زيادة الانتاج وعدم قتل الانسان لعدوه بل استخدامه للانتاج ونشأ نظام الرق.
- يعتبر أفلاطون من اهم مفكرى العصر الاغريقى ، ومن أهم أفكاره يوتوبيا (المدينه المثاليه) وكقيم العمل وقيمه النقود.
- اهتم أرسطوا أيضاً بفكره المدينه المثاليه والاحتكار وكيفيه عمل مبادله بين البائع والمشترى ، كما ناقش قيمة النقود (وأختلف فى ذلك مع افلاطون) ، وهاجم أرسطو الفائده باعتبارها ربا.
- ساد فى العصر الاغريقى نظام الرق حيث تكون المجتمع من طبقتين عبيد وأحرار، تختلف واجبات ومميزات كل منهم عن الآخر.
- كان النشاط الزراعى هو النشاط الاقتصادى الاساسى فى العصر الرومانى ، واستمر تطبيق نظام الرق. وقد ذادت الفتوحات فى عصر الامبراطورية الرومانية وإن بدأ التدهور من عصر دقلديانوس نتيجه عده عوامل.

تطبيقات الفصل الأول

(١) ضع علامة ✓ أو × أمام العبارات التاليه مع التعليل لتوضيح سبب الصحه أو الخطأ:-

١- تطورت الانشطة و الأدوات الاقتصادية مع تطور الانسان فى العصر البدائى .

٢- نادى أفلاطون بان تكون قيمة النقود مستقلة عن قيمتها الذاتية.

٣- ساد النظام البدائى فى ظل العصر الاغريقى.

٤- بدأ التدهور الامبراطورية الرومانيه بسبب صراع الطبقات.

(٢) أذكر مع الشرح كما مما يلى:-

١.سمات المجتمع البدائى.

٢.أفكار أرسطو حول قيمه النقود.

٣.تقسيم العمل لدى أفلاطون.

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادى في العصور الوسطى

أولا : الفكر الاقتصادي لأوروبا في العصور الوسطي

- النظام الاقطاعى

ثانيا : الفكر الاقتصادى الاسلامى

- الفكر الاقتصادى لابن خلدون
- الفكر الاقتصادى للمقريزى

أولا : الفكر الاقتصادي لاوروبا في العصور الوسطي

ليس هناك اتفاق عام بشأن فترة العصور الوسطى، ولكن غالبية الكتاب يعتبرون أنها تشمل ألف سنة تقريباً تمتد من سقوط الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية فى منتصف القرن الخامس عشر. ويختلف الكتاب فى تقييم طبيعة الحياة فى العصور الوسطى ، ولكن غالبيتهم يرون أنها فترة ركود اقتصادى وفكرى ، والبعض وصفها بأنها عصور الظلام Dark Ages، ومع ذلك فإن النظرة الواقعية لفترة العصور الوسطى فى أوروبا لن تهمل رؤية بعض التطورات الهامة فى فترة سادها الركود والظلام بصفة عامة. فالركود لم يكن تاماً دائماً خلال الفترة وإلا كيف يمكن تفسير انتهاء النظام الإقطاعى فى نهاية العصور الوسطى وكيف تم الإعداد لعصر الرأسمالية التجارية.

- الاوضاع الاقتصاديه فى العصور الوسطى

- قام المجتمع فى العصور الوسطى على أساس الانقسام الطبقى بين السادة والعبيد، وارتبط هذا النظام بنظام الضيعة الكبيرة (النظام الاقطاعى) الذى ساد منذ أواخر عهد الدولة الرومانية ولو أن طريقة إدارة الضيعة تطورت تدريجياً مع ندرة العبيد ومع بعض التطورات الاجتماعية ، فأصبح الملاك يلجأون إلى تأجير قطع من أراضيهم إلى المستأجرين (من الأحرار والعبيد) مقابل ريع عينى ونقدى.

- بالإضافة إلى النشاط الزراعى كان هناك النشاطين التجارى والصناعى. ولم تخرج التجارة فى طبيعتها عما عرف فى أواخر عهد الإمبراطورية الرومانية. أما الصناعة فقد ظلت مقصورة على سد حاجات الأسواق المحلية الصغيرة أو على إنتاج بعض سلع محدودة ولكن ذادت أهمية فى التجارة الخارجية. و سنتناول فيما بعد النظام الاقطاعى .

- من أهم مظاهر العصور الوسطى أن الكنيسة كانت تمارس سلطاناً كبيراً على الأفراد من الناحية الروحية والمادية أيضاً. ففى خلال الفترة زادت ممتلكات الكنيسة من الأرض إلى حد مماثل لأكبر السادة الإقطاعيين، وأصبح رؤسائها تبعاً لذلك يملكون سلطة دنيوية كبيرة بالإضافة إلى سلطانهم الدينى. وهكذا استطاعت الكنيسة أن تتدخل فى تنظيم علاقات الناس وسلوكهم على الأرض فضلاً عن تنظيم الشرائع الروحية.[1]

- الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى

وفى خلال تلك الفتره نشأ بعض المفكرين الاقتصاديين وكان أبرزهم من رجال الكنيسة، فتأثروا بالأوضاع الطبقية والاقتصادية كما تأثروا بتعاليم المسيحية والآراء الكنسية،مثل سانت توماس أكويني sant Thomas Aguinas حيث بنى مناقشاته عن أخلاقيات التجاره والربا والثمن فى كتاباته على أساس افتراضين:

---

[1] د.عبد الرحمن يسرى - تطور الفكر الاقتصادى - مرجع سابق - ص١٩:٣٣

الأول: النشاط الاقتصادى هو نشاط ثانوى للانسان بجانب تقويم نفسه.
الثاني: النشاط الاقتصادى يخضع للقواعد الاخلاقية والتجاره ضروريه ولكنها مفسده للروح ، اما الماليه فهى لا أخلاقية . [1]

ومن ناحية أخرى كان هؤلاء المفكرين الاقتصاديون تلامذة مخلصين لأرسطو فحاولوا السير على منهاجه العقلانى بل وقاموا بتفسير كثير من آرائه من واقع معتقداتهم. وتضمن هذا بالطبع ربطاً ما بين الفلسفة الإغريقية القديمة والتعاليم الإنجيلية والكنيسة. ومع ذلك فقد كانت هناك حدود يقف عندها المفكر فى تأثره بالفكر السابق للمسيحية ومثل هذه الحدود أملتها سيطرة الكنيسة وعدم تهاونها فى المساس بمعتقداتها وقد ظل هذا الطابع سائداً ومسيطراً على الفكر الإنسانى بصفة عامة خلال الفترة الأولى من العصور الوسطى.

وفى أواخر العصور الوسطى خفت حدة سيطرة السلطة الكنسية على المفكرين تدريجياً حتى أن البعض من المفكرين تمكن من إظهار اعتراضه على آراء الكنيسة أو رفضها معتمداً على الأسلوب العلمانى. كذلك فإن بعض رجال الكنيسة أنفسهم أبدوا استعداداً للتهاون فى بعض القواعد التى كان يظن من قبل أنها لا تقبل النقاش أو التعديل.[2]

---

[1] د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – مبادى الاقتصاد العام –الدار الجامعيه للطبع و النشر – الاسكندريه– ١٩٩٨ – ص ٢٩

[2] د.عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق– ص٣٣:١٩

وفيما يلى أبرز السمات المميزة للفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى. ومن أهم المفكرين القديس توماس الاكوينى Saint Thomas Aquinasو الذى كان يميل إلى التوفيق بين مطالب الحياة الاقتصادية من جهة والمطالب الروحية من جهة أخرى.

١- **قواعد المعاملات الاقتصاديه**

ناقش معظم المتأثرين بالفكر المسيحى القوانين أو القواعد الأخلاقية التى تستهدف إدارة النشاط الاقتصادى إدارة صالحة وعادلة. وقد كانت هذه القواعد الأخلاقية للمعاملات الاقتصادية قائمة من جهة على أساس ديني ومن جهة أخرى على قبول أفكار أرسطو التى ترفض جميع الأساليب الاقتصادية المؤدية إلى عدم المساواة أو عدم العدالة، وتستنكر الجشع والطمع فى المعاملات الدنيوية. ولقد ساعد على قبول الأفكار الأرسطية عدم تعارضها مع الفكر المسيحى بصفة عامة بالإضافة إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبت النصف الأخير من العصور الوسطى بصفة عامة.

٢- **النظرة للملكية الخاصة والثروة**

اختلفت النظرة إلى الملكية الخاصة فى منتصف وأواخر فترة العصور الوسطى بالمقارنة ببداية هذه الفترة، نتيجة عوامل عديدة من أهمها تطور الفكر الدينى. ففي البدايه كان هناك تعارض للمسائل الدنيوية مع المسائل الروحانية تعارضاً لا يقبل التوفيق. وبينما لم يكن

هناك إنكار للملكية الخاصة إلا أن آباء المسيحية الأوائل اعتقدوا أن السعى وراء الثروة أو الغنى يعرض النفس للهلاك .

كان لمثل هذه التعاليم أثرها الكبير على السعى لتكوين الثروة أو زيادة الملكية الخاصة فى بداية فترة العصور الوسطى، إلا أنها لم تستمر فى منتصف هذه الفترة ثم تعرضت للهجوم الشديد قرب نهايتها بسبب التعارض الشديد بين التعاليم الدينية المذكورة وبين نظام اقتصادى ينمو بصفة مستمرة معتمداً على الملكية الخاصة، وتزداد فيه المعاملات التجارية مع اتساع المدن والأسواق. وبالرغم من أن بعض مفكرى العصور الوسطى واصلوا استنكارهم لمسألة زيادة الغنى أو الثروة إلا أن الغالبية ومنهم**القديس توماس الاكوينى** Saint Thomas Aquinas كان يميل إلى التوفيق بين مطالب الحياة الاقتصادية من جهة والمطالب الروحية من جهة أخرى.

ولقد تأثر توماس الاكوينى بابن رشد الفيلسوف الأندلسى كما وجد فى دفاع أرسطو عن الملكية الخاصة أساساً قوياً يستند إليه ويستمد منه حجته فى إثبات شرعيتها من الناحية الأخلاقية. وبالإضافة إلى ذلك أبرز توماس الاكوينى أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة، وهى نفس الفكرة التى كانت معروفة حينذاك لدى فلاسفة المسلمين تبعاً لمفهوم خلافة الإنسان فى الأرض ، وهكذا استطاع توماس الاكوينى أن يدافع عن النظام

الاقتصادى القائم على الملكية الخاصة فى الحدود التى لا تخرج به عن تعاليم المسيحية.

٣- **النشاط التجارى**

تأثرت النظرة إلى النشاط التجارى بالمعتقدات التى سادت تجاه الملكية الخاصة وشرعيتها ووظيفتها الاجتماعية. ونجد أن توماس الاكوينى يتفق مع أرسطو فى الحكم على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية ولكنها شر لابد منه. وفى رأى توماس الاكوينى لا يمكن تبرير التجارة إلا بشروط: أولها عدالة التبادل بالمعنى الذى سبق لأرسطو إيضاحه وثانيها أن التاجر يسعى بتجارته إلى كسب ما يكفيه للإبقاء على بيته وثالثها أن التاجر يسعى إلى جلب النفع إلى بلده.

٤- **نظرية القيمة (فكرة السعر العادل)**

استطاع توماس الاكوينى إدخال العامل الطبيعى فى القيمة ، فالعامل الطبيعى كما رأى لا يرتبط بمجرد رغبات أو نزوات شخصية وإنما يعبر عن الحاجات، ولكن توماس الاكوينى لم يستطيع أن يربط تحليلاً بين الحاجات والطلب ، واهتم بمناقشة أثر العقيدة أو الأخلاق فى تهذيب الحاجات وترتيبها وبالتأكيد بصفة عامة على أن السعر يتغير تبعاً لتغير الحاجة. ومن جهة أخرى وافق توماس الاكوينى أن القيمه تعتمد على تكلفة العمل وبعض التكاليف الأخرى الضرورية للإنتاج ، وبأن السعر العدل هو الذى يضمن تغطية هذه التكاليف. كما

أن تكلفة الإنتاج يجب أن تتحدد وفقاً لمبدأ العدالة بمعنى أنها التكلفة الضرورية للمنتج حتى يستطيع الاستمرار فى نشاطه الإنتاجى لا أكثر ولا أقل. وهذه الفكرة تعتمد على البعد الأخلاقى عند توماس الاكوينى ، ويمثل ذلك نظرية شبه متكاملة للقيمة فى أواخر العصور الوسطى.

٥- **الفائدة**

بالنسبة إلى الفائدة Interest كان الرأى مستقراً منذ بداية العصور الوسطى على اعتبارها ربا وعلى تحريمها على أساس نصوص من التوراه والإنجيل. كما أن الاتجاه العام لرجال الدين المسيحى كان يستنكر الإثراء عن طريق إقراض المال مقابل أخذ فائدة.

وظلت قاعدة تحريم الربا سائدة معظم فترة العصور الوسطى. ولكن مع نمو التجارة والتعامل النقدى فى الأسواق فى أواخر العصور الوسطى بدأت بعض اتجاهات جديدة فى الظهور. وكان أصحابها يرون التوسع فى إقراض المال مقابل فائدة ، يبررون رأيهم بالاستناد إلى القانون الرومانى الذى لم يحرم هذا العمل.

٦- **النقود**

ابتكر نيكول أوريزم فى حوالى ١٣٦٠ نظرية تبين مدخلا إلى المشكلات الاقتصادية يختلف عن الذى اتبعه المفكرون الآخرون من قبل أو فى نفس الفترة. حيث يبحث فى الصفات التى تجعل السلع مناسبة لاتخاذها نقوداً. ويرى أوريزم أن حق سك العملة يجب أن يكون

فى يد الأمير بصفته ممثلاً للجماعة ويتمتع بأعلى منزلة وسلطة، وأن كان ذلك لا يعطى للأمير الحق فى أن يكون سيد النقود المتداولة فى المجتمع لأن النقود أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس وبالتالى فهى ملك للذين يملكون أمثال هذه الثروات. وهذا الرأى لأوريزم يضع مفهوماً محدداً للسلطة النقدية فى المجتمع حيث أنها السلطة التى تملك إصدار النقود وإدارتها ولكنها لا تملك أن تخفض من قيمتها بالتلاعب فى وزنها أو مادتها.

وأخيراً قال أنه حينما يجرى خفض للقيمة السلعية لعملة فإن الذهب والفضة (يمثلان أهم المعادن التى تصنع منها النقود) يتحولان إلى استخدامات أخرى حيث يقدر لهما قيمة أعلى، وتدريجياً تصبح العملة المنخفضة القيمة هى المتداولة.[1]

النظام الاقطاعى

نشأ النظام الإقطاعي فى أوروبا الغربية على أيدى الإمبراطورية الرومانية و أستمر خلال الفتره من الخامس حتى الخامس عشر الميلادية[2] ، وقد بدأ نظام الإقطاع صورة قيام الملوك والأمراء بإقتطاع مساحة من الأراضى إلى من يدين له بالولاء ، وذلك لمدى حياتهم ، ثم

---

[1] د.عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص٣٣:١٩

[2] د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مؤسسه شباب الجامعه – الاسكندريه – ٢٠٠٠ – ص٢٢: ٣٠

أصبح ذلك أمراً وراثياً ويقوم هؤلاء النبلاء الذين حصلوا على الأرض بإقطاع مساحات منها إلى من يدين لهم ولأميرهم وملكهم بالولاء أيضاً[1].

وفى الفترة من القرن الخامس وحتى القرن التاسع، نظراً لازدياد المخاطر وفقدان الأمن، اضطر الفلاحين الأحرار فى القرى والإقطاعيات إلى الالتجاء للنبلاء من أجل حمايتهم. ومن هنا ظهر شكل جديد للملكية وهو شكل الضيعة "Manior"، حيث فقد الفلاحين حريتهم وأصبحوا بمثابة عبيد يعملون فى الضيعة، ويقومون بزراعة الأراضى التى تقع فى نطاق قراهم، إلى جانب عملهم فى أرض السيد أو صاحب الضيعة. إلا أنه ابتداء من القرن التاسع لم يعد من يزرع الأرض عبداً، كما كان الحال من ذى قبل. ولكنه أصبح خاضعاً للقيود التى تحد من حريته فى الإنتاج وملكيته الشخصية للأرض

وبذلك تطور نظام استغلال الأراضى الزراعية، فبعد ما كانت تزرع بواسطة الأجراء والعبيد معاً أصبح تزرع بواسطة عبيد للأرض وبذلك ساد نظام العبودية فى العمل الزراعى الذى انتقل إلى باقى الدول، إلى جانب زراعة جزء صغير بواسطة أصحاب الأرض الذين أصبحوا تابعين للسيد أو الشريف فى منطقتهم.

ومن هنا نجد أن العبودية فى العمل كانت هى النظام السائد فى مرحلة العصور الوسطى. وترتبط هذه المرحلة بدرجة من التقدم الفنى

---

[1] د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى) - مرجع سابق - ص١٠٨

فى أسلوب العمل الزراعى، حيث أثرت فنون الإنتاج المستخدمة فى الإمبراطورية الرومانية على الإنتاج فى الأراضى التى استعمرتها.

وقد عرف النظام الإقطاعى باقتصاد الضيعة حيث كان اقتصاد مغلق وجميع العلاقات الإنتاجية تتبلور من كون الأرض هى الوحدة الاقتصادية الأساسية.[1]

الخصائص المميزة للنظام الإقطاعى:

أن الخصائص المميزة لهذا النظام ويمكن إجمالها فيما يلى:

(أ) كانت الأرض هى بؤرة الاهتمام كوحدة اقتصادية تدور حولها علاقات الإنتاج حيث أنه نظام يرتبط بطبيعته بالارض والزراعه، فهو أصلاً أقتصاد زراعى. ولقد كان الإقتصاد الإقطاعى اقتصاداً مغلقاً على الإقطاعية التى تبلغ قدراً يتراوح بين مئات إلى آلاف من الأفدنة أى يعتمد على الاكتفاء الذاتى . ويكون هدف الإقطاعية إشباع الحاجات الضرورية لسكانها دون الاعتماد على الخارج.

(ب) وللسيد الإقطاعى أن يباشر بالطبع كل سلطات الحكم القضائية والتشريعية والتنفيذية[2].حيث كانت تمثل الاقطاعيه وحدة سياسية وأقتصادية و أجتماعية كما كان يربط بين سكان الاقطاعيه عوامل نفسية و دينية واحده .

---

[1] د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مرجع سابق – ص٢٢: ٣٠

[2] د. عبد المنعم راضى– مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى) – مرجع سابق – ص١٠٨

وكانت الحقول والاراضى تقسم الى ثلاثه اقسام رئيسيه :

- ✓ اراضى صالحه للزراعه .
- ✓ اراضى تستخدم كمراعى.
- ✓ اراضى بور.

اما ملكية الاراضى فكانت على النحو التالى :

١-اراضى السيد: وتعرف باسم "اراضى الدومين" وتشمل الاراضى القابله للزراعه الى جانب اراضى المراعى . وكانت هذه الاراضى اما تستغل مباشرة بمعرفه السيد او انها تؤجر للغير ، او تتم زراعتها بنظام المشاركه وهو النظام الغالب فى ذلك العهد.

٢-اراضى التابعين : وهى اراضى خاصة بالنبلاء والامراء التابعين للسيد الاقطاعى يحوزونها باذنه ، وله عليهم حقوق معينه.

٣- اراضى العامه : ويمكن التميز فيها بين نوعين :

- اراضى العبيد : حيث يقومون باستغلالها لحسابهم الخاص بشرط الاذعان لشروط السيد.
- اراضى المشاع : وتشمل الغابات والمراعى ومصادرالمياه التى يحق لجميع سكان الضيعه استغلالها فى ممارسه حقوق الصيد والتقاط الثمار وقطع الاخشاب.[١]

---

[١] د. أحمد عبد الرحيم زردق – التطور الاقتصادى – مرجع سابق – ص ٧٠، ٧١

أى أن الملكية العقارية للأرض الزراعية تركزت فى أيدى فئة قليلة من الحكام والنبلاء وحتى هؤلاء الملاك لم يكونوا متساويين فى حق الملكية، بل كان حق أى منهم فى الملكية يتحدد طبقاً لوضعه الاجتماعى والسياسى وهذا ما كان يفسر التدرج الهرمى فى حق الملكية.

(جـ) نجد أن جزء من العاملين وإن كانوا ليسوا من العبيد حيث أنهم لا يتملكون فهم لا يتمتعون بكامل حرياتهم الشخصية و مرتبطون بسيدهم أو الاقطاعي وبالأرض أيضاً.

(د) أما أدوات الإنتاج السائدة فى هذا النظام فقد أدى تطور الإنتاج الزراعى إلى ظهور طرق إنتاجية جديدة مما انعكس فى صورة زيادة إنتاجية القطاع الزراعى، فضلاً عن استحداث بذور جديدة والتوسع فى تربية الماشية والرعى وتربية الأسماك مما ساهم فى تحسين مستويات المعيشة للطبقة العاملة التى كانت تقوم بهذه الأعمال.

(هـ) صاحب هذا التطور انتعاش الكثير من الحرف كالتجارة والحدادة وصناعة السجاد والنسيج والبيرة والبناء والصناعات الصغيرة التى كانت تقوم على النشاط الزراعى بصفة أساسية. مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة من الحرفيين إلى جانب العمال الزراعيين الذين كانوا يشكلون غالبية أفراد الضيعة. إلا أن هؤلاء الحرفيين كانوا يمتلكون أدوات الإنتاج البسيطة فقط ولا يمتلكون المواد الأولية، فضلاً عن عدم تركزهم فى ورش ثابتة بل تنقلهم من مكان لمكان حسب الطلب.

وعموماً نجد أن الصناعة كانت متخلفة بسبب الغزوات والحروب وتأخر التجارة أيضاً، كما أن سيادة نظام العبودية فى العمل الزراعى والصناعى أدى إلى زيادة تقهقر الصناعة وعدم تقدمها لغياب الحافز الفردى.

(و) يمكن تقسيم عمل المنتج (عائلة الفلاح) إلى عمل يؤدى إلى إنتاج المنتجات اللازمة لإعاشته وتجديد رزقه على العمل وعمل فائض يأخذ صورة كمية يحصل عليها الشريف وغيره ممن لهم حق فى ملكية الأرض كرجال الدين ، وهذا الشكل الجديد للريع (العينى) الذى يحصل عليه المنتج يتيح الفرصة لظهور فروق فى الوضع الاقتصادى للمنتجين الأمر الذى يؤدى إلى ظهور التمييز الاجتماعى بين الفلاحين.

نخلص مما تقدم أن النظام الإقطاعى ظهر فى العصور الوسطى قد بدأ فى نهاية الإمبراطورية الرومانية فى عام ٤٩٦ وانتهى فى عام ١٤٥٠حيث بدأ ظهور الرأسمالية التجارية والحرف الصناعية الهامة.

و قد أدى نمو التجارة إلى زيادة استخدام سادة الإقطاع للسلع الصناعية وظهور ما يسمى بالريع النقدى، وهنا يتخلى المنتج للشريف ليس عن جزء من الناتج (الريع العينى) وإنما عن ثمن هذا الجزء (الريع النقدى). ولا يزال المنتج المباشر غير مالك الأرض وعليه أن يتخلى عن جزء من ناتج عمله للشريف بعد أن يكون قد تحول عن طريق السوق إلى نقود أما ملكية وسائل الإنتاج الأخرى (غير الأرض) والمواشى فقد

تحولت إلى المنتج المباشر ، ولقد ساهمت طبقة التجار والمدينة عموماً فى تقويض نظام الإقطاع ذاته ، كما أصبحت المدينة مقصداً للهاربين من وطأة حكم الإقطاع وظلمه داخل الريف.[1]

[1] د.أحمد مصطفى فريد ، د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مرجع سابق– ص٢٢: ٣٠

ثانياً : الفكر الاقتصادي الاسلامي

الاقتصاد الإسلامى مذهب ونظام

جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ، بمبادئ وأصول معينة. وقد جرى تطبيق المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) بدقة ، والتزم بها من بعده الخلفاء الراشدون . كما ارتبط بها حكام وائمة الاسلام على مختلف الأزمنة والأمكنة ، بدرجات متفاوتة .

فالاقتصاد الإسلامى هو الذى يوجه النشاط الاقتصادى وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية . والفارق بين الاقتصاد الإسلامى والاقتصادات الأخرى مثل الاقتصاد الرأسمالى أنه يسعى لتحقيق مصلحه المجتمع ككل وليس مصلحة فئة معينة فى المجتمع أو مصلحة شخصية. فالإسلام ينظر إلى النشاط الاقتصادى على أنه من العبادات فالعمل والاستثمار والتجاره هى أحدى وسائل التقرب لله تعالى. فهدف الاقتصاد الاسلامى تحقيق الرفاهية والأزدهار للمجتمع الاسلامى .

والنظام الاقتصادى الاسلامى له جانبين :

الاول : يتعلق بالمبادئ والأصول الاقتصادية الاسلامية التى جاء بها الاسلام أو "المذهب الاقتصادى الإسلامى" وهو **ثابت** .

و الثانى : يتعلق بالتطبيق أى كيفية إعمال الاصول الاقتصادية الإسلامية فى مواجهة مشكلات المجتمع المتغيره وهو **متغير** .

ونوضح ماتقدم فيما يلى :

أولاً : المبادئ والأصول الاقتصادية الاسلامية (الوجه الثابت)

أن الأصول الإقتصادية التى وردت بنصوص القرآن والسنه ، هى اصول إلهية من عند الله (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) ، فلا يجوز الاختلاف فيها أو الخروج عنها، وإلا كان ذلك خروجاً عن الإسلام وحكما بغير ما أنزل الله. وهى أصول إقتصادية خالدة بخلود القرآن والسنه ، بحيث يخضع لها المسلمون فى كل عصر بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادى، وبغض النظر عن أشكال الإنتاج السائدة فى المجتمع كما أنها غير معرضه للخطأ أو النقد ، وهى :

(١) أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه :

وذلك بقوله تعالى (ولله مافى السموات والأرض)، ثم قوله تعالى (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)، وقوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) .

(٢) ضمان حد الكفاية لكل فرد فى المجتمع الاسلامى :

وذلك بقوله تعالى (أرأيت الذى يكذب بالدين ، فذلك الذى يدع اليتيم ولايحض على طعام المسكين)، وقوله تعالى(فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم). وقوله صلى الله عليه وسلم(من ترك كلا ، فليأتنى فأنا مولاه)، اى من ترك ذرية ضعيفة فليأتنى بصفتى الدولة فأنا مسئول عنه كفيل به ، وقوله صلى الله عليه وسلم (من ترك ديناً أو ضياعا فإلى وعلى).

(٣) تحقيق العدالة الإجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادى بين أفراد المجتمع الإسلامى :

وذلك فى قوله تعالى (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)، يعنى أنه لايجوز أن يكون المال متداولا بين فئة قليلة من أفراد المجتمع او أن يستأثر بخيرات المجتمع فئة دون أخرى .[١]

وقد كفل الإسلام من الوسائل ما يقرب به بين الطبقات الإجتماعية ويحقق مبدأ العداله الإجتماعية مثل:

١) **الزكاه :** وهى حق للفقير فى أموال الغنى و هى واجب على الغنى متى بلغ ماله النصاب والحول . وهو مورد يتميز به الاقتصاد الاسلامى ، وهى بمثابة ضرائب على الادخار حتى تشجع على استثمار المال بدلاً من اكتنازه مما يساهم فى زياده الانتاج.

٢) **الصدقة والانفاق فى سبيل الله :** وهى تشمل جميع أنواع الأنفاق رغبة فى رضاء ورحمه الله. ويدفع الله عن المؤمن البلاء بسبب الصدقه كما أنها تكون سبب فى جلب البركه للمال كله .

٣) **نظام المواريث :** فإذا مات المسلم وترك مالاً فإنه يقسم على ورثته كما ذكر القرآن وإذا لم يكن له وريث ينتقل ماله إلى بيت مال المسلمين ليستفيد به المسلمين ويساعد نظام المواريث على تفتت الثروة وعدم تكدسها .

---

[١] د. محمد شوقى الفنجرى – المذهب الاقتصادي فى الاسلام – سلسله الاقتصادى فى الاسلام (٥) – شركه عكاظ للنشر والتوزيع – الرياض – ١٩٨١ – ص ٤٦ : ٥٣

(٤) أجتماع الملكيه العامه و الملكية الخاصة معا :

ينظم الاسلام العلاقه بين الملكيه العامه و الخاصه ، فالملكية العامة توجب أن تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة، أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع، وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء وأي شيء.

أما الملكية الخاصة فيحميها النظام الإسلامي يحمى الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها، و ذلك بقيود هى :

أ- إلزام مالك المال باستثمار ماله حتى لا يعرقل تعطيل الاستثمار نماء المجتمع.

ب- إلزام مالك المال بالإنفاق في سبيل الله على النحو الذي يلبي مطالب المجتمع وضروراته.

ت- إلزام مالك المال بأن لا يجعل من استعماله لماله ضررا لغيره.

ث- إلزام مالك المال بالامتناع عن تنمية ماله بالطرق الغير شرعية (الربا ، الغش ، الاحتكار، تطفيف الكيل)

ج- إلزام مالك المال بالامتناع عن الإسراف والتبذير والبخل.

إلزام مالك المال بالامتناع عن استغلال ماله لحيازة نفوذ سياسي.

ح- إلزام مالك المال بعدم الخروج على فرائض الأرث والوصية [1]

(٥) الحرية الاقتصادية المقيدة :

وذلك بتحريم أوجه النشاط الاقتصادى التى تتضمن استغلالا او ربا او احتكارا أو غش بقوله تعالى : (لاتأكلوا اموالكم بينكم بالباطل). وقول تعالى : (واحل الله البيع وحرم الربا) ، وقوله صلى الله عليه وسلم (من احتكر حكرة يريد ان يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ).[2] و فى ذلك:

١) تحريم الربا : فالإسلام ينظر إلى المال على أنه وسيله لتدوير النشاط الاقتصاد . ولم يحرم الإسلام القرض أو الاقتراض وأنما ارتبط موقفه بالربا أو فؤائد القروض التى تم تحريمه تحريماً شديداً وهى أى مبلغ ذاد عن الأصل وذلك لمصلحه المجتمع . ويأتى هذا التحريم من فكره العداله فى الإسلام. فلو حقق المشروع خسارة من غير العدل أن يحصل صاحب المال على أمواله وزياده فى حين يتحمل صاحب المشروع خساره مضاعفه. والعكس صحيح فى حالة تحقيق أرباح طائلة.وكذلك بهدف عدم خلق طبقه من الأفراد تعيش على الربا . كما أن الاتجاه للقروض العامه الخارجية ليس أمر مأمون العواقب.[3]

---

[1] أ.د.عبدالجبار السبهاني -سمات الاقتصاد الإسلامي- Yarmouk University (c) faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=6c8949dc-a6c1-4c35-991c-13567a72bc52

[2] د. محمد شوقى الفنجرى – المذهب الاقتصادي فى الاسلام – مرجع سابق– ص ٤٦ : ٥٣

[3] د. حامد عبد المجيد دراز ، د. المرسى السيد حجازي – مبادى الاقتصاد العام – مرجعسابق– ص ١٣٠: ١٣٣

٢) المشاركة فى المخاطر وهو من من مميزات النظام الإسلامى، فالمشاركة فى الربح والخسائر هى الأساس لتوزيع الثروة وبالتالى تحقق العداله فى التوزيع .

٣) ملكية الارض : تعود الأرض غير المملوكه إلى من يقوم بأحيائها. أما ما فى باطن الأرض فهو مملوك للمسلمين عاماً حتى يعم الرخاء البلاد .

٤) تحريم التجاره بكل ما هو محرم شرعاً مثل الخمر ولحم الخنزير وغيرها ، وهو بذلك يوفر على المجتمع ما يلحق به من أضرار نتيجة تداول وتناول تلك المحرمات .

٥) تحريم كل بيع يؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل مثل الغش والقمار

٦) مراقبة السوق بدون تدخل فى تحديد السعر عن طريق المحتسب.

٧) تحريم الاحتكار: وذلك لما فيه من إضرار بمصالح العامه وأستغلال لحاجاتهم ، وقهر للمحتاج ، وتحقيق ربح فاحش للمحتكر.

٨) تحريم بيع الغرر: وهو بيع ما هو غير معلوم.[١]

(٦) التنمية الاقتصادية الشاملة :

حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة – اى

---

[١] أ.د.عبدالجبار السبهاني -سمات الاقتصاد الإسلامي- Yarmouk University (c) faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=6c8949dc-a6c1-4c35-991c-13567a72bc52

شتلة – فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها فله بذلك أجراً)، و قال تعالى (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)

(٧) الاستخدام الامثل للموارد الاقتصاديه:

حرص الاسلام على الاستخدام الامثل للموارد الاقتصاديه و عدم الاسراف والاهدار فيها مهما كانت متوفره ، ترشيد الاستهلاك والانفاق. وذلك بتحريم التبذير فى قوله تعالى : (إن المبذرين كانو إخوان الشياطين) ، والحجر على السفهاء الذين يصرفون أموالهم على غير مقتضى العقل بقوله تعالى : (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما) وكذا النهى الشديد عن الترف والبذخ واعتباره جريمة فى حق المجتمع بقوله تعالى (واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيع وكانوا مجرمين).[١]

(٨) تحريم الفساد فى الأرض :

وقد شدد الأسلام على عقاب المفسدين ونبذ الفساد بكل صوره وقال تعالى (ولا تعثوا ف الأرض مفسدين) .كما يؤيد الاسلام تغليب المصلحة العامه على المصلحة الخاصه عند التعارض بينهما.[٢]

---

[١] د. محمد شوقى الفنجرى – المذهب الاقتصادي فى الاسلام – مرجع سابق – ص ٤٦ : ٥٣

[٢] أ.د.عبدالجبار السبهاني -سمات الاقتصاد الإسلامي- Yarmouk University (c) faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=6c8949dc-a6c1-4c35-991c-13567a72bc52

ثانياً : التطبيق أو كيفية إعمال الاصول الاقتصادية الإسلامية فى مواجهة مشكلات المجتمع المتغيره وهو متغير

وهو عبارة عن الاساليب والخطط العملية والحلول الإقتصادية التى تتبناها الدوله فى كل مجتمع إسلامى لإحالة أصول الإسلام ومبادئه الإقتصادية إلى واقع مادى يعيش المجتمع فى اطاره. ومن ذلك:

(١) بيان مقدار حد الكفاية اى المستوى اللائق للمعيشة ، بما يختلف باختلاف الزمان والمكان ، والذى تلتزم الدولة الإسلامية بتوفيره لكل مواطن فيها متى عجز ان يوفره لنفسه لسبب خارج عن إرادته كمرض او عجز أو شيخوخة .

(٢) اجراءات تحقيق عدالة التوزيع ، وحفظ التوازن الاقتصادى بين افراد المجتمع ، وتقريب الفوارق بينهم .

(٣) اجراءات تحقيق كفاية الإنتاج ، والتخطيط الإقتصادى ، ومتابعة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

(٤) بيان العمليات التى توصف بأنها ربا ، وصور الفائدة المحرمة .

(٥) بيان نطاق الملكية العامة ، ومدى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .

إلى آخر ذلك مايتسع فيه مجال الاجتهاد ، وتتعدد فيه صور التطبيق بحسب ظروف كل مجتمع . ونعبر عنه على المستوى النظرى او الفكرى باصطلاح "النظرية او النظريات الاقتصادية الاسلامية" ، وعلى

المستوى العملى او التطبيقى باصطلاح "النظام او النظم الاقتصادية الاسلامية".[1]

أما الفكر الاسلامى فقد بدأ فى الظهور فى أواخر العصور الوسطى فى القرن الرابع عشر، مما يؤكد لنا سبق العرب اقتصادياً للمفكرين والاقتصاديين الأوروبيين، فبالرغم من أن فترة العصور الوسطى كانت قاصرة فى دراستها على دراسة اقتصاديات أوروبا حيث كانت تعانى من التخلف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذا لا يعنى أن نتجاهل التيار الاقتصادى العربى الذى ظهر فى تلك الفترة.

نود أن نشير الي أن الظروف الاقتصادية التى كان يمر بها المجتمع الإسلامى لم تكن تختلف كثيراً عن تلك التى كانت تعيشها المجتمعات الأوروبية فى ذلك الوقت حيث كانت الزراعة هى النشاط الغالب فى كل منهما، كما كانت ملكية الأرض قاصرة على طبقة معينة، أى لم يكن للمزارعين الحق فى تملك الأرض التى كانت تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية فى النشاط الاقتصادى. فإذا كان النظام الاقتصادى السائد فى أوروبا فى ذلك الوقت هو الإقطاع فنجد أن الملكية الزراعية فى ذلك الحين فى المجتمع الإسلامى كانت موزعة بين السلطان (الحاكم) وبين الأمراء وكبار قواد الجيش، حيث كان السلطان يستأثر بنصف ملكية الأراضى ويوزيع الباقى بين الفئتين السابقتين وهذا النظام فى توزيع الملكية يتشابه مع نظام الإقطاع.

---

[1] د. محمد شوقى الفنجرى – المذهب الاقتصادي فى الاسلام – مرجع سابق – ص ٤٦ : ٥٣

إلا أن الاقتصاد الإسلامى كان يتميز باتساع نطاق المبادلات ومن ثم زيادة أهمية القطاع التجارى وأيضاً القطاع الصناعى حيث ازدهرت بعض الحرف والصناعات الصغيرة وزاد من أهميتها زيادة معدلات التبادل مع العالم الخارجى نظراً لما يتميز به العالم العربى من موقع متميز فلم يكن الإنتاج بغرض إشباع الحاجات الداخلية فقط، بل أيضاً بغرض تحقيق فائض للتصدير سواء فى صورة منتجات زراعية أو مصنعة وذلك بفضل انتعاش القطاع الزراعى والصناعى الحرفى.[1]

و من جانب النفقات العامه فأن الحاجة لوجود نفقات عامه هى قليله عما هو فى الاقتصادات الأخرى وذلك بسبب:

١- هناك وسائل أخرى لإعاده توزيع الدخل (مثل الزكاه والصدقات والارث و .....) وبالتالى ينخفض دور الدولة فى الانشطة الاقتصادية.

٢- انخفاض الأنفاق العام لأغراض الاستقرار الاقتصادى لأن الاقتصاد الإسلامى أقل ميلاً للدورات الاقتصاديه لانعدام الربا والمضاربه فى الأسواق المالية.

٤- أنخفاض الأنفاق الحكومى على أجهزه الأمن أو القضاء لأنخفاض حالات النزاع والخصومات نتيجة جهود العفو والصلح.

وبالرغم من ذلك فقد واكب تزايد دور الدوله تزايد حجم الأنفاق العام حيث لم يعد دور الدوله تسير لجهاز الإدارى وتحقيق الأمن والعدل بل لعبت دورها فى تنمية المجتمع اقتصادياً وتحقيق منفعه المسلمين وذلك

---

[1] د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مؤسسه شباب الجامعه – الاسكندريه – ٢٠٠٠ – ص٣٠ : ٤٦

كما يقر ابن خلدون أن الإرتقاء الحضارى من أهم أسباب زيادة الأنفاق العام.[1]

وقد برز اثنين من مفكرى العالم الإسلامى أحدهما تونسى هو عبد الرحمن ابن خلدون والثانى لبنانى وهو المقريزى الذى يمكن اعتباره أحد تلاميذ بن خلدون، وهذان المفكران قد سبقا المفكرين الأوروبيين فى وضع النظريات الاقتصادية فى الثمن والقيمة والنقود كما سنري.[2]

- الفكر الاقتصادى لابن خلدون:

يعتبر ابن خلدون من أوائل الكتاب الاقتصاديين، سواء بالنسبة للعالم الإسلامى أو العالم الأوروبى، الذين اهتموا بالظواهر والمتغيرات الاقتصادية وتفسيرها وتحليلها.

١- ظاهرة العمران البشرى

جاء اهتمام ابن خلدون بتفسير الظواهر الاقتصادية من اهتمامه بظاهرة العمران البشرى. حيث استطاع أن يدرك مدى أهمية النشاط الاقتصادى فى تحقيق هذا العمران، وكذلك أهمية الدور الذى يقوم به الإنسان لتحريك مختلف الأنشطة ومن هنا وضع نظرية عن قيمه العمل.

---

[1] د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – مبادى الاقتصاد العام – مرجع سابق – ص ١٣٠: ١٣٣

[2] د.أحمد مصطفى قريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مرجع سابق – ص٣٠،ص٤٦

وقد استند لابن خلدون أساساً على أن النشاط الاقتصادى هو الركيزة الأساسية للمجتمعات البشرية ، وقد اهتم بأنواع هذا النشاط حيث قسمها إلى:

- نشاط زراعى
- نشاط صناعى
- نشاط تجارى.
- نشاط تعدينى
- أنشطة متنوعة (رعى – صيد إلى خلاف ذلك).

وقد اعتبر ابن خلدون هذه الأنشطة الاقتصادية من قبيل الأنشطة الطبيعية المشروعة، (وذلك على العكس من أرسطو وتوماس الاكوينى اللذان أدانا النشاط التجارى حيث اعتبره الأخير من قبيل الأنشطة الاستغلالية). وقد اعترف ابن خلدون ضمناً بضرورة وجود نمو متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من أجل تقدم المجتمع . واعتبر أن هذه الأنشطة الاقتصادية مجتمعة من أهم محددات ثروة المجتمع، حيث تتبلور هذه الثروة بما يملكه الاقتصاد القومى من مهن وصناعات وأنشطة تبادلية. إلا أنه قد أشار ضمناً بعدم رضائه عن الوظائف العامة سواء تعلق الأمر بالعمل فى دواوين السلطان أو فى حراسته، حيث اعتبر هذه الأعمال من قبيل الأنشطة الغير طبيعية. وهنا نجد أنه كان يشجع العمل الحرفى فى شتى المجالات وربما كان

ذلك انعكاس لعصره وللحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى ذلك العهد.

٢- **تقسيم العمل**

نادى أبن خلدون بضرورة تقسيم العمل فى أى مجال من المجالات الاقتصادية سواء كان ذلك فى الزراعة أو الصناعة أو الحرف أو حتى فى التجارة والتعليم والطب. وقد نبع اهتمام ابن خلدون بالعمل من كونه أساس لإعاشة الأفراد وتكوين رؤوس الأموال عن طريق كسب العمل فضلاً عن أنه قد اعتبر أن العمل هو المصدر الحقيقى للقيمة. حيث أن العمل هو الذى يخلق المنافع الأساسية للموارد الطبيعية من خلال إنتاج السلع والخدمات.

وهنا نجد أن ابن خلدون قد سبق زمانه بوضع أسس نظرية تقسيم العمل والذى بلورها آدم سميث فى القرن الثامن عشر و أصبح صاحبها بالرغم من أنه قد استوحى مبادئها من أفكار ابن خلدون والذى سبقه فى ذلك بأربعة قرون من الزمن.

٣- **نظريه القيمه**

اهتم ابن خلدون بالقيمة أيضاً ، حيث ربط بين العمل كمصدر للقيمة وبين القيمة كمعيار لقياس المنفعة الاقتصادية للسلع والخدمات. ففى نظره أن قيمة أى سلعة إنما يتحدد بكمية العمل المبذول فيها وبذلك يكون ابن خلدون قد مهد الطريق للفكر الكلاسيكى الذى استوحى

أساسياته فى نظرية القيمة من الفكر الاقتصادى العربى، حيث اهتم الفريقان بالعمل كمصدر للقيمة وإن اختلفوا فى تفصيلات نظرية القيمة.

وبوجه عام تعرض ابن خلدون لفكرة فائض القيمة حيث رأى أن بعض فئات المجتمع الإسلامى تحصل على الفائض الذى يحققه غيرهم من خلال قيامهم بالعملية الإنتاجية. وهذا يلقى الضوء على فكرة فائض القيمة الذى يحصل عليه أصحاب رؤوس الأموال (فى الاقتصاديات المعاصرة)، وقد ترجم ابن خلدون هذه الفكرة باعتبارها إحدى فوائض الإنتاج التى يحصل عليها سادة الأرض والحكام والممولين.

أما بالنسبة للثمن فقد اهتم ابن خلدون بميكانيكية تحديد الأسعار الحقيقية أى الأسعار الجارية والتى تحكمها قوى العرض والطلب فهو اتفق مع المنطق والواقع العملى وابتعد عن النظرة المثالية الخاصة بالثمن العادل وهذا يؤكد لنا أن فكرة ابن خلدون كان فكر اقتصادى واقعى وعميق ومتقدم بالنسبة لعصره.

نخلص من ذلك أن ابن خلدون يعتبر من أوائل رواد الفكر الاقتصادى الذى وضع إطاراً متكاملاً لنظرية القيمة فى ظل تعدد الأنشطة الاقتصادية، وفى ظل اقتصاديات السوق التى يحكمها مبدأ الحرية الاقتصادية، ولا سيما أنه اعتبر المعادن النفيسة هى الأساس الذى يحدد قيمة رؤوس الأموال . كل هذه الأفكار كانت لها أكبر الأثر على الواقع الاقتصادى ولا سيما الواقع الأوروبى، حيث كانت هناك

بعض المدن العربية، التى تعتبر بمثابة مراكز شعاع تجارى وفكرى وثقافى بالنسبة للعالم بأجمعه مثل الإسكندرية – القاهرة – تونس – غرناطة وفاس. لذلك مهدت أفكاره التى ظهرت فى مجتمع ما قبل الرأسمالية إلى ظهور الأفكار الاقتصادية الحرة التى كانت من أهم دعائم النظام الرأسمالى.

والآن ننتقل إلى أحد تلامذة ابن خلدون وهو مفكر اقتصادى عربى أيضاً، ألا وهو المقريزى.

- الفكر الاقتصادى للمقريزى:

لقد ظهر المقريزى وابن خلدون فى المرحلة التى سبقت الرأسمالية، بمعنى أن كتاباتهم وأفكارهم الاقتصادية تناولت المجتمعات السابقة على الاقتصاديات الرأسمالية والتى كانت تتصف بمحدودية طاقتها الإنتاجية نظراً لتخلف أدوات الإنتاج وأساليبه ولأن الطابع الغالب لتلك المجتمعات كان هو الطابع الزراعى.

وبالرغم من تأثر المقريزى بأستاذه ابن خلدون وبأفكاره الاقتصادية إلا أنه سلك مسلك آخر فى تفسيره للظواهر الاقتصادية، فإذا كان ابن خلدون قد اهتم بتفسير تلك الظواهر من خلال نظرية القيمة، فإن المقريزى قد حاول تفسيرها على أساس نقدى، بمعنى أنه اهتم بدرجة أكبر بالمظهر النقدى للظواهر الاقتصادية، وقد يرجع ذلك

إلى الظروف الاقتصادية التى كان يمر بها المجتمع الإسلامى فى تلك الفترة التى ظهرت فيها أفكار المقريزى.

١- **توزيع الدخل**

خلال هذه الفترة كان المجتمع الإسلامى يكاد يكون مقسم إلى سبع فئات – يتدرجون طبقاً لحالتهم المالية – وهم كالآتى:

- فئة الحكام ورجال الدولة.
- فئة كبار التجار.
- فئة صغار التجار.
- المزارعون.
- الفقهاء والكتاب.
- الحرفيون والمهنيون والأجراء.
- فئة المعدمين من الفقراء والذين يعيشون على حد الكفاف.

وعلى هذا الأساس نجد أن الأربعة فئات الأولى هم الذين يتمتعون بأعلى مستويات دخول وإن كان ذلك بالتدريج بمعنى أن الطبقة الأولى تتمتع بقدر أكبر من الثراء من الثانية والثانية أكثر من الثالثة وهكذا. ولذا وجد المقريزى أن الحرفيون والفقهاء والفئة الأخيرة من الفئات فى المجتمع التي لا تسمح لهم مستويات دخولهم بتحقيق الحد الأدنى من الإشباعات المطلوبة. وبذلك قد ألقى المقريزى الضوء على ظاهرة سوء

توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع مع المطالبة بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية.

وقد ازداد اهتمام المقريزى بالمشاكل الاقتصادية بوجه عام فى الفترة من ١٣٩٢-١٤٠٤ وذلك بسبب مرور العالم الإسلامى بالأزمات الاقتصادية ولا سيما مصر، حيث تعرضت فى تلك الآونة إلى المجاعات والتى كان سببها سوء توزيع الدخول ونقص الإنتاج وارتفاع الأسعار بصفة خاصة. لذا حاول المقريزى تحليل أسباب هذه الأزمات بغرض وضع الحلول الكفيلة بالقضاء عليها وضمان عدم تكرار حدوثها. وقد وجد المقريزى أن هذه المجاعات إنما ترجع إلى فساد سياسة الحكم حيث كانت الطبقة الحاكمة، تخص نفسها بكميات هائلة من الإنتاج الذى كان يتراكم لديها سواء بسبب السياسة الغير عادلة فى توزيع الناتج أو بسبب فداحة الضرائب التى كانت تجنيها من الشعب. وعلى هذا الأساس كانت هذه الطبقة تلجأ فى بعض الأحيان لعرض المخزون السلعى لديها فى الأسواق ولكن بأسعار مبالغ فيها نظراً لاحتكارها لهذا العمل.

فضلاً عن الإدارة الاقتصادية وزيادة تكلفة عوامل الإنتاج المختلفة مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية وتعطيل الإنتاج فى بعض الأحيان، لخروج المنتجين الحديين من حلبة الإنتاج لعجزهم عن تحمل ارتفاع تكلفة الإنتاج الناتجة عن التضخم فى النفقة.

٢ – كميه النقود

أرجع المقريزى سبب الارتفاع المستمر فى تكلفة الإنتاج و أسعار المنتجات النهائية إلى زيادة كمية النقود المتداولة فى الاقتصاد الإسلامى. وهنا وضع المقريزى الأساس لأول نظرية فى التاريخ الاقتصادى والنقدى تتعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

فقد رأى المقريزى أن زيادة كمية النقود (فى الوقت الذى تتحدد فيه الطاقة الإنتاجية للمجتمع) يؤدى إلى الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار، وهذا من شأنه أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التضخم التى تؤثر على مستوى الإنتاج والتشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة ، ويقلل من فرصتها فى الحصول على السلع والخدمات، وفى نفس الوقت يقضى على المنتجين الحديين مما يؤثر على المستوى العام للإنتاج ومن ثم يساعد على وجود الاحتكارات والتكتلات سواء فى مجال الإنتاج أو التوزيع.

أى أن المقريزى هو مؤسس للنظرية النقدية والتى قدمها بعده فيشر والكلاسيك ، إلا أن فكر المقريزى كان أعم وأعمق من الكلاسيك حيث أنه أوضح ضمناً بأثر النقود على جميع المتغيرات الاقتصادية وهذا اعتراف منه بعدم حياد النقود، بل تأكيد على فاعلية تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادى وليس على المستوى العام للأسعار

فقط . حيث أن الكلاسيك قد قصروا أثر الزيادة فى كمية النقود على الزيادة فى المستوى العام للأسعار فقط لافتراضهم ثبات حجم المعاملات وثبات سرعة دوران النقود وهذا ما لم يتحقق فعلاً وواقعياً . (سنذكر ذلك بالتفصيل لاحقاً).

أما المقريزى فبالرغم من وجوده فى اقتصاد ما قبل الرأسمالية إلا أنه استطاع أن يصل بفكره إلى أبعد من مرحلة التطور الاقتصادى الذى كان يمر بها عصره باعتناقه التيار النقدى المعاصر من أن النقود غير محايدة بل لها تأثير فعال على جميع المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما أكده الكتاب المعاصرين حالياً. وقد عمد الأوروبيين على ألا يهملوا المبادئ الأساسية للفكر الاقتصادى العربى، بل حللوه وحاولوا مطابقته على واقعهم الاقتصادى، حيث كانوا فى مرحلة الرأسمالية والتى كانت تتميز بزيادة الإنتاج وتقدم أساليبه ووسائله، ثم خرجوا بنظرية علمية تطبيقية تتمشى مع واقعهم الاقتصادى مع كونها مستوحاة من فكرنا العربى.

وقد حاول المقريزى أن يضع حل لمشكلة زيادة كمية النقود فطالب بأن تصك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها، نظراً لأن عرض هذه المعادن محدود وهذا يحد من قدرة الدولة على التوسع فى الإصدار النقدى، كما طالب السلطات بأن تصك العملات من معدن واحد فقط، ذلك لأنه لاحظ أن تداول كل من الفضة والنحاس كنقود أدى إلى اختفاء الفضية حيث لها قيمة سلعية أخرى تختلف عن

قيمتها الاسمية كنقود وهذا دفع حائزيها إلى صهرها واستخدامها فى الاستخدامات الأخرى وقد كان هذا السبب فى اختفائها وبقاء النقود النحاسية كما هى.

لذلك فقد أراد المقريزى أن يؤكد العلاقة بين النقود التى تصك من المعادن الرخيصة وارتفاع الأسعار، حيث ذكر أن اختفاء العملات الفضية وزيادة تداول المصكوكات النحاسية وزيادة الكمية المعروضة منها هى السبب الأول فى ارتفاع الأسعار. لذا كان اقتراحه بأن تصك النقود من المعادن النفيسة وذلك لندرتها النسبية وأيضاً لارتفاع تكاليف استخراجها، ولذا تتحدد كمية النقود المتداولة تلقائياً طبقاً لاحتياجات السوق وليس طبقاً لرغبة الحكام، مما يؤدى إلى انخفاض الأسعار وعلاج حالة التضخم. وهذا يؤكد لنا أن المقريزى كان من مؤيدى الحرية الاقتصادية والليبرالية النقدية.

وهنا نجد أن هذا الفكر النقدى للمقريزى قد وضع أساس لكل من قاعدة الذهب و قاعدة جريشام التى ظهرت فيما بعد.

<u>فبالنسبة لقاعدة الذهب</u> نجد أن جميع دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى الدول النامية قد سارت عليها لفترة طويلة من الزمن بدأت مع بداية القرن ١٩ حتى عام ١٩١٤ حيث ساعد نظام قاعدة الذهب – حيث كانت النقود تمثل شكل مصكوكات ذهبية أو فى شكل عملة ورقية لها غطاء إصدار ١٠٠% من الذهب – فى إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها وتحقيق التوازن الاقتصادى فى ظل

المنافسة الكاملة والاقتصاديات الحرة التى تتبع نظام السوق الذى حقق فى تلك الفترة أكبر قدر من الاستقرار النقدى وثبات الأسعار.

أما بالنسبة لقانون جريشام فظهر فى القرن السادس عشر وأساسه موجود أصلاً فى فكر المقريزى فى القرن الرابع عشر وذلك عن طريق تحليله للظواهر النقدية التى سادت فى عصره وملاحظته اختفاء العملات الفضية (العملة الجيدة) من التداول تاركة الساحة للعملة النحاسية (الرديئة). لذلك حذر من هذا الوضع واعتبره السبب الأساسى فى زيادة كمية النقود المتداولة وارتفاع الأسعار. و طالب باقتصار الصك على عملة واحدة من المعدن النفيس. نفس الكلام صاغه قانون جريشام حيث ذكر أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، أى أن المقريزى سبقه بقرنين من الزمن واضعاً الأساس للنظرية النقدية ومحدداتها من جميع الزوايا الاقتصادية.

نخلص مما تقدم أن المقريزى قد اهتم بالسياسة النقدية كأساس للتأثير على الهيكل العام للاقتصاد القومى وعلى المسار الاقتصادى له. واضعاً بذلك أسس النظريات النقدية المعاصرة، ومستشهداً على ذلك بتحليل الظواهر الاقتصادية فى عصره.

تقييم الفكر الاقتصادى العربى الاسلامي

بوجه عام نجد أن الفكر الاقتصادى العربى الاسلامي كان فكراً متكاملاً حيث انطوى على أسس للنظريات الاقتصادية الهامة سواء تعلق الأمر بنظرية القيمة والائتمان أو بالنظرية النقدية إلا أن الفرق بين كل من ابن خلدون وتلميذه المقريزى أن الأول اهتم بنظرية القيمة كأساس لثروة المجتمع التى يمكن أن تحدد درجة تقدمه فى حين اهتم الثانى بالظواهر النقدية من حيث تأثيرها على نمو الاقتصاد القومى ومستوى تشغيله ، وعلى هذا الأساس كان يمكن تطوير هذا الفكر وتعميقه عن طريق تحليل الظواهر الاقتصادية المعاصرة كما فعل الأوروبيين، إلا أن الاستعمار والأحداث السياسية قد غيرت مجرى هذا الفكر وجعلت مفكريه متخلفين عن ركب الحضارة الأوروبية، فأصبحت مشكلة الفكر الاقتصادى فى العالم الإسلامى مرتبطة بمشكلة التخلف الاقتصادى لهذه المجتمعات.

فالفكر الاقتصادى العربى كان أبعد نظراً وأعمق أثراً فى الحركة الاقتصادية حيث اهتم بتحليل الظواهر الاقتصادية من خلال المشاكل الاقتصادية التى كان يمر بها الاقتصاد الإسلامى فى ذلك الوقت. وبذلك وضع الحلول العملية للقضاء على هذه المشاكل وإن كانت أساس وإطار للنظريات الاقتصادية الجزئية سواء تعلق الأمر بنظرية القيمة (كما فعل ابن خلدون) أو نظرية كمية النقود (كما فعل المقريزى). ويمكن القول بأنهما قد مثلا مرحلة ما قبل الرأسمالية، كما

أنهما وضعا الإطار العلمى والعملى لقيام النظام الرأسمالى فى مرحلة التطور الاقتصادى.[1]

والآن وبعد تعرضنا لمرحلة العصور الوسطى و للفكر الاقتصادى الأوروبى والعربى الاسلامي فيهما، يجدر بنا التعرض للوقائع والأفكار الاقتصادية الخاصة بالعصور الحديثة أى ابتداء من القرن السادس عشر حيث يعتبر بداية للتاريخ الاقتصادى الحديث. وهذا ما سنتناوله فيما بعد.

[1] د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مرجع سابق – ص٣٠: ٤٦

تذكر أن

- تعتبر العصور الوسطى بالنسبة لأوروبا عصور الظلام وذلك لقلة الأنشطة الاقتصادية وسيادة النظام الاقطاعى وسيطرة الفكر الكنسى عليه.
- من أبرز سمات الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى.
  - قيام المعاملات الاقتصادية على أساس دينى واخلاقى.
  - اعتبار النشاط التجارى نشاط غير طيب ومعارضته.
  - فكره الثمن العادل فى تحديد قيمة الاشياء.
  - تحريم الفائده باعتبارها ربا.
- يقوم النظام الاقطاعى على الاكتفاء الذاتى حيث النشاط الزراعى هو النشاط الرئيسى فيه مع وجود بعض الحرف القليله. وتعتبر الاقطاعيه وحده سياسة واجتماعية وأقتصاديه.
- ادت مساوىء النظام الاقطاعى واستغلال صاحب الاقطاعية للافراد فيها إلى انهيار النظام الاقتطاعى.
- ظهرت الفكر الاقتصادى الاسلامى فى القرن الرابع عشر وأستمد مبادئة من الشريعة الاسلامية بمصدريها القرآن الكريم والسنه النبويه الشريفه.
- قام النظام الاقتصادى الاسلامى على عدة مبادىء هى:-
  - ضمان حد الكفايه لكل فرد فى المجتمع.
  - تحقيق العداله الاجتماعية و التوازن الاقتصادى فى المجتمع.

- احترام الملكية الخاصة.
- الحرية الاقتصادية مع التقييد بمبادىء الشريعة الاسلامية.
- التنمية الاقتصادية الشاملة.

- يعتبر أبن خلدون و المقريزى من أهم المفكرين الاقتصاديين الاسلامين فى عصرهم.
- ناقش ابن خلدون فى كتاباته ظاهرة العمران البشرى و الانشطه الاقتصادية التى تؤدى إلى العمران ، كما نادى بضروره تقسيم العمل ، وأهتم بكيفيه تحديد قيمه السلع من خلال العمل.
- أهتم المقريزى بتوزيع الدخل وقسم المجتمع إلى فئات وطالب بعداله توزيع الدخل ، كما أرجع أرتفاع الاسعار إلى زياده كمية النقود المتداوله.

تطبيقات الفصل الثانى

(١) ضع علامة ✓ أو × أمام العبارات التاليه مع التعليل لبيان سبب الصحه أو الخطأ:-

١.تأثرت المعاملات الاقتصادية فى العصور الوسطى بسيطرة الكنيسة فكرياً

٢.شجعت الكنسية النشاط التجارى بأعتبارها نشاط طيب

٣.ربط ابن خلدون بين العمل وقيمه السلع باعتباره أساس لتحديد قيمة السلع.

٤.لم يتعرض المقريزى فى تحليله لى مشكلة زيادة كميه النقود وأنشارها.

٥.يعتبر النشاط الزراعى هو النشاط الرئيسى فى النظام الاقطاعى.

٦.أرتبط الانشطة الاقتصادية فى النظام الاسلامى بمبدأ الحلال وتحقيق مصلحة المجتمع.

(٢) أشرح المفاهيم التاليه:

١. قيمه النقود فى العصور الوسطى.

٢. تقسيم العمل لدى بن خلدون.

٣. مفهوم كميه النقود لدى المقريزى.

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادى فى بدايه العصر الحديث

أولا : الفكر الاقتصادى التجارى

- عصر الرأسماليه التجاريه
- مبادى الفكر التجارى

ثانيا : الفكر الاقتصادى للطبيعيين

- فكرة القوانين الطبيعية فى القرن الثامن عشر
- الفكر الاقتصادى الطبيعى

أولا : الفكر الاقتصادى التجارى

- عصر الرأسماليه التجاريه

التجاريون : يطلق مصطلح التجاريون على جميع الكتاب الذين ساهموا فى وضع السياسة الاقتصادية التى سادت عصر الرأسمالية التجارية فى أوروبا الغربية من بداية القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، حيث جاء عصر الرأسمالية التجارية فى القرن السادس عشر فى أعقاب النظام الإقطاعى الذى تقوضت أركانه خاصة فى بريطانيا وهولندا وفرنسا. وظل تقريباً حتى منتصف القرن الثامن عشر حينما بدأ عصر الرأسمالية الصناعية يأخذ مجراه. ويجب أن نؤكد هنا على أن:

١- ليس جميع الاقتصاديين الذين عاشوا فى عصر الرأسمالية التجارية كانوا من التجاريين فهناك عدد من الاقتصاديين المشهورين الذين عاشوا فى هذا العصر ولكنهم لم ينتموا فكرياً إليهم مثل آدم سميث ودافيد هيوم.

٢- الكتاب التجاريين لم يكونوا مدرسة واحدة متماسكة وإنما كان لديهم مجموعة متشابهة من الآراء والتطبيقات تتناول السياسة الاقتصادية للدولة، بأسلوب واقعى يرتبط بالمصلحة الخاصة. هذا التشابه فى الآراء جاء نتيجة لسيادة ظروف معينة أثرت بدرجات متفاوتة على حياة الدولة الأوروبية وقتها. وهى التى أدت إلى اتجاه التفكير نحو آراء ذات طابع معين، كما يلاحظ أن تلك الآراء لم

تتطور تطوراً علمياً فى اتجاه تكوين نظرية علمية معينة كما لم تستند على منهج علمى موحد بحيث تستطيع أن نقول أن أصحابها ينتمون إلى مدرسة فكرية متماسكة أو فلسفة متكاملة.[1]

الظروف التى مهدت للفكر الاقتصادى التجاري:

١- ازدياد أهمية التجاره الخارجية:

شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعى فى أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت من دولة إلى أخرى. واتجه معظمهم ليعملوا بالتجارة إلا أن نشاط التجارة الداخلى لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى فى بلادهم. لقد جاء التغيير الأساسى فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التى كانت تنمو فى ذلك الحين بصورة مضطردة وقوية بحيث أدت تدريجياً إلى ثراء التجار و رفع أهميتهم فى النشاط الاقتصادى بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم ، وهناك أسباب عديدة لنمو التجارة الخارجية الأوروبية فى ذلك الحين من أهمها:

(أ) أتصال أوروبا بالشرق الإسلامى المتقدم اقتصادياً على أثر الحروب الصليبية.

---

[1] د.عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٥٣:١٤١

(ب) إكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى) و إكتشاف كولمبس الطريق البحرى إلى القارة الأمريكية (١٤٩٣) واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك.

وكانت النتيجة الحتمية لاكتشاف المناجم الغنية الذهب والفضة فى القارة الأمريكية الجديدة وزيادة التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الأوسط والأقصى أن زاد ثراء طبقة التجار الرأسماليين وزاد نشاطهم التجارى والمالى داخل بلادهم. وبدأ التجار يسعون تدريجياً إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين وأضعاف النظام الاقطاعى فتكونت فى كل مدينة هيئة لإدارتها مكونة من طبقة التجار ذوى النفوذ . كما تدفقت المعادن النفيسة على أوروبا وعلى الأخص الدول التى كان لها السبق فى استعمار أمريكا ، واستخدمت هذه المعادن المتدفقة فى شراء المنتجات من البلاد الأوروبية المجاورة الأكثر تقدماً. وقد صاحب تدفق الذهب ارتفاع عام ومستمر فى الأسعار خلال القرن السادس عشر فتميزت هذه الفترة بما يعرف باسم ثورة الأسعار Price Revolution وكانت هذه الظاهرة حادثاً خطيراً لفت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها.

٢- ظهور الدول الأوروبية الحديثة:

صاحب هذه التطورات اتحاد التجار مع الملك لمحاربة الإقطاع والإقلال من نفوذ النبلاء والأمراء، ونتيجة لذلك تغلبت سلطة الملك

وهى سلطة مركزية على سلطات الأمراء والنبلاء التى كانت تقوم فى مراكز متعددة داخل الدولة. وكانت هذه هى الخطوة الأولى لظهور الدولة الأوروبية الحديثة كجماعة تقوم على أساس قومى وتخضع لقوة مركزية واحدة. ومما لا شك فيه أن ظهور الدولة الأوروبية بهذا الشكل الحديث كان له أكبر الأثر فى سياسة التجاريين. فلقد قام هؤلاء برسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومى، بما يحقق لهم أكبر قدر من الربح والثراء.

٣- حركه النهضة الفكرية:

كانت حركة النهضة الفكرية فى أوروبا من أهم الأحداث التى صاحبت عصر الرأسمالية التجارية ، ولقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودراستها بعقل متحرر من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة، وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى انهيار بقية أعمدة النظام الإقطاعى وتقوية السلطة المدنية (الملك والحكومة)، وأظهرت تلك الحركة أهمية تكوين سلطة مركزية للدولة لكى ترسم السياسة بعيداً عن تأثير أو موافقة الكنيسه.[١]

٤- ظهور النظام الطائفى :

فى أواخر العصور الوسطى أى ابتداء من القرن الثانى عشر بدأ ظهور طبقة جديدة من العمال الذين لا يعملون فى زراعة الأرض ويعملون فى تحويل المواد الأولية التى كانوا يحصلون عليها من

---

[١] د.عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٥٣:١٤١

عملائهم إلى مواد مصنعة. وقد أدى هذا الاتجاه إلى تملكهم للمعدات الأساسية للإنتاج، وإحجامهم التدريجى عن العمل باليومية أو انتقالهم من مكان لآخر وراء العمل، بل استقروا فى أماكن ثابتة اتخذوا منها مقار لورشهم. مما أضفى على أعمالهم الاستقرار والانتظام، وكان هذا إيذاناً بظهور الصناعات البسيطة فى دول أوروبا، حيث بدأت فى المناطق الريفية التى كانت تقع فى غرب أوروبا ثم انتقلت إلى المدن نظراً لزيادة الطلب على إنتاجها. كما أن هناك فئة من الحرفيين استطاعوا أن يكونوا مشروعات فردية صغيرة كانت تقوم بالإنتاج من أجل السوق وليس بالإنتاج حسب الطلب متحملين بذلك مخاطر السوق. إلا أن هذه المشروعات الصغيرة كانت نواة لظهور نظام الشركات. كل هذه الاعتبارات مهدت لقيام النظام الطائفى والذى تميزت به الفترة الأخيرة من العصور الوسطى.

ومن أهم مميزات النظام الطائفى أن المهن والحرف أصبحت تتركز فى المدن، نظراً للتوسع العمرانى الذى حدث ونظراً لزيادة عدد سكان المدن ومن ثم زيادة الطلب من جانبهم على منتجات الحرفيين والمهنيين، ولما ازداد عدد هؤلاء الحرفيين فقد كان ذلك دافعاً لتكوينهم نقابات وروابط مهنية تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم المشتركة.

و هذا النظام الطائفى أو المهنى لم يكن ينطوى بعد على حرية التجارة والصناعة حيث كانت يحكم تلك الأنشطة قرارات تحكمية من قبل السلطات الحاكمة. إلا أنها كانت أقل بكثير من تلك التى كانت

مفروضة على المزارعين فى ظل نظام الإقطاع و بالتالى يمكننا القول أن النظام الطائفى إنما هو نهاية لمرحلة الإقطاع وبداية لمرحلة الرأسمالية التجارية.[1]

- مبادئ الفكر التجارى :

كان لهذه التطورات السابقة أثر مباشر فى تطور الفكر الاقتصادى التجارى ، وكانت هناك حاجة ماسة إلى طبقة جديدة من الاقتصاديين لكى توفق ما بين مصلحة الدولة الناشئة من النواحى السياسية والاجتماعية الاقتصادية ، وقد قامت فلسفة التجاريين على عده مبادئ أساسية هى:[2]

١ - زيادة السكان تزيد من قوة الدوله.

أن الدعوة إلى زيادة السكان كانت تستند إلى أن الدولة الأوروبية كانت تعانى نقص فى الأعداد السكانية نتيجة للحروب فى العصور الوسطى و انتشار الامراض مثل الطاعون و التى لم يكن لها علاج حينذاك. كما أن الاكتشافات الجغرافية أدت أيضاً إلى إنقاص أعداد السكان ذلك لأنها اقترنت بالهجرة على نطاق واسع من أوروبا إلى البلاد الجديدة. وفى ظل هذه الظروف التى تميزت بانخفاض حجم السكان لاحظ كتاب الرأسمالية التجارية أنه من العسير أن يزيد حجم النشاط التجارى

---

[1] د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه - مرجع سابق – ص٢٢: ٣٠.

[2] د.عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق– ص١٥٣:١٤١

والصناعى دون زيادة فى حجم السكان. وأحد الأسباب الأخرى القوية التى دفعت المركنتاليين (التجاريين) إلى الدعوة لزيادة السكان فى الدولة كان ينبعث من رغبتهم فى زيادة عدد الجيش (جيش الملك) وذلك حتى يمكن زيادة قوة الدولة المركزية وفائدة هذا بالنسبة لهم هو القضاء ومقاومة بقايا الإقطاع من جهة ، والاستحواذ على المستعمرات الغنية بالثروات فى الخارج من جهة أخرى.

٢- ثراء الدولة وتقدمها الاقتصادى يعتمد على مقدار ما تملكه من ثروه من المعادن النفيسة (الذهب والفضة).

وهذا يرجع إلى اعتقادهم بأن الزيادة فى هذه المعادن النفيسة أى الذهب والفضة وهى أشكال النقود فى ذلك الحين يؤدى إلى ارتفاع الأسعار، وأن هذا الارتفاع فى الأسعار يؤدى إلى زيادة النشاط الإنتاجى والاقتصادى، ويمكن أن نفسر رأى المركنتاليين هنا على أساسيين:

أ- أن الأسعار ارتفعت ارتفاعاً شديد فى أوروبا خلال القرن السادس عشر واقترن هذا بزيادة ضخمة فى كمية المعادن النفيسة المتدفقة إلى أوروبا وبزيادة غير معهودة من قبل فى نواحى النشاط التجارى والصناعى والحرفى، ولقد دفع هذا التجاريين إلى محاولة ربط ما بين هذه الظواهر المختلفة. وكان التفسير الذى يبدو معقولاً لهم هو أن الزيادة فى النشاط الاقتصادى قد ترتبت على الارتفاع فى الأسعار وزيادة الموجود فى الدولة من المعادن النفيسة (النقود) ،

ولم يكن هذا التفسير معتمداً على أى تحليل علمى متماسك بل على حدوث ظاهرتين معاً فى آن واحد.

ب- اعتقاد العديد من التجاريين أن مستوى سعر الفائدة يحدد كميات القروض التى تستخدم فى القيام بالنشاط الإنتاجى والتجارى، وأن مستوى الفائدة يتوقف على كمية المعادن النفيسة الموجودة فى الدولة. فإذا زادت كمية النقود وانخفض سعر الفائدة فإن هذا يشجع على زيادة النشاط الاقتصادى .

٣- تكوين فائض من المعادن النفيسه

اتجهت الدولة فى أواخر العصور الوسطى إلى الاهتمام بالاحتفاظ برصيد من الذهب لديها، واعتمدت فى ذلك على طرق مباشرة مثل فرض قيود على حركة خروج الذهب و أصدار قوانين منظمة لحركة الذهب فصدر فى إنجلترا فى القرن الرابع عشر قانون يجبر مصدرى الصوف على ضرورة استيراد سبيكة ذهبية مقابل كل كمية من الصوف المصدر. ولكن هذه القيود لم تكن كافية لمنع تصدير الذهب والتجأ التجار إلى أساليب جديدة لتفادى الرقابة على هذا المعدن النفيس. وأصبحت الأوراق التجارية وسيلة جديدة لتفادى الرقابة على هذا المعدن النفيس. و وسيلة جديدة لتسوية المعاملات الدولية، وقد نتج عن ذلك ظهور طبقة الماليين Financiers وأدت هذه التطورات إلى إضعاف سلطة الدولة فى الرقابة على الذهب وقد ساعد ذلك توسع الدولة فى منح الامتيازات لشركات التجارية الكبرى مثل شركة الهند

الشرقية التى سمح لها بأن تحمل فى سفنها كمية محدودة من الذهب فى كل رحلة إلى الشرق.

٤- التجارة فى المكانه الأولي ثم تأتى الصناعة بعدها و تحتل الزراعه المكانه الاخيره .

أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد القومى من الزراعة و لا نحتاج إلى شرح ذلك بعد أن تناولنا المبادئ السابقة. فالتجارة وحدها هى النشاط الذى يحقق فائضاً من المعدن النفيس، والتجارة الخارجية بالذات. أما الصناعة فهى تساهم فى تحقيق الثراء للدولة ولكن عن طريق التجارة، لذلك فهى تأتى بعدها فى الترتيب.[1]

وقد وقف نظام الطوائف الحرفية عائقاً امام طموحات التجار نحو تحقيق الارباح ، ولذلك فقد عملت الراسمالية التجارية على محاربة واضعاف الطوائف الحرفيه من خلال عدة وسائل أهمها :

أ- <u>الاحتكار التجارى:</u>

الاحتكار التجارى يقوم على شراء الانتاج بأكملة من الحرفيين ثم يتولى التجار نقلة وبيعة فى الاسواق، وهذا من شأنة إضعاف القوة الاقتصادية للطوائف الحرفية و يزيد من مصالح التجار.

---

[1] د.عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق– ص١٥٣:١٤١

ب- السيطرة على العمليات الانتاجية :

حارب التجار الطوائف الحرفية من خلال السيطرة على العمليات الانتاجية بتشجيع الصناع على العمل داخل منازلهم ومدهم بكافة احتياجاتهم ، وبدأت تظهر الصناعة المنزلية وارتفعت المهارات الفنية وتوافرت السلع بكميات كبيرة وتحقق للتجار ارباح طائلة وضعف سيطرة الطوائف على اعضائها . واصبح الحرفيين يعتمدون على التجار اعتماداً كبيراً فى تمويل انشطتهم المختلفة ، وكان التجار يقرضون الحرفيين مقابل الحصول على الانتاج ويجنون من وراء ذلك ارباح طائلة ، وبدأ يظهر الانتاج الكبير القائم على تقسيم العمليات الانتاجية بين الطوائف المختلفة . فالغزل يتولاة طائفة الغزالين ، النسيج تتولاة طائفة النساجين ، وهكذا.

ج - نقل الصناعة من المدن الى الريف:

امام تزايد سيطرة طبقة التجار على الحرف لجأت الطوائف الى وضع قيود على اعضائها لحمايتهم من سيطرة التجارعلى انشطتهم ، وهذا دفع التجار الى الاتجاه نحو الريف وبدأت تظهر الصناعات الريفية المنزلية ، فكان التجار يمدون اهل الريف بالمادة الخام والالات ويدفعون لهم اجور منخفضة ، ويحصلون على الانتاج ويبيعونة باسعار عالية ويحققون من وراء ذلك ارباح وفيرة . وهكذا امكن للرأسمالية التجارة السيطرة على عمليات الانتاج واستغلال العمال من خلال

تشغليهم ساعات عمل طويلة مقابل اجور منخفضة واستغلال بيع السلع باسعار مبالغ فيها .[1]

٥- تحقيق فائض فى الميزان التجارى من خلال السياسه التجاريه.

وذلك لأن الفائض الذى يتكون منها يزيد من ثراء الدولة ويعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة . ويمكن أن نرى الارتباط بين الأفكار التجارية فى ناحيتين التجارة الخارجية والنقود. فالفائض المتحقق فى الميزان التجارى يزيد من ثروة الدولة من النقود وهذه الأخيرة هامة جداً لتقوية الدولة ولانتعاش الأسعار والإنتاج ، وتحقيق المصلحه الاقتصاديه القوميه .

وحيث لا يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل تلقائى فإنه أصبح يستلزم التدخل من جانب الدولة. بعبارة أخرى أن السياسة التجارية استلزمت تدخل الدولة لمحاربة الواردات أو تقييدها من جهة والعمل على انعاش تجارة الصادرات وتحقيق أكبر مكسب ممكن منها من جهة أخرى.

ففى خلال الفترة الأولى من عصر الرأسمالية التجارية (تقريباً إلى منتصف القرن السادس عشر) سيطرت أفكار أصحاب مذهب السبائك على الأسلوب الذى اتخذته الدولة للتحكم فى تجارتها الخارجية. والتى تتلخص فى السماح للذهب بالدخول فقط ثم ضرورة الاحتفاظ برصيد

---

[1] د. بركات أبو النور، د. عادل حميد يعقوب - التطور الاقتصادى لمصر و أوروبا الغربيه- مرجع سابق - ص١٠١ :١٠٨

الدولة من هذا المعدن النفيس بوسائل مباشرة – أى بفرض قيود مباشرة تمنع خروجه على الإطلاق. وقد سنت الدولة قوانين صارمة وفرضت الرقابة المباشرة لتنفيذ هذه القوانين فمثلاً أن إسبانيا فرضت عقوبة الإعدام على كل من يصدر ذهباً إلى الخارج كما سنت القوانين التى تمنح المكافآت السخية لكل من يخبر عن عمليات التهريب غير المشروعة وحرمت على الأجانب المقيمين شراء الذهب.

سياسة الاستيراد : تقوم على مبدأ هام هو محاربة السلع والخدمات الأجنبية لأنها تتسبب فى تسرب المعدن النفيس خارج الدولة. أما الأسلوب الذى اتبع لتنفيذ هذه السياسة فقد تمثل فى الضرائب الجمركية المغالية فى الارتفاع أو التنفيذ والمنع المباشر أو عن طريق قوانين الملاحة البحرية ومراقبة الموانئ.

ومن أهم الأساليب الرئيسية التى ابتدعها التجاريون للتحكم فى التجارة الخارجية هو تنظيم احتكار الدولة لها State Monopoly of trade فقامت الدولة بمنع الأجانب من التجارة فى سلع معينة أو فى مناطق معينة كما قامت بتنظيم وإدارة تجارة الصادرات الوطنية بطرق مباشرة. ولقد حرمت البرتغال مثلاً على أى دولة أجنبية أن تتاجر مع مستعمراتها فى الشرق وتأكدت من ذلك باستخدام أسطولها الحربى. كما قامت الدولة الإسبانية بحراسة تجارتها الخارجية دائماً بقوة بحرية. ونستنتج من ذلك كيف أن الملاحة البحرية قد لعبت دوراً هاماً فى عصر الرأسمالية التجارية من حيث تمكين الدولة من احتكار التجارة

الخارجية وتنظيمها. كما استهدفت وضع القيود على استخدام السفن الأجنبية حيث لم يخفى على التجاريين أن استيراد الخدمات تماماً مثل استيراد السلع يؤدى إلى تسرب المعدن النفيس إلى خارج الدولة.

أما عن تجارة الواردات من المستعمرات فكانت البلدان الأوروبية التجاريه تحصل عليها بأثمان بخسة ثم تعيد تصدير جزء كبير منها فى السوق الأوروبى ومن ثم يتحقق لها منها فى النهاية فائض صافى من الذهب. ومع ذلك فقد كانت هناك استثناءات فى قاعدة تقييد الاستيراد حيث أنها تضمنت المواد الخام الضرورية لصناعات التصدير الهامة والتى لا تتوافر لدى الدولة أو لدى مستعمراتها. وبالتالى فقد فطن التجاريون إلى حقيقة هامة وهى أن الاستيراد الذى يتسبب فى تسرب المعدن النفيس خارج الدولة قد يؤدى فى بعض الحالات إلى تحقيق مكتسبات أكبر من المعدن النفيس إذا أدى نمو الإنتاج المخصص للتصدير. ولكن هذه الحقيقة الهامة بقيت مغمورة طوال عصر الرأسمالية التجارية .

<u>أما بالنسبة لسياسة التصدير فنجد أنها</u> : ركزت علي تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة لدى الدول والعمل دائماً على اكتساب أسواق خارجية جديدة وعلى الأخص فى البلدان المكتشفة حديثاً والغنية بالمعادن النفيسة. وحينما كانت بعض صناعات الصادرات تعجز عن مواجهة المنافسة الأجنبية فى بعض الأسواق لم تكن الدولة تبخل فى مدها بالمعونة المالية بشكل مباشر أو

ربما ساعدتها برد بعض الضرائب التى سبق لها أن حصلتها منها عند استيرادها لمواد خام من الخارج كما فى بريطانيا.

- تحقيق أكبر فائض ممكن من المعادن النفيسة ، قد قامت الدولة بفرض ضرائب جمركية مرتفعة جداً أو مانعة على بعض صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنوعة المنتجة محلياً والتى تلزم للصناعات القومية الهامة التى يدر تصدير منتجاتها مكاسب كبيرة من المعدن النفيس. وبهذا الاستثناء أمكن للدولة حماية الصناعات القومية الهامة التى يدر تصدير منتجاتها مكاسب كبيرة من المعدن النفيس من مواجهة أية مشاكل قد تنشأ فى سبيل الحصول على مستلزمات إنتاجها كما حافظت لهذه الصناعات وحدها دون الصناعات المماثلة فى الخارج على أية ميزات طبيعية تتمثل فى توافر مستلزمات إنتاجها محلياً بنفقات منخفضة. وهكذا ساهمت الدولة التجارية فى تقوية المركز التنافسى لصناعتها القومية فى الأسواق الخارجية و ازدادت قدرتها على اكتساب المعدن النفيس.

- تخفيض نفقة إنتاج الصادرات من السلع المصنوعة، لهذا دعوا إلى سياسة الأجور المنخفضة لأنها فى رأيهم تساهم فى بقاء نفقات الإنتاج منخفضة. كما اعتقدوا أن الأجور المنخفضة تشجع العمال على بذل مجهود أكبر من أجل اكتساب دخلهم (عكس الرأى القائل بأن ارتفاع الأجور يؤدى إلى ارتفاع الإنتاجية) ومن ثم يزداد الإنتاج المخصص للتصدير وبالتالى فإن سياسة الأجور المنخفضة للعمل كانت مكملة

للسياسة التجارية التى استهدفت تحقيق أكبر فائض من المعدن النفيس فى الميزان التجارى.[1]

وقد تطورت الرأسمالية التجارية فى القرن الثامن عشر حيث تعاظم دور الصناعة فى النشاط الاقتصادى وتحولت الهيمنة من التجاريين الى رجال الصناعة ، واصبح يطلق عليها الرأسمالية الصناعية .[2]

تقييم مذهب التجاريين :

لاشك أن التجاريين قد خلصوا الاقتصاد من الطابع الدينى أو الأخلاقى الذى كان يميزه فى العصور الوسطى . وهم إن لم يصلوا إلى إرساء علم الاقتصاد بوصفه علماً مستقلا، إلا أنهم قد مهدوا الطريق للباحثين ليقوموا بذلك . **ويمكن بصفة عامة ملاحظة ما يأتى على آرائهم :**

١- ساعدت المدرسة على قيام الدول الحديثة من الناحية السياسية ، حيث أنها قد وجدت فى فترة كان يجب فيها تقوية الدول الناشئة و تقضى على سلطان أمراء الإقطاع ، وكان الذهب والفضة من أهم الوسائل التى يمكن عن طريقها الحصول على الأنصار فى الداخل والخارج

٢- ساعدت أراء التجاريين على تنمية الصناعة والتجارة ، كما أسهمت باهتمامها بالنقود فى خلق البنوك الأوروبية ، وتوسيع نشاطها المالى.

---

[1] د.عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق– ص١٥٣:١٤١

[2] د. بركات أبو النور، د. عادل حميد يعقوب – التطور الاقتصادى لمصر و أوروبا الغربيه – مرجع سابق – ص١٠١ :١٠٨

وقد كان كل ذلك من العوامل التى قوت نشوء النظام الرأسمالى، من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية.

ولكن إذا نظرنا من ناحية التحليل الإقتصادى ، أمكن توجيه الكثير من النقد لأراء التجاريين :

١- فقد أخطأوا فى تحديد معنى الثروة. فالثروة ليست هى الذهب والفضة[١] ، وإنما ثروة كل بلد فى مقدرته الإنتاجية وفى مقدار ما يحققه فعلا من منتجات. ومن المتصور ألا يمتلك بلد من البلاد أى مقدار من هذين المعدنين وأن تكون ثروته برغم ذلك كبيرة، إذا كانت قواه الإنتاجية وإنتاجه الفعلى كبيرين .

٢- فيما يتعلق بمبدأ إمكان الحصول بصفة مستمرة على فائض إيجابى فى الميزان التجارى، ومن ثم إمكان الحصول بصفة مستمرة على ذهب وفضة من الخارج ، فقد أثبت تحليل الاقتصاديين خطأ هذا المبدأ. فقد بين آدم سميث عدم إمكان ذلك لأن وجود فائض إيجابى بالميزان التجارى يؤدى إلى ورود النقود الذهبية من الخارج لتسديدها هذا الفائض، فيزيد التداول النقدى، ويترتب على زيادة التداول النقدى ارتفاع الأسعار فى الداخل عنها فى الخارج ، مما يجعل السلع الوطنية مرتفعة الثمن ، فيقل تصديرها للخارج، بل أن الاستيراد من الخارج يزيد ، نظراً لانخفاض الأسعار الخارجية عن الأسعار الداخلية. ويترتب على نقص

---

[١] ومع ذلك يجب ملاحظة أن بعض التجاريين أن بينوا أن الثروة هى فى الإنتاج من صناعة وزراعة وأن النقود بكثرتها تيسر هذا الانتاج ولكن التيار العام فى المذهب التجارى كان ينظر للنقود على أنها هى الثورة الحقيقية .

التصدير وزيادة الاستيراد ظهور عجز فى الميزان التجارى ، ولتغطية هذا العجز، لابد من إخراج ذهب للبلاد الأخرى.

٣- إذا نظرنا إلى السياسات التى طبقت آراء التجاريين ، لاحظنا أنها أدت إلى نتائج سيئة فمن الناحية الفكرية الخالصة ، يلاحظ أن كل مفكر من التجاريين كان ينادى بأن يطبق بلده سياسة زيادة التصدير وتقييد الاستيراد حتى يرد الذهب والفضة من الخارج . وهذه سياسة قد تكون ممكنة إذا طبقتها دولة واحدة ، أما إذا سعت كل الدول إلى تطبيقها فى وقت واحد ، فإنها لا يمكن أن تحقق الغرض المقصود منها، لأن كل دولة ستقيد استيرادها من الخارج ، فلا تستطيع الدولة الأخرى زيادة التصدير .[١]

[١] د. عبير فرحات – أسس تطور الفكر الاقتصادى- مرجع سابق – ص ٨٨ :٩١

ثانياً : الفكر الاقتصادى للطبيعيين

فكرة القوانين الطبيعية فى القرن الثامن عشر

كثر الحديث عن القوانين الطبيعية منذ وقت بعيد، وقد خضعت فكرة القانون الطبيعى لاتجاهات متعددة خلال القرن الثامن عشر.

وقد اعتبر القانون الطبيعى عند عدد من الفلاسفة أمراً مستمداً من فكرة ألوهية الخلق، بمعنى أن الله قد خلق العالم ليكون الإنسان فيه سعيداً، ولكنه ترك الحرية لهذا الإنسان. **فالقانون الطبيعى، هو عبارة عن مجموعة النظم التى تحقق الاتساق والانسجام فى علاقه الإنسان والبيئة، وتؤدى النهاية إلى سعادة الإنسان.** فهدفها إسعاد الإنسان، ومخالفتها تؤدى إلى الشقاء. وقد خلق العالم وفق تنظيم عقلى رشيد، وأن الإنسان كائن مفكر ورشيد، ولذلك فإن ترك الإنسان للطبيعة هو انسياق لعقله للوصول إلى الحرية، وعن طريق العقل والعلم يمكن الوصول إلى النظام الطبيعى الذى يحقق السعادة والحرية الطبيعية.

ونلاحظ أن استخدام فكرة القانون الطبيعى قد اختلف بين المفكرين الفرنسيين والإنجليز. فالهدف من البحث عن القانون الطبيعى عند المفكرين الفرنسيين، كان البحث عن أفضل النظم. أما عند الإنجليز فكانت تعبر عن علاقات ضرورية بين ظواهر لا يمكن تجاوزها، وبالتالى تمثل قيوداً فى طريق العمل الإنسانى، مثل عدم إمكان الارتفاع بالأجور عن الحد الأدنى اللازم لمستوى المعيشة.

الطبيعيون (الفيزوقراط)

نشأت فى فرنسا مجموعة من الأفكار الاقتصادية فى نهايه القرن الثامن عشر، اصطلح على تسميتها بأفكار الطبيعيين Physiocrats. حيث قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين بتقديم نظرية عن النشاط الاقتصادى مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعى. وعلى رأس هذه المدرسة طبيب فرنسى كان يعمل فى بلاط لويس الخامس عشر، اسمه فرنسوا كيناى Francois Quesney، وقد نشر عدة مؤلفات أهمها "الجدول الاقتصادى" (١٧٥٨) ثم أصدر كتابه "القانون الطبيعى" (١٧٦٥). وقد انتشرت آراء كيناى وحققت نجاحاً كبيراً فى الأوساط العلمية والسياسية، وظهر عدد من المفكرين الذين عملوا على نشر هذه الأفكار وتطويرها، منهم ميرابو الأب ودى نيمور ومرسييه دى لارفيير .

<u>ويتميز الطبيعيون بأمرين:</u>

١- إنهم آخر المفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا لمشكلة التفضيل بين أنواع النشاط الاقتصادى والبحث عن أفضل المهن.

٢- إنهم أول المفكرين الاقتصاديين الذين بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التى تحقق الرفاهية، وطالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة وضرورة الحرية الفردية.

الفكر الاقتصادى الطبيعى

اعتقد الطبيعيون فى ضرورة وجود نظام طبيعى باعتباره نظاماً مثالياً يحقق التوافق بين المصالح المتعددة فى المجتمع، وهو يتكون عندهم من مجموعة الأنظمة التى تحقق الرخاء للجماعة وبما يساعد على ازدهار الزراعة.

١-يستند هذا النظام الطبيعى إلى فكرة الملكية فى صورها المتعددة. ويترتب على ذلك ضرورة احترام هذه الملكية باعتبارها جزءاً من النظام الطبيعى وهى تشمل:

أ- الملكية الشخصية: وهى حق الشخص فى استغلال ملكاته الذهنية والعقلية والحصول على مقابل إنتاجه.

ب- الملكية المنقولة: وهى حق الشخص فى ملكية نتاج عمله والتصرف فيه مثلما يشاء.

ت- الملكية العقارية: وهى تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضى الزراعية. وقد أضفى الطبيعيين أهمية خاصة على دور الملاك الزراعين فى استقرار النظام الاجتماعى كما سنرى.

ويهيء النظام الطبيعى على هذا النحو الظروف الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعى.

٢- ارتبطت فكرة النظام الطبيعى عند الطبيعيين بالمناداة بحرية التجارة الخارجية والداخلية. وتفسير ذلك أن حرية التجارة كانت تعنى فى ذلك

الوقت زيادة دخل الزراع، لأن فرنسا كانت قادرة فى ذلك الحين على تصدير المنتجات الزراعية، وبالتالى زيادة دخول العمال الزراعيين مع اتساع الأسواق. وقد طالب الطبيعيون مساندة الدولة لرفع أجور العمال حتى يتمكنوا من شراء الحبوب وبالتالى زيادة دخول العمال الزراعيين.

نظرية الناتج الصافى:

بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد فكرة المعدن النفيس. فالنقود ليست إلا ثروة عقيمة. ولذلك نجد أن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة، وأن غير ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصور المادة. فأنواع النشاط الأخرى – غير الزراعة – غير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة. ولذلك، نجد أن كيناى يقول إن الزراعة هى النشاط الوحيد الذى يمنح الإنسان أكثر مما حصل عليه. أى أنها النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافى. وما عدا الزراعة، فإنه لا يعطى ناتجاً صافياً وإنما هو من قبيل الحرف العقيمة. والسبب فى تمييز الزراعة على غيرها من صور الإنتاج، هو أن الزراعة هبة من الطبيعة، ويؤدى تضافر جهد الإنسان مع عمل الطبيعة إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة وهى الناتج الصافى.

وهناك سبب اجتماعى أدى إلى تمييز الزراعة، وهو رغبتهم فى تبرير دخل للملاك العقاريين يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

الجدول الاقتصادى Tableau Economique

بعد أن بين الطبيعيون أن الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج، تعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافى عن طريق استخدام الجدول الاقتصادى. وقد قدم كيناى الجدول الاقتصادى، وفيه يبين كيفية توزيع الصافى بين طبقات المجتمع. و تأثر فى ذلك بمهنته كطبيب، فوضع الجدول الاقتصادى على نموذج الدورة الدموية التى اكتشفها هارفى فى القرن السابع عشر. فالجدول الاقتصادى يبين كيفية توزيع الناتج الصافى بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثاً، ولكنه يكتفى بعرض دورة الناتج الصافى بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى.وقد قسم كيناى المجتمع إلى ثلاث طبقات:

١- الطبقة المنتجة: وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافى، وهو الزراعة.

٢- طبقة الملاك العقاريين: وهؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم، إلا أن الطبيعيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة، وبذلك احتلوا مكاناً وسطاً بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة.

٣- الطبقة العقيمة: تشمل ذوى الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون فى الصناعة والتجارة. وكان كيناى يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقاً لنظريته فى الإنتاج الصافى، حيث إنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافى كما هو الحال فى الزراعة.

ويقوم الجدول الاقتصادى ببيان تداول الإنتاج الصافى بين هذه الطبقات. ولبيان ذلك، استخدم كيناى أمثلة حسابية لتبسيط عرض هذه الدورة:

افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته ٥ مليار فرنك، وبين عن طريق الجدول الاقتصادى دورة هذه القيمة. فافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـ ٢ مليار فرنك لمواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعى. أما الـ ٣ مليارات المتبقية فإن العمال الزراعيون ينفقون ملياراً من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة فى شكل سلع صناعية وخدمات تجارية و يقومون بدفع ٢ مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير ملكيتها. وتقوم طبقة الملاك بدروها بتوزيع دخلها من الزراعة (٢ مليار) فتنفق ملياراً من الفرنكات لشراء سلع زراعية وملياراً آخر على سلع وخدمات من الطبقة العقيمة. وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة (٢ مليار فرنك) مليار من المزارعين بالإضافة إلى مليار من طبقة الملاك. وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية، وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعى إلى طبقة المنتجين. وهكذا تتم دورة الناتج الصافى بأن تعود إلى النقطة التى بدأت منها ويتضح مما تقدم أوجه الشبه بين الجدول الاقتصادى وفكرة الدورة الدموية، ذلك أن كليهما يمثل دورة مغلقة.

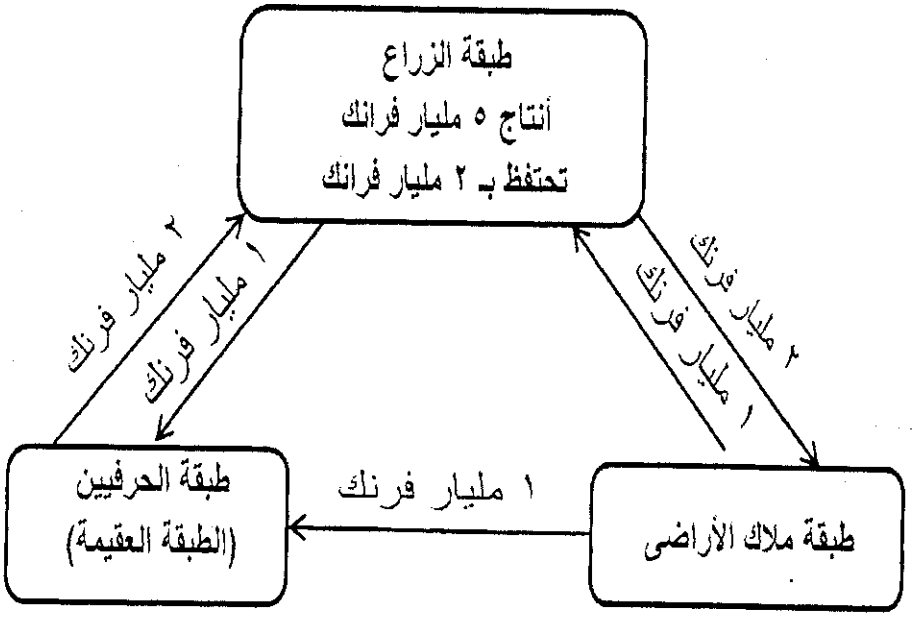

الدوره الاقتصاديه لدى الطبيعين

وعند حديثنا عن الجدول الاقتصادى، نشير إلى أن الطبيعيين أفردوا مكاناً خاصاً للملاك، فلم يلحقوهم بالطبقة العقيمة أو الحرفيين ، بل وضعوهم فى مكان وسط بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة. ويرجع ذلك إلى أمرين:

١- أهمية طبقة الملاك فى حفظ النظام الاجتماعى، وسوف نرى أن فكرة وجود نظام اجتماعى قائم على الملكية الخاصة هى أحد الأركان الأساسية لتفكير الطبيعيين.

٢- أن الملاك كانوا يقومون بدور اقتصادى هام فى الاستثمار العقارى وحفظ قيمة الأرض بالانفاق على استصلاح الأراضى.

الضريبه الوحيده :

وفى النطاق المالى نادى الطبيعيون بفرض ضريبة وحيدة على الأرض بما يتفق مع نظيرتهم فى الناتج الصافى. فنظراً إلى أن الزراعة هى المصدر الوحيد للثروة، فإن فرض أى ضريبة أخرى لا بد وأن تنقل بطريقة أو بأخرى إلى الزراعة باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافى. ولذلك، فمن المستحسن أن تفرض الضريبة مباشرة على الأرض باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافى وبالتالى القادر على دفع الضريبة.[1]

دور الدوله :

يوصف الطبيعيون بأنهم مؤسسو المذهب الفردى Individualism أن المذهب الليبرالى أو الحر الاقتصادى ، ذلك أنهم كانوا يشددون على ضرورة أن يمارس الأفراد النشاط الاقتصادى بهدى من مصلحتهم الذاتية وفى ظل نظام من المنافسة ودون تدخل من الدولة وأجهزتها إلا من حيث حماية هذه الحرية .[2]

---

[1] د.حازم الببلاوى – دليل الرجل العادى الى تاريخ الفكر الاقتصادى – الهيئه المصريه العامه للكتاب – ١٩٩٦ – ص٥٠:٤٢

[2] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مزجع سابق – ص١٢١:١٢٤

تقييم الطبيعيين:

أولا : المميزات

١- حظى الطبيعيون بتقدير كبير من المفكرين المعاصرين. فقد اعتبر شومبيتر أن كيناى واحد من أكبر العقول الاقتصادية، كما أن ليونتييف قد أشار إليه عند إعداده جداول المنتج – المستخدم.

٢- لا زالت بعض الأفكار الاقتصادية متأثرة بشكل أو بآخر بطريقة تفكير الطبيعيين رغم ما حققته النظرية الاقتصادية المعاصرة من تقدم جاوز أفكار الطبيعيين. غير أنه من المبالغة القول بأن أفكار الطبيعيين لاقت قبولاً عاماً فى الفترة التى عاشوا فيها. فقد قام عدد من المفكرين المعاصرين لهم بمعارضة هذا التيار، نذكر منهم فولتير وروسو.

٣- أن أهم ما يمكن أن يقدمه الجدول الاقتصادى من إضافة فى أدوات التحليل هى أنه يمثل أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن الشامل للاقتصاد القومى. وقد أدت هذه النماذج فيما بعد إلى وضع نماذج فالراس Walras ونماذج المنتج – المستخدم Input–output للتوازن ليونتييف Leontief.[١]

---

[١] د.حازم الببلاوى – دليل الرجل العادى الى تاريخ الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص٤٢ :٥٠

ثانيا : الانتقادات

وعلى الرغم من تلك المميزات فقد وجهت الكثير من الانتقادات إلى المذهب الطبيعى :

١- لايمكن القول بأن القوانين الاقتصادية يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج محددة . ذلك أنها تعبر عن ميل او اتجاه معين فحسب ، فالعوامل المؤثرة فى الأحوال الاقتصادية كثيرة ومتشابكة فى غالب الأحيان ، ويكفى أن يتغير عامل واحد من بين هذه العوامل الكثيرة حتى لاينطبق القانون . كما أنها " قوانين نسبية " أى تختلف فى التطبيق من مجتمع إلى آخر ، ومن وقت لآخر .

٢- قسم الفيزيوقراط العمل إلى نوعين : منتج وعقيم ، ونظروا إلى الزراعة على أنها العمل المنتج ، وذلك راجع إلى قصور نظرتهم إلى الإنتاج ، فهو لايعنى خلق مادة جديدة بقدر مايعنى خلق المنفعة أو زيادة فيها. فالصناعة عمل منتج لأنها تمثل تغييراً فى شكل المادة الخام أو فى تركيبها بحيث تلائم رغبات الناس . فالإنسان لايستفيد من المطاط الطبيعى فى حالته الأصلية ولكن يستفيد منه حين يتحول غلى إطارات للسيارات أو الدراجات مثلاً . وهذا هو الدور الذى تلعبه الصناعة . وينطبق الشئ نفسه على الأنشطة الأخرى كالتجارة والنقل .

٣- أغفل الفزيوقراط حقيقة أن العمل الذهنى عمل منتج . فالكتاب والمخترعون والعلماء والفنانون يعتبرون جميعاً منتجين . ومن هنا يكون من الخطأ إدراجهم فى عداد مايدعوه الفزيوقراط "الطبقة العقيمة".

والخدمات التى يؤديها الأطباء والمحامون، أعمال منتجة حسب المفهوم الحقيقى لمصطلح الإنتاج الذى معناه خلق منفعة أو زيادتها .

٤- رغم أن الجدول الاقتصادى يتحدث عن مبالغ نقدية وعن مشتريات ومبيعات ، فإن اهتمامه منصب على توزيع قيم المنتج لصافى الإستعمالية واعادتها وليس على كيفيه تحديد القيمه . بل إن "كيناى" نفسه لم يعالج مشكلة القيمة. فبالنسبة إلى السلع المصنوعة أخذ بنظرية فى الأثمان على أساس تكلفة الإنتاج .

٥- أعتبروا أن من يجب أن يدفعوا الضرائب هم ملاك الأراضى . كما كانوا عن اقتناع بأن البؤس الذى يعانيه الناس راجع إلى تفاوت توزيع عبء الضرائب وليس إلى تفاوت توزيع الثروة . ولكننا نجد أن من الظلم أن يوضع عبء الضرائب على عاتق طبقة واحدة من طبقات الأمة بدلاً من توزيعه بالتساوى على جميع الطبقات .

كما أن حصيلتها لن تكفى لتلبية مطالب الدولة واحتياجاتها . ويرى الفزيوقراط الرد على هذا قائلين أن مجرد تطبيق النظام المالى الذى يقترحونه . سوف يفسر عن زيادة فى المنتج الصافى بحيث تزيد هذه الحصيلة باطراد . كذلك قالوا أن على الدولة أن تجعل إنفاقها متماشياً مع ماتحصل عليه من إيراد . وفى هذا الفكر تقييد لإمكانيات ازدياد الدور الذى تلعبه الدولة لصالح الجماعة ككل . وإن كان يمنع الإسراف من جانب الأخيرة .[1]

---

[1] د. محمد مهدى عمر - تطور الفكر الاقتصادى - مرجع سابق - ص١٢١:١٢٤

تذكر أن

- أن انهيار النظام الاقطاعى فى نهاية القرن الخامس عشر مهد الى ظهور الرأسمالية التجارية التى سادت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وهى تقوم على سيادة التجاريين وسيطرتهم على كافة الانشطة الاقتصادية وتكاتف مصالح هذه الطبقة مع الحكام والسياسين.

- هناك عده عوامل مهدت لانتشار الفكر التجاري منها : زياده أهميه التجاره الخارجيه وحركه النهضه الفكريه و ظهور النظام الطائفى .

- قام الفكر التجارى على عدة مبادى منها : ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وان قوة او ضعف الدولة يقاس بمقدار ما تملكة من ثروة تتمثل فى المعادن النفيسة ، كالذهب والفضة، تحقيق فائض فى الميزان التجاري ، وأن تأتى التجاره فى مقدمه الانشطه الاقتصاديه.

- ظهرت أفكار الطبيعين معتمده على القانون الطبيعى، وهو عبارة عن مجموعات نظم تحقق الانسجام و الاتساق فى علاقة الانسان بالبيئة وتؤدى إلى سعاده الانسان.

- أسس مدرسه الطبيعيين طبيب يدعى فرنسوا كيناى يفرنسا. وقد أعتبر الزراعه هى النشاط الوحيد الذى يخلق قيمة اقصادية بالرغم من أعترافه بأهمية الصناعة و التجاره.

تطبيقات الفصل الثالث

(١) أشرح المفاهيم الآتية

١. فكره القانون الطبيعى لدى الطبيعين.

٢. الظروف التى مهدت للفكر التجارى.

٣. الضريبه الوحيده الطبيعين.

٤. دور الدولة فى النشاط الاقتصادى لدى التجاريين.

(٢) ضع علامة ✓ أو × مع توضيح أسباب الصحه أو الخطا

١. يشرح الجدول الاقتصادى لكيناى كيفيه تدوال الانتاج الصافى بين طبقات المجتمع.

٢. يعتبر فكر التجاريين جميع الانشطة الاقتصادية لها نفس الاهمية.

٣. اتفق التجاريين و الطبيعين فى شرح مفهوم الثروه فى الاقتصاد.

٤. لم يساعد ظهور الدولة الحديثة على أنتشار الفكر التجارى.

الفصل الرابع

النظام الاقتصادى الرأسمالى

أولا : العوامل التى مهدت لظهور النظام الاقتصادى الرأسمالى (الثورة الصناعيه الاولى)

ثانيا : النظام الاقتصادى الرأسمالى

أولا : العوامل التى مهدت لظهور النظام الاقتصادى الرأسمالى (الثوره الصناعيه الاولى)

حدث انقلاب صناعى وثورة صناعية نتيجة لسيطرة رأس المال فى القطاع الصناعى وانتقاله من مرحلة الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية.

و تبلورت مظاهر الثورة الصناعية فى ظهورشكل الصناعة الجديدة التى تعتمد على الالات و الميكنه نتيجة لتقدم العلوم والفنون وزيادة الاهتمام بالثورة المعدنية ومساهمة رأس المال فى تحريك الأنشطة الإنتاجية واستغلال الموارد الاقتصادية أقصى استغلال ممكن. حيث تم الانتقال من مرحله الرأسماليه التجاريه الى مرحله الرأسماليه الصناعيه.[1]

العوامل التى ساعدت على قيام الثورة الصناعية:

هناك عده عوامل ساعدت على قيام الثورة الصناعية فى اوروبا الغربية واهم هذه العوامل:

١- انكماش تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى :

من اهم العوامل التى ساعدت على قيام الثروة الصناعية الاقتناع التام بان سياسة تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى ادت الى خمول التجارة وضعف الانتاج والتقدم الصناعى ، وقد بدأ ظهور فكر جديد ينادى بالحرية الاقتصادية . وقد تزامن ذلك مع اندلاع الثورة الصناعية

---

[1] د.احمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – مرجع سابق – ص١٢٩ :١٣٥

، مما أدى الى تمتع الافراد بحرية كبيرة فى كافة المجلات الاقتصادية ، وأصبح الباب مفتوحا لجميع الافراد للدخول فى ميادين الانتاج المختلفة.[1]

٢- زيادة التراكم الرأسمالى :

تراكم راس المال فى تلك الفتره نتيجة :

- انتعاش التجارة بين المدن و اكتشاف الذهب فى الدنيا الجديدة و ما حصلت عليه الدول المستغلة من خيرات و مكاسب من مستعمراتها، ويطلق على هذا المال المتراكم براس المال التجارى.
- انتشار عمليات الربا و المضاربة التى قامت بها الكثير من العائلات فى اوروبا و تكونت لذيها ثروات كبيرة من الفائدة على اقراض الغير.
- تراكم الاموال لدى بعض الافراد و النبلاء و اصحاب العقارات من ضرائب وزيادة فى ثرواتهم نتيجة زيادة الضرائب و السكان و نمو المدن .

ويتطلب النهوض بالصناعة توافر رؤوس أموال ضخمة تنفق فى مجالات متعددة خاصة الابحاث والمخترعات وانتاج السلع التى تساهم فى تدعيم السلع الاستهلاكية ، وقد شهدت فترة اندلاع الثورة وجود عدد كبير من التجار الأثرياء الذين ساهموا بنصيب كبير من رأس المال الصناعى، و لعبت البنوك المحلية دور هام فى تمويل النشاط

---

[1] د. بركات أبو النور، د. عادل حميد يعقوب – مرجع سابق – ص ١١٥ : ١١٨

الصناعى. ولا شك أن توافر المال من المطلبات الاساسية للنهوض الصناعى ، ولولا التراكم الرأسمالى الذى كان سائد فى ذلك الحين ماكانت الثورة الصناعية لتحقق هذا النجاح.

٣- انتشار الافكار العلمية و المخترعات الفنية

تحتاج الافكار العلمية و المخترعات الفنيةالى تمويل راسمالى حتى تظهر الى الوجود . فقد ظهر فى العالم فى القرن السابع عشر و الثامن عشر الكثير من افكار علماء مثل (جاليليو و نيوتن و داروين) لتشيع على البشر ان العالم الذى نحياه له نظم تحكمه و ان الامور لا تسير عفوا . و لقد ترجمت الكثير من الافكار العلميه الى مخترعات .

ولقد شهد القرن الثامن عشر اكتشاف البخار و انتشار الثروة الصناعية و استخدام الالات بدلا من الحيوانات و العمل اليدوى . وبذلك تغيرت فنون الانتاج لتسمح بالانتاج النمطى الكبير . و فى الوقت كان استخدام السفن التجارية و السكك الحيدية عاملاً مساعداً على سعة السوق لاستيعاب الانتاج الكبير للمشروع الصناعى .

٤- التحرر السياسى و الدينى

ما تميزت به فترات القرن السابع و الثامن عشر من تحرير سياسى و دينى ، غيرت من قيم البشر الى حد ما . ان فى هذا العصر بدات نظرية الحق الالهى تهتز مفاهيمها و انشق البروتستانت عن الكنيسة و اصبح هناك مجالات متعددة لمباشرة انشطة اقتصادية غير النشاط الزراعى. و مع أنتهاء عصر الظلام فى اوروبا و انتشار افكار الحرية، تواجدت طبقة من الافراد المغامرين الذين اقدموا على المشروعات

الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السائده. و لقد نجح هؤلاء المنظمين فى اقناع الناس بالسلع الجديدة و حققوا ارباحاً طائله ، و قد كان تواجد هذه الطبقة من المنظمين عاملاً رئيسياً فى انتشار النظام الراسمالى .[1]

٥- التزايد السكانى :

من الأسباب التى أدت الى نجاح الثروة الصناعية فى القرن الثامن عشر التزايد السكانى الكبير الذى حدث فى أوروبا نتيجة انخفاض معدلات الوفيات بسبب التقدم الطبي ، مما ترتب علية ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية . ولا شك أن التزايد السكانى دعم الثورة الصناعية من جانبين:

الجانب الاول: تمثل فى زيادة عرض العمل وهذا أدى الى انخفاض مستويات الأجور وبالتالى انخفاض تكاليف الانتاج

الجانب الثاني : فقد تمثل فى أن زيادة السكان تعنى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية واتساع نطاق السوق مما يشجع على النمو الصناعى .

٦- السياسة الاستعمارية :

من عوامل نجاح الثورة الصناعية السياسة الاستعمارية التى اتبعتها بعض الدول الاوروبية حيث كانت المستعمرات بمثابة مورد للحصول على الموارد الأولية كما أنها سوق متسع لتصريف المنتجات الصناعية

---

[1] د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى)- مرجع سابق – ص ١١٢: ١٢٢

الأوروبية و بالتالى استفادت من مستعمراتها استفادة كبيرة فى تدعيم انتاجها الصناعى .

٧- تقدم طرق و وسائل النقل :

ان تقدم طرق ووسائل النقل ساعد على زيادة حركة التبادل الداخلى والخارجى واتساع حجم السوق وأمكن استخدام المواد الأولية بكثرة انخفضت تكاليف النقل وأدى ذلك الى كبر حجم المشروعات وامكانية تطبيق مبدأ تقسيم العمل والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير .[١]

ثانياً : النظام الاقتصادي الراسمالي

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالى بأنه ذلك النظام الذى يقوم فيه الفرد أو مجموعة من الأفراد (الرأسماليين) بجمع عوامل الإنتاج المملوكة لهم يستأجرونها (العمل) فى شكل مشروع صناعى يستخدم الآلات بهدف تراكم الثروة والحصول على ربح.

وهكذا نجد فى تعريف الرأسمالية عدة أفكار أساسية هى الفرد أو الأفراد الرأسماليين ، ثم الجمع بين عوامل الانتاج من ارض و عمل و راس مال و مواد خام ، ثم استخدام الالات و التقدم الغنى ، كل ذلك بهدف الربح و تراكم الثروة ، وهذه الاركان للتعريف تحاول ان تبعد النظام الاقطاعى و الحرفى عن طبيعة النظام الراسمالى . فالنظام الاقطاعى يرتبط بالارض و الزراعة اما النظام الراسمالى فيرتبط بالصناعة. و

---

[١] د. بركات أبو النور، د. عادل حميد يعقوب – التطور الاقتصادى فى مصر و أوروبا الغربيه – مرجع سابق – ص ١١٥ : ١١٨

يختلف النظام الراسمالىْ عن النظام الطائفى و الحرفى فى ان هناك مشروع صناعى يستخدم الالات و الفنون الانتاجية و العمل ، و ليس مجرد ورشة حرفية تنتج قدرا محددا من السلع لعملاء معروفين.

ويعتبر النظام الرأسمالى هو المعبر عن أفكار المدرسه الكلاسيكيه باعتباره نظام طبيعى يستجيب لاحتياجات الافراد و رغباتهم .

الخصائص الاساسية للنظام الراسمالى :

هناك خمسة خصائص تعتبر من السمات الرئيسية للنظام الراسمالى وهى:

١- **الملكية الفردية :**

وتعنى الملكية الفردية حقوق الفرد فيما يكتسبه من اموال ، و من هذه الحقوق حق استعمال هذا المال و التصرف فيه باستهلاكه او بيعه لغير ، و يكون هذا الحق للفرد سواء كان ماله استهلاكيا ، اى سلعاً تشبع حاجاته المتعددة ، او ما يتملكه الفرد سلعا انتاجية تساهم فى انتاج سلع اخرى كالارض او راس المال ، و يقوم النظام الاقتصادى الراسمالى على تقديس حق الملكية الفردية ووضع كل المقومات اللازمة لحمايته. و دور الملكية الفردية فى المجتمع الراسمالى هو تحديد و تعيين الاشخاص الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية فى استهلاك و انتاج السلع ، و هم الاشخاص اصحاب الملكية او من ينوبون عنهم، و الوظيفة الثانية التى يؤديها حق الملكية الفردية هو توفير

الباعث على الادخار . فمن يملك يستهلك جزءا مما يملكه و يدخر الباقى ، بل يكون هنا مدخرات لاغراض الاستثمار وزيادة الدخل .

ومن الحقوق المترتبة على حق الملكية الفرية حق الميراث ، فالانسان يدخر ليتمتع هو بهذه المدخرات فى المستقبل او ليتمتع بها ابناؤه و بقية ورثته ، و بذلك يتوفر المزيد من دوافع الادخار .

٢- حرية المشروع

أن حرية المشروع فى اتخاذ القرار هو حق نابع من حق الملكية الفردية ذاته . وتؤكد حرية المشروع فى اتخاذ القرارات على انه احد الاسس الرئيسية للنظام الراسمالى لما لذلك من اهمية فى حل المشكلة الاقتصادية . فالمشروع فى النظام الراسمالى حر فى تقرير نوع النشاط الذى يقوم به و نوع السلعة او الخدمة التى يؤديها داخل هذا النشاط كذلك يكون المشروع حراً فى استخدام عوامل الانتاج التى يراها مناسبة. ولعل المبدا العام الذى يحكم حرية المشروع فى اتخاذ القرارات هو السعى للحصول على اقصى ربح ممكن من وراء القرار الذى يتم اتخاذه.

وتفيد حرية المشروع فى تقرير المبادرة الفردية لدى المشروع ، فحيث ان المشروع حر فى اتخاذ القرار ، حيث ان الربح هدفه الاساسى ، فان قادة المشروع يغامرون و يبادرون باتخاذ القرارات مبتكرة ومتميزة حتى يتحقق الربح . وقد تكون هذه القرارات متعلقه بنوع السلعة او الخدمة الجديدة او بنوع من الانتاج المستخدم . وهذه المبادرة تساعد بالطبع

على توفير سلع و خدمات جديدة باسعار اقل و جوده افضل مما يزيد من رفاهية المجتمع . أن حرية المشروع اذا لها صلتها الاكيدة بعنصر المبادرة فى اخاذ القرار من جانب المشروع ، وهى صيغه مميزة للنظام الراسمالى .

٣- **نظام الثمن و السوق :**

يتميز النظام الراسمالى بان الاثمان تحدد فيه وفقا لرغبات المشترين و البائعين و قدرتهم علي المساومة و دون اى تدخل من جانب الحكومة . و يلعب جهاز الثمن دور المرشد للمنتج و المستهلك ليقرر بناء على ما يمكن انتاجه من سلع و خدمات ، وكذا ما يتم استهلاكه منها .

ففى اقتصاديات السوق المعروف بها النظام الاقتصادى الراسمالى تتحدد رغبات المستهلكين فيها يسمى بقوى الطلب ، و تتحدد رغبات البائعين فيما يسمى يقوى العرض . و بتلاقى قوى العرض و الطلب يتم تحديد الثمن بالسوق . ومن هنا جاء تسمية الاقتصاد الراسمالى بأقتصاد السوق او اقتصاد العرض و الطلب .

فاذا ما تحدد ثمن ما لسلعة و كان هذا الثمن مرتفعا فهو دليل على رغبة المستهلكين فى الحصول على مزيد من هذه السلعة ، وهذا الارتفاع مرشد للمنتجين ايضا لانتاج المزيد من السلعة المرغوبة . وهكذا فان جهاز الثمن يوجة المورد نحو المورد الانتاج و الاستهلاك . و **المستهلك** عندما يوزع دخله على السلع الاستهلاكية فانه يفضل بطبيعة الحال السلع التى تعطية اكبر اشباع من الدخل المنفق عليها .

ويكون العمل الحاسم فى معادلة النفع مع الاشباع هو الثمن المدفوع فى السلعة ، فان زاد ثمن السلعة عن نفقته يمتنع عن الاستهلاك .

وبالنسبة للمنتج فهو عندما يقرر اختياره لعوامل الانتاج فهو يهتدى ايضا بجهاز اسعار عوامل الانتاج ، ويختار الانواع من عوامل الانتاج ذات الثمن الرخيص ، طالما انها تعطى نفس الجوده .

و الثمن الذى يتحدد فى النظام الراسمالى بقوة العرض و الطلب يتطلب بطبيعة الحال ان تبتعد الحكومة عن اى تدخل ، سواء جبرياً او ضرائب غير مباشرة او غيرها من انواع التدخل .

٤- **التنافس :**

يتنافس البائعون و المشترون فى سوق السلع الاستهلاكية و عوامل الانتاج من اجل الحصول على افضل الشروط للسلع و الخدمات محل التعاقد، فالبائع سعيا وراء الربح يحاول ان يبيع اكبر قدر ممكن من السلع ، منافسا بذلك غيره من منتجى السلعة المماثله ، محاولا فى ذلك ان يخفض من ثمن سلعة او يحسن من جودتها ليكتسب السوق لنفسه. و باستمرار تنافس البائعين يسود سوق السلعة ثمن واحد . ومهما اختلف حجم الكمية المباعة من ذات السلعة فانها تباع بنفس الثمن ، وفى ذلك بالطبع مصلحة للمستهلك . و نفس هذا التنافس يحصل بين المشترين الذين يرغب كل منهم ان يفوز بشراء السلعة ، سواء كانت استهلاكية او انتاجية .[1]

---

[1] د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى) - مرجع سابق- ص ١١٢: ١٢٢

ويقصد بالتنافس سيادة مبدأ المنافسة الكاملة وهذه تتطلب مجموعة من الشروط منها:

١- ان يكون هناك عدد كبير من المشترين و البائعين حتى لا يملك اى منهم التحكم فى الكمية محل التبادل و بالتالى التحكم فى اسعارها ، ذلك ان قلة عدد المتعاملين قد تسهل قيام عدد من الاتفاقات و الاحتكارات في الكمية و الاسعار بين المتعاملين و هو ما يخالف شرط المنافسة.

٢- تجانس السلعه ، أي عدم أختلاف السلعه المنتجه أو المباعه من حيث المواصفات(الحجم ، الوزن ، الشكل ، العبوة ،..) أو الجوده، بحيث لا يفضل المستهلك الشراء من منتج معين دون الاخر.

٣- توافر المعلومات الكاملة أمام جميع المتعاملين حول السلع المتداولة والأسعار السائدة.

٤- حريه أنتقال السلع و عوامل الانتاج فيما بين المناطق و الصناعات.

٥- حرية الدخول والخروج من السوق دونما عائق لجميع المتعاملين.[١]

حافز الربح:

يفترض النظام الاقتصادي الراسمالى ان الباعث وراء قيام الشخص بنشاط اقتصادى هو حصوله على الربح . و يختلف الربح عن مجموع الدخول الاخرى مثل الفائدة و الاجور و الريع في ان الربح ليس عائد

---

[١] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – دار البشري للطباعه و النشر – الطبعه الثانيه- ٢٠٠٥ – القاهره – ص٦٩: ٧٣.

تعاقدياً ، و انما هو الفائض بعد تغطية كافة الالتزامات التعاقدية للمشروع ، ولذلك يقال ان الربح هو عائد المخاطرة ، فقد يحقق المشروع ربحاً و قد لا يحقق ربحاً .

وارتباط حافز الربح بروح المخاطرة و المغامرة هى التى تجعل من شخصية المنظم او قائد المشروع شخصية متميزة عن غيرها من الافراد الاخرين العاملين فى المشروع . و فى سعى المنظم و رجل الاعمال فى سبيل تحقيق ربح شخصى لذاته انه يقوم ايضا بخدمة المجتمع و يوفر له السلع و الخدمات التى يرغبها ، فتزداد رفاهية المجتمع بزيادة رفاهية الشخص ذاته .[1]

مساوىء النظام الراسمالى :

لقد انتشر النظام الاقتصادى الراسمالي فى عدد من الدول و خاصة فى دول الغرب . و لقد شهدت هذه الدول مجداً اقتصادياً فى ظل التطبيق الراسمالى ، الا ان التجربة الراسمالية لا تخلو من بعض الانتقادات كما يلى :

١ -الملكية الفردية و الحرية الاقتصادية:

يرى النظام الراسمالى ان الملكية الفردية و حرية التصرف و اتخاذ القرار هى الباعث على الانتاج و التكوين الرسمالى . و يتطلب ممارسة الملكية الفردية ان يكون للمالك كل الحرية فى أن يتصرف فيما

[1] د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى) - مرجع سابق- ص ١١٢: ١٢٢

يملكه . فاذا كان مستهلكا فله الحق فى ان يستهك ما يشاء من السلع بما يملكه من عوامل الانتاج .

ولكن الممارسة لفكرة الحرية توضح انها الاغنياء فقط و ليس للفقراء . ان الفقير فى المجتمع الراسمالى ليس له حرية فى الاختيار بين انواع السلع ، بل هو مكره على اختيار السلع التى يفرضها عليه دخله المحدود، و تبقى حرية المفاضله فى اختيار السلع الاغنياء فقط و ليس للفقراء . واما اصحاب الملكية الفردية من الاغنياء يستخدمون ما يمتلكون من عوامل انتاج فى انتاج السلع الرابحة و المرغوبة بواسطة اصحاب الدخول المرتفعة ، ولا يوفرون بذلك ما هو مطلوب من السلع لعامة الشعب . و بالتالى يؤدى سوء استخدام فكرة الملكية و الحرية الى نوع من الحقد بين الطبقات داخل المجتمع و ما ينتج عن ذلك من تفكك فى الروبط الاجتماعية .

٢- <u>سوء توزيع الدخل و الملكية</u>

ادى انتشار النظام الراسمالى- بما يحتوى من ملكية فردية للمشروعات الصناعية - الى استخدام الالات و الفنون الانتاجية الحديثه بدلا من الايدى العاملة ، حيث يحصل الراسمالى على الارباح المتراكمة ، بينما يحصل العامل على اجره المحدد ، و كما ان حجم الارباح كثيراً ما يزيد عن حاجة الاستهلاك ، فان حجم المدخرات يتزايد دائما لدى الراسمالى، بينما يبقى العامل اجيراً يعيش على حد الكفاف . هذا الاختلاف فى

التراكم الراسمالى بين الغنى و الفقر يؤدى مع مرور الزمن تفاوت كبير فى توزيع الملكية و الدخل بينهما .

هذا التفاوت فى توزيع الدخل يؤدى الى حقد الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود على اثرياء القوم ، و ما ينتج عنه ذلك من تفكك اجتماعى و توتر فى العلاقات الاجتماعية بين طبقات المجتمع الواحد .

ولا يتوقف اثر سوء توزيع الدخل و الملكية على النواحى الاقتصادية و الاجتماعية ، انما يتعداه ايضا الى الميدان السياسى ، ذلك انه من المتوقع فى مجتمع يسيطر فيه الاغنياء على مقومات الحياه الاقتصادية و الاجتماعية ان يمتد نفوذهم و سلطانهم لاداره شئون الدولة و الحصول على المراكز فيها و يكون سبيل الاغنياء فى ذلك هو السيطرة على الاحزاب و انتخاباتها بما يملكون من اموال تنفق فى الاعلام و الدعاية و شراء الذمم التى لا ضمير لها .

ومع مرور الزمن نجد ان الطريقة الراسمالية تزداد قوة و احكاما بفضل ما توفره لابنائها و اعضائها من فرص الحياه و التعليم و الترقى ، فى نفس الوقت الذى تتوارث فيه الطبقات الكادحة فقر ابائها و مشاكلها .

٢ -<u>الاحتكار و الاسراف فى استخدام الموارد:</u>

من مساوىء النظام الرسمالى أيضا ما يتواجد به من احتكارات و ما ينتج عن ذلك من اضرار للمجتمع . فالمنافسة سرعان ما تنقلب الى نوع من الاحتكارات تفرضه المنافسة ذاتها ، و يمكن التحقق من ذلك منطقياً و علمياً.

أ- فالمنافسة بين المشروعات تتطلب و جود عدد كبير منها ، يسعى كل منها الى تحسين جودة انتاجه و خفض تكلفة حتى يخفض من اسعاره و يزيد من حجم مبيعاته فى السوق . و تقتضى المنافسة اذا كبر حجم المشروع و استخدام الالات الضخمة و الحديثة فى ذلك ، وهذا بدوره يدفع المشروعات الصغيرة ذات التكلفه المرتفعة الى الخروج من السوق لتترك المجال الى مشروعات حديثة يتركز فيها النصيب الاكبر من انتاج السلعة فى السوق ، وبذلك يتطور اسلوب المنافسة ليصبح أحتكار ، وذلك من واقع فكرة المنافسة ذاتها و بحكم التطور الفنى للانتاج .

ب- كما يحدث نوع من الاتفاقات بين المنتجين لسلعة معينة عما يتم انتاجه و بيعه و تحديد اسعاره من السلعة ، وذلك بهدف الاضرار بغيرهم من المنتجين لذات السلعة و اخراجهم من السوق .

و عندما يتم احتكار السلعة بواسطة عدد من المنتجين فانهم يلجاون الى تحديد حجم الانتاج و حرمان السوق من السلعة لرفع اسعارها و تحقيق ارباحهم الاحتكارية. وبالرغم من ان فى امكان المصانع و المزارع ان تنتج المزيد و باسعار منخفضه الا ان المحتكرين يفضلون بقاء الاتهم عاطله و مزارعهم يابسة، مسرفين فى ذلك فى استخدام الموارد حتى يقل المعروض من السلعة و ترتفع اسعارها .

ومن الناحية العملية البحته فاننا نجد العديد من الصناعات التى بدات منافسة قد انتهت بنوع من التركز و الاحتكار . فصناعة الغزل و النسيج التى كانت تعتمد على قدر محدود من الانوال البدائية ،وكان

فى استطاعة الافراد ان يقيموا الاتها فى اسفل منازلهم ، اصبحت الان غاية فى التقدم الفنى و الالى و فى مصانع كبيرة تضم عشرات الالاف من العمال ، ونفس الشىء بالنسبة لكثير من الصناعات الاخرى ،مثل صناعة السيارات و الادوات الكهربائية الكمياوية ،التى انحصر عدداً من المئات و العشرات الى عدد من الشركات الكبرى التى تعد على اصابع اليد.

٤- **التقلبات الاقتصادية :**

من الخصائص التى يتسم بها النظام الراسمالى حدة الدورات التجارية التى يعانى منها . ففى فترات معينة يزداد حجم النشاط الاقتصادى ، و يرتفع معدل الزياده فى الدخل القومى و تزداد العمالة و الصادرات و يحدث الرواج ، وفى فترات زمنية اخرى يحدث الكساد فيقل حجم الدخل القومى و تنتشر البطاله و يقل حجم الصادرات و تهبط مستويات الاسعار . وهذه الدورات التجارية تسبب عدم الاستقرار الاقتصادى و تعرض الهيئات و المؤسسات و المجتمع عموماً لحالات من الربح الوفير ثم لحالات من الافلاس و البطاله.

و تنقسم الدورات التجارية عده أنواع :

- الدورة القصيرة جدا التى تحدث بين فترة ما بين ٢-٣ سنوات.
- الدورة متوسطة الاجل و التى تحدث بين فترة تطول من ٥-١٠ سنوات

- وهناك دورات طويلة الاجل تحدث كل ١٠ او ١٥ سنة ، بل يذهب البعض الى هناك دورات تحدث كل خمسون عاما .

وهناك عديد من النظريات التى تحاول ان تفسر اسباب الدورة التجارية فى النظام الراسمالى ، وهناك علم قائم بذاته فى ميدان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الدورات التجارية . ويمكننا ان نذكر بصفة عامة ان النظام الراسمالى الذى يقوم على حرية الطلب و العرض يصعب للمنظمين فيه ان يتنبؤا بالكميات المطلوبة او المعروضه فى المستقبل . و يترتب على ذلك ان تاتى اوقات تختلف فيها الكميات المطلوبة عن المعروضه و بالتالى يحدث الكساد او الرواج . و كعلاج للدورات التجارية كان الاقتصادي الانجليزى (كينز) يطالب بضورة التدخل الحكومى للحد من الكساد او التضخم .

٥- <u>الراسمالية و الاستعمار:</u>

و يذهب البعض ايضا الى أن النظام الاستعمارى الذى عانت منه الغالبية العظمى من شعوب الارض يرجع الى النظام الراسمالى . فالرسمالية التى توجة كل نفوذها الى الوصول الى الحكم داخل مجتمعها ، يصبح كل اهتمامها بعد ذلك استغلال نظام الحكم ذاته فى ظل نعرات قومية زائفة و توجيه قوى المجتمع المحلى ناحية استغلال ثروات الشعوب الضعيفة .

وتقوم المجتمعات الراسمالية ليس فقط باستغلال موارد الشعوب المغلوبة على امرها ، بل ايضا باستخدام سوق هذه الدول لترويج منتجاتها التى

تم تصنيعها من مواد خام او مستوردة من الدول المستعمرة . ولا شك ان تاريخ صور الاستغلال فى تاريخ علاقة الامم ببعضها .[1]

[1] د. عبد المنعم راضى– مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى) مكتبة عين شمس القاهرة – ١٩٩٦ – ص ١١٢: ١٢٢

تذكر أن

- هناك العديد من العوامل التى مهدت لقيام الثورة الصناعية الأولى منها أنخفاض تدخل الدوله فى النشاط الاقتصادى، زياده التراكم الرأسمالى ، أنتشار الافكار العلميه و المخترعات، التحرر السياسى و الدينى، تقدم طرق ووسائل النقل و التذايد السكانى.
- يقوم النظام الاقتصادى الراسمالى على خمس خصائص أساسية:
  - الملكيه الفرديه.
  - حركة المشروع.
  - نظام الثمن و السوق.
  - التنافس.
  - حافز الربح.
- نتج عن التطبيق الفعلى للنظام الرأسمالى عدد العيوب و الانتقادات.

تطبيقات الفصل الرابع

(١) أشرح بالتفصيل عوامل قيام الثوره الصناعية الأولى.

(٢) ضع علامة ✓ أو × مع التعليل لبيان أسباب الصحه أو الخطا

١. أدى تراكم رأس المال إلى قيام الثوره الصناعية

٢. لم يساعد توافر طرق النقل على قيام الثورة الصناعية.

٣. يعتبر النظام الاشتراكى هو المعبر عن الفكر الكلاسيكى.

الفصل الخامس

الفكر الاقتصادى الكلاسيكى

أولا : أهم المفكرين الكلاسيك

ثانيا : أسس الفكر الاقتصادى الكلاسيكى

أولا : أهم المفكرين الكلاسيك

(١) أدم سميث(١٧٢٣- ١٧٩٠م)

برغم ما أظهره الطبيعيون أو الفزيوقراط من أفكار اقتصاديه ومبادى سبقوا بها أدم سميث ، إلا أن كثيرا من الكتاب الاقتصاديين يعتبر آدم سميث(١٧٢٣- ١٧٩٠م) هو المؤسس الحقيقى للمدرسة الكلاسيكية فى الشئون الاقتصادية أو ابو الاقتصاد السياسي . حيث أستطاع أن يقدم من أفكار الطبيعيين نظاماً أقتصادياً متكاملاً فى مؤلفه المعروف" ثروة الشعوب " عام ١٧٧٦ والذى يعتبره الاقتصاديون المرجع فى علم الاقتصاد . [١]

وثمة ظروف هيأت النجاح لآدم سميث منها :

- المذهب الحر (الليبرالية) الجديد الذى لم يكن مبعث للطبيعيين الفرنسيين فحسب، بل واجتذب عدداً من كبار المفكرين خارج فرنسا مثل " دافيد هيوم " فى إنجلترا.
- عاش " سميث" فى مستهل الثورة الصناعية التى أدت إلى مضاعفة الإنتاج بسرعة كبيرة، وفتحت آفاقاً واسعة أمام فرص الكسب وتجميع الثروات . وهذا النظام الجديد القائم على النشاط الخاص فى الصناعة عن طريق الآلات البخارية كان فى حاجة إلى أفكار لتبريره والدفاع عنه ودعمه وتنميته ، ضد تلك القيود والاحتكارات التى فرضتها سياسات التجاريين . و كان سميث

---

[١] د.حسين عمر – تطور الفكر الاقتصادى قديما و حديثا و معاصرا – دار الفكر العربي – ص٢٢٢

وأتباعه المدافعين عن تلك الطبقة الناشئة من رجال الصناعة وعن المستعمرات التى كانت موضع الاستغلال.[1]

حياه آدم ســـــميث

ولـد " سـميث " فـى اسـكتلندا فـى الخـامس مـن يونيـة عـام ١٧٢٣م ، وأمضـى ثـلاث سـنوات (١٧٣٧- ١٧٤٠) فـى جامعـة جلاسـجو يـدرس الفلسـفة علـى أيـدى فرنسـيس هتشـون ، ثـم واصـل دراسـاته فـى أكسـفورد من عام ١٧٤١ حتى عام ١٧٤٦ م . كانت الحالة الفكرية فى الجامعة الأخيـرة فـى مسـتوى مـنخفض جـداً، ولـم يلـق عـدد مـن الأسـاتذة المحاضرات على الإطلاق ومن هنا اعتمد " سميث " على نفسه كثيراً فى الدرس والتحصيل.

عاد " سميث " إلى اسكتلندا حيث قام بإلقاء المحاضرات فى أدنبرة . عن الأدب الإنجليزى. وعن الاقتصاد والسياسة، وكان فى شروحه يدافع عن الحرية التجارية . وفى عام ١٧٥١ م أصبح أستاذاً لمادة المنطق فى جلاسجو وكانت تعتبر فى ذلك الحين من أفضل الجامعات فى القارة. وحوالى نهاية العام عين أستاذاً فى كرسى الفلسفة الأخلاقية وكانت تضم: علم اللاهوت الطبيعى ، علم الأخلاق ، الفقة وعلم السياسة وفى عام ١٧٥٩ أخرج مؤلفة " نظرية المشاعر الأخلاقية " الذى سرعان ما أكسبه شهرة واسعة. وفى عام ١٧٤٦ كان قد بلغ الأربعين من عمره هجر الجامعة. وفى جنيف التقى بفولتير، وخلال

---

[1] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق– ص١٢٥

عشرة أشهر أمضاها فى باريس التقى بالفزيزقراط وبترجو بوجه خاص وبرجال الموسوعة. وكان قد أمضى سنة ونصف فى مدينة تولوز وهناك بدأ يكتب مؤلفه الكبير " ثروة الشعوب " وفى عام ١٧٦٧ عاد إلى اسكتلندا مكرساً نفسه لهذا العمل اكتمل تقريباً فى عام ١٧٧٣. ونشره بعد ذلك بسنوات ثلاث فتوج به الشهرة التى يحظى بها.

وفى أواخر أيامه إنهالت عليه مظاهر التكريم، فإنتخب مديراً لجامعة جلاسجو. ورأى مؤلفه " ثروة الشعوب" يترجم إلى عدد من اللغات الأجنبية ، ولكن تجاهلته جامعة أكسفورد. وتذكر الأخبار أن وليم بت Willam Pitt الابن كان يرأس اجتماعاً. وهو رئيس وزراء إنجلترا آنذاك . فدعا " سميث" إلى حضور الاجتماع فلما دخل الرجل القاعة وقف من كانوا فيها فقال : " تفضلوا بالجلوس أيها السادة " فإجاب بت " كلا سنظل واقفين حتى تجلس أنت أولاً فنحن جميعاً من تلاميذك "، وقد توفى عام ١٧٩٠ م [١]

مؤلفه " ثروة الشعوب " :

ينقسم مؤلفه " ثروة الشعوب " الى خمسة كتب فى مشكلات " الإنتاج والتوزيع، التبادل ، رأس المال ، وذلك إلى جانب السياسات الاقتصادية المختلفة، التى اتبعتها الشعوب المختلفة فى الأزمنة المختلفة. ونظم الاقتصاد السياسى السابقة والمالية العامة . و يشرح " ثروة الشعوب "

[١] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٢٥ :ص١٤٥

مذهباً يراد منه أن يكون ذا أهمية بالنسبة إلى إدارة امبراطورية ، وليس بحثاً مجرداً يتداوله رجال العلم.

ويهتم أدم سميث فى مؤلفه بتنمية ثروة الشعب بأسره والتى تتكون فى رأية من السلع التى يستهلكها جميع أعضاء المجتمع . وينبغى ملاحظة أهمية كلمة (جميع) فهى تعبر عن فلسفة للثورة حيث انتهت امتيازات التجار أو الفلاحين أو النقابات الحرفية وأصبح يشكل انسياب السلع والخدمات التى يستهلكها كل فرد ، الهدف والغاية النهائية للحياة الاقتصادية " . وهناك مشكلتان كبيرتان تستأثران باهتمام آدم سميث :

- الجهاز الذى يبقى على تماسك المجتمع ويحول دون تفككه بفضل الصراعات.
- الشئ الذى يهتدى به كل فرد فى العمل الخاص الذى يزاوله بحيث يكون هذا العمل متفقاً مع حاجات المجموعة.

مبدأ اليد الخفيه :

يعتمد فهم الأفكار الاقتصادية التى يتضمنها كتاب " ثروة الشعوب " على الفلسفة التى يشتمل عليها الكتاب الآخر وهو " نظرية المشاعر الأخلاقية ، " ويرى " سميث " أن سلوك الإنسان تحركه بالطبيعة ستة دوافع هى : حب النفس، العطف،الرغبة فى الحرية، الإحساس بالتوافق، عادة العمل ، الميل إلى المقايضة والتبادل بين الأشياء.

على أساس مصادر السلوك هذه فكل إنسان هو بطبيعته أفضل من يحكم على مصلحته ، وبناء على ذلك يجب إفساح الحرية له كى

يسعى وراء مصلحته بطريقته الخاصة ، وهو إذا ترك لنفسه فلن يحقق أفضل ميزة له فحسب، ولكنه سوف يعمل أيضاً على تنمية الخير المشترك ، ذلك أن الغاية الإلهية جعلت من المجتمع نظاماً يسوده نظام طبيعي. هناك توازن دقيق بين الدوافع المختلفة التى تكمن وراء تصرفات البشر وهذا الاعتقاد هو الذى جعل " سميث" يقول انه عندما يسعى فرد وراء مصلحته فإن " يداً خفية تقوده إلى تحقيق غاية لم تكن فى الأصل جزءاً من مقصده " .[1]

(٢) ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٣٢م) :

ينتمي "دافيد ريكاردو" إلي أسرة يهودية هولندية الأصل، استوطنت إنجلترا وإن خرج علي الديانة اليهودية في مرحلة مبكرة من حياته. واشتغل سمسارا في بورصة الاوراق المالية، وسرعات ما ألم بدقائق المصرفية والصرف، وبلغ من نجاحه أن تمكن من جمع ثروة كبيرة خلال وقت قصير، قدرت بمبلغ مليونين من الجنيهات، واصبح من ملاك الاراضي، ثم انتخب عضوا بمجلس العموم في عام ١٨١٩م. وبفضل اعتزاله الفعلي للعمل تمكن من الانصراف إلي المشاط الفكري في سن مبكرة.

ولقد كان اهتمامه بشئون الاقتصاد موجها في أول الأمر إلي المسائل المصرفية. وكانت الحروب التي نشبت في عهد الثروة الفرنسية ثم عهد نابليون سببا في حدوث خفض في قيمة أوراق البنكنوت. الأمر الذي لم

[1] د. محمد مهدى عمر – المرجع السابق – ص١٢٧ :ص١٣٨

يثير اهتمام أهل الاختصاص وكذلك أهل الرأي العام. وهنا نشر ريكاردو الذي لم يتجاوز الثامنة والثلاثين من عمره. مقالا بعنوان"ارتفاع ثمن المعادن النفسية برهان علي انخفاض قيمة أوراق البنكنوت". أعقبته دراسات أخري تتعلق بالمصارف ونظام الائتمان.

وفي عام١٨١٧م أخرج "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" وهو الكتاب الذي جعل منه بحق أعظم ممثلي مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي، وتعتبر الطبعة الثالثة منه التي صدرت في عام ١٨٢١ الطبعة النهائية الحاسمة . وفي عام ١٨٢١م أنشأ "نادي الاقتصاد السياسي" فكان أول تلك الجمعيات التي أنشئت في مختلف أرجاء البلاد، لدراسة المشاكل الاقتصادية. وفي العام التي أخرج مؤلفه عن "الحماية للزراعة". وتوفي عام ١٨٣٢م ولم يتجاوز الحادية والخمسين من العمر.[١]

ثانيا : أسس الفكر الاقتصادى الكلاسيكي

أن المدرسة الكلاسيكية تمثل مجموعة كبيرة من الآراء والنظريات وأدوات التحليل الاقتصادى، ولكن لا توجد نظرية متكاملة محددة المعالم، كما أنه لا يمكن القول إن واحداً من علماء الاقتصاد طوال تاريخ هذه النظرية يمثلها تمثيلاً كاملاً بجميع آرائها ونظرياتها. فكل منهم كانت له أرائه وأن أشتركوا فى الافكار الاساسيه التى كونت هذا الفكر .

---

[١] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق– ص١٣٩ : ١٤٥

السياسه الاقتصاديه للكلاسيك

تقوم النظرية الكلاسيكية على مبدأين وهما:

الأول : الحرية الاقتصادية

و تتكون من شقين هما: .

أ- **الحريه الاقتصاديه للفرد** ، وهى تعتمد على ثلاث أسس:

١- الفرد هو الاساس فى البنيان الاقتصادى ومن ثم فهو أقدر من غيره على تحقيق مصالحه.

٢- توفر مبدأ الرشد الاقتصادى لدى الفرد بمعنى أن الفرد وهو يسعى إلى تحقيق مصالحه يتصرف تصرفاً رشيداً . فاذا كان مستهلكاً فهو يسعى من خلال مبدأ توازن المستهلك إلى الوصول إلى أعلى منحنى سواء ممكن، ومن ناحية كون الفرد منتجاً فيتحقق ذلك من خلال مبدأ توازن المنتج بمعنى تحقيق أعلى مستوى من الأرباح ، وهذا ما يعنى أن الفرد الحر قادر على تحقيق مصالحه بما لديه من رشد اقتصادى.

٣- لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، فالفرد وهو يسعى إلى تحقيق مصالحه يؤدى فى النهاية إلى تحقيق مصلحة الجماعة؛ حيث إن الجماعة هى مجموعة من الأفراد وأن المصلحة الجماعية ليست سوى تجميع حسابى بسيط لمصالح الأفراد المكونة للجماعة دون أن يكون لمصلحة هذه الجماعة كيان مستقل فى ذاتها إذ إن كلا من المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للجماعة تسير

فى خطوط متوازية دون تعارض بفعل ما أطلق عليه آدم سميث اليد الخفية Invisible Hand كما ذكرنا سابقا .

ب- عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

هذا المبدأ ظهر انعكاساً لفساد الحكومات فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كما أن التقدم المادى الذى حدث فى هذه الفترة جاء أساساً من المبادرات الفردية ولا يرجع إلى تدخل الدولة .[1]

و يؤكد " سميث " أن تدخل الحكومة فى شئون الإنسان ضار على وجه العموم. لندع كل عضو من أعضاء المجتمع يعمل فى سبيل تنمية منفعته وسوف نرى أنه تحت ضغط القانون الطبيعى يسهم فى زيادة الخير المشترك (أى يحقق مصلحه المجتمع أيضا).

والنظام الطبيعى لا يعرف للحكومة سوى واجبات ثلاثة هى:

- الدفاع ضد العدوان من الخارج وبذلك يمارس الناس نشاطهم فى غير ما خوف أو قلق .
- تحقيق العدل فى الداخل على نحو دقيق فلا تطغى مصلحة أو طبقة على غيرها.
- الإبقاء على الأعمال والأنظمة التى لا يقدر عليها الفرد أو المجموعة من الأفراد بسبب انخفاض أرباحها كمد الطرق وإنشاء الكبارى والموانئ.

---

[1] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق- ص٦٩: ٧٣.

وبالتالي " سميث " عارض كل صور تدخل الدوله فى سير الصناعة والتجارة العادى . كما أنه ليس من الحكمة على الأطلاق أن تتخذ التدابير التى تهدف إلى محاباة حرفة أو القضاء على أخرى ، أو التى تشجع الزراعة مثلاً على حساب الصناعة أو تنمى الصناعة على حساب الزراعة.

بهذا يصبح "سميث" مدافعا عن الحرية الاقتصادية بأقوي مما دافع به الفيزيوقراط، لأنه – علي خلافهم – طبق المبدأ دون أن يجعل للزراعة مركزا رفيعا خاصا علي حساب الانشطة الاقتصادية الاخري.[1]

الثاني : التوازن التلقائى للنشاط الاقتصادى

يترتب على الدعامة الأولى التى قامت عليها النظرية الكلاسيكية وهى الحرية أن هناك توازن النشاط الاقتصادى فى جميع الظروف وأن هذا التوازن يتم تلقائياً طالما أن المنتج يحدد حجم ونوع إنتاجه طبقاً لحالة الطلب. ويكون جهاز الثمن هو المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى و هو المعبر الحقيقى لرغبات الأفراد والمرشد الكفء والمفاضل بين أوجه النشاط المختلفة مع افتراض مرونة الموارد الاقتصادية فى حركاتها بين الأنشطة الاقتصادية ، وهو المسئول عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب إذ إن ارتفاع ثمن سلعة ما بسبب زيادة الطلب عليها مثلاً سوف يؤدى إلى سحب الموارد من أنشطة أقل ربحية إلى هذا النشاط،

[1] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٢٥ :ص١٣٥

وهكذا إلى أن يتحقق التوازن، وعلى ذلك يكون الاقتصاد القومى دائماً فى حالة توازن تلقائى عند مستوى التوظف الكامل لهذه الموارد.

هذا ويرى الكلاسيك أنه طالما سادت الحرية الاقتصادية فإن الأفراد سوف يتجهون إلى التنافس كمستهلكين أو كمنتجين مما يؤدى إلى تحقيق التوازن التلقائى للنشاط الاقتصادى.

وتسود شروط المنافسة الكامله والتى سبق شرحها فى النظام الرأسمالى وهى :

- معرفة كل من البائع و المشترى معرفة بظروف السوق .
- ان يكون هناك عدد كبير من المشترين و البائعين.
- حريه أنتقال السلع و عوامل الانتاج .
- تجانس السلعه.[1]

أن توافر المنافسة يؤدى الى توفير السلع بافضل جودة و ارخص الاثمان ، حيث أن المنتج الغير كفء يخرج من السوق ليترك لغيره ان يستخدم عوامل الانتاج باسلوب افضل.

[1] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق– ص٦٩: ٧٣.

جوانب الفكر الاقتصادي الكلاسيكى

تعددت الافكار الاقتصادية التى تعالج جوانب الاقتصاد الكلى عند الكلاسيك ويمكن بصفة عامة عرض هذه الافكار كما يلى:

(١) قانون ساى للأسواق أو قانون المنافذ

ينص قانون ساى للأسواق على أن كل إنتاج يخلق الطلب عليه أو العرض يخلق الطلب المساوى له ولا يمكن وجود طلب دون أن يسبقه إنتاج أو عرض.

ويعتبر قانون ساى للأسواق أن المجتمع يكون دائماً فى حالة توازن فى ظل مستوى التوظف الكامل ، وأن حدوث أى اختلال بين العرض و الطلب فأن جهاز الثمن سوف يدفع النشاط الاقتصادى إلى تحقيق التوازن التلقائى مره أخرى ،وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

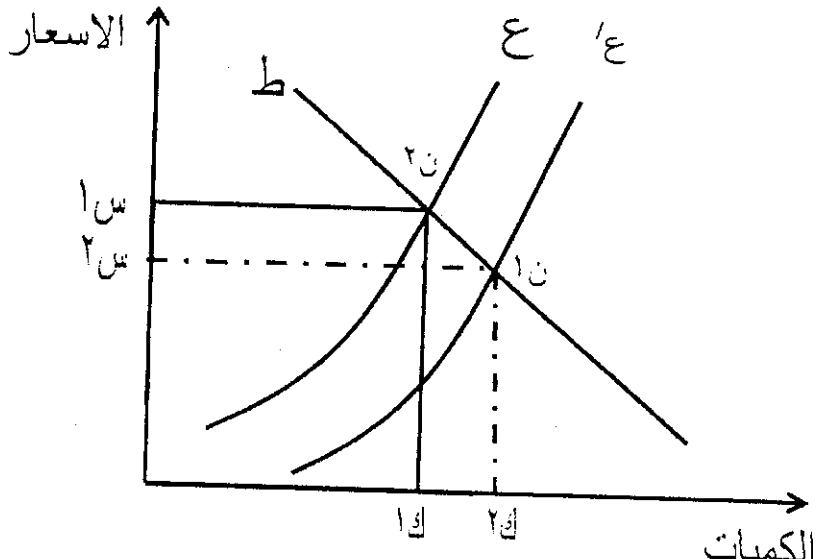

قانون ساى للاسواق

ففى الشكل المنحنى ع يمثل منحنى العرض، المنحنى ط يمثل منحنى الطلب وتكون الكمية التوازنية هى و ك١ والسعر التوازنى هو وس١، وبفرض ظهور أسلوب إنتاجى جديد أو حدوث نقص فى تكاليف الإنتاج فيزيد الانتاج ، و ينتقل منحنى العرض بفعل زيادة العرض جهة اليمين مع ثبات منحنى الطلب ويوجد عند هذا السعر زيادة فى العرض عن الطلب، وبفعل تلقائية السوق سوف يتجه السعر إلى الانخفاض ويترتب على هذا الانخفاض تمدد فى الطلب حتى تختفى الفجوة بين العرض والطلب ويستقر السعر التوازنى فى الوضع الجديد عند و س٢، وهكذا نجد أن الزيادة فى العرض أدت إلى زيادة مساوية لها فى الطلب.

وبذلك وصل التحليل الكلاسيكى فى هذه النقطة إلا أنه لا يمكن أن يوجد إفراط فى الإنتاج سواء بالنسبة لسلع الاستهلاك، أو سلع الإنتاج.

وانتهى الكلاسيك إلى أنه طالما أن العرض يخلق الطلب المساوى له فإن الطلب يكون متغيراً تابعاً للعرض ومن ثم فإن عدم كفاية الطلب الكلى لاستيعاب العرض الكلى أمر غير متصور الوقوع، وهذا ما دعى إلى إطلاق نظرية الطلب الكافى على نظرية الطلب الكلى وذلك استناداً إلى أن الطلب الكلى يكفى دائماً لمقابلة العرض الكلى. اما على المستوى الكلى فمن غير الممكن حدوث أزمه افراط فى الانتاج كليا ، أى زياده المعروض عن المطلوب حيث أن هناك توازن بين العرض الكلى و الطلب الكلي .

(٢) الكلاسيك و مستوى التشغيل

ويعتمد الكلاسيك على افتراض مرونة الأجور والأسعار فضلاً عن العلاقة النسبية بينهما، وليست المستويات المطلقة لأى منهما حتى يمكن تجنب خداع النقود ويكون الحديث عن الأجور حينئذ منصباً على الأجور الحقيقية.ويرى الكلاسيك أن التشغيل بالنسبة لعنصر العمل تحكمه قاعدتين أساسيتين:

القاعدة الأولى: الأجر يتساوى مع الإنتاجية الحدية للعمال

بمعنى أن المنظم سوف يقوم بتوظيف أعداد من العمال حتى يصل إلى المستوى الذى يتساوى فيه أجر العامل الأخير مع إنتاجيته الحدية.

القاعدة الثانية: منفعة الأجر تساوى المشقة الحدية للعمل

ويقصد بمنفعة الأجر القوة الشرائية للأجر بمعنى كمية السلع والخدمات التى يستطيع العامل شرائها؛ أى الأجر الحقيقى، ويقصد بالمشقة الحدية للعمل هى كل العوامل التى يتحملها العامل حتى يؤدى عمله على الوجه المطلوب.

وطبقاً لذلك فإن العامل يقبل العمل حينما تتساوى المشقة الحدية للعمل مع الأجر الحقيقى الذى يحصل عليه، ولكن إذا قل الأجر عن المشقة الحدية للعمل فإن العامل يفضل البطالة على العمل.

ومن الواضح أن القاعدة الأولى توضح الطلب على العمل والقاعدة الثانية توضح عرض العمل وذلك فى ظل افتراض معين مؤداه عدم تدخل الدولة أو نقابات العمال فى تحديد مستوى الأجر عند مستوى أعلى من المستوى التوازنى .

ويرى الكلاسيك أن العلاقة بين مستوى التوظف والأجور علاقة عكسية بمعنى أن انخفاض مستوى الأجور يؤدى إلى ارتفاع مستوى التوظف والعكس صحيح ، حيث انخفاض مستوى الأجور يحقق ربحية أكثر للرأسماليين وأصحاب الأعمال مما يدفعهم إلى توظيف مزيد من العمال العاطلين وبذلك يصل الاقتصاد القومى إلى التوازن وبالتالى يتحقق التوظف الكامل لعنصر العمل.

ومن هنا نجد أن الاقتصاديين الكلاسيك يستبعدون حدوث بطالة إجبارية وإن كانوا يرون أنه من الممكن حدوث بطالة احتكاكية أو بطالة اختيارية.

و البطالة الإجبارية تنصرف إلى "أولئك الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه"، بينما البطالة الاختيارية فتنصرف إلى الأفراد المنصرفين عن العمل لعدم الرغبة فيه، ويقصد بالبطالة الاحتكاكية "التعطل المؤقت عن مزاولة العمل بسبب الموسمية مثلاً، أو نقص الخامات، أو البحث عن عمل أفضل".

وعلى ذلك فإن التوظف الكامل يسمح بوجود بطالة اختيارية وإلى حد ما بطالة احتكاكية ولكن وجود توظف كامل يعنى عدم وجود بطالة إجبارية.

(٣) الكلاسيك و مشكله البطاله

وبفرض انخفاض مستوى الطلب على العمال – لأى سبب كان – فإن مستوى التوظف سيتغير، وكذلك الاجر، وهو أقل بالطبع من مستوى التوظف الاصلى، والفرق بين مستويين التوظف السابق و الحالى يعتبر

بطالة اختيارية وليست إجبارية وذلك بسبب عدم قبول العمال الأجر التوازنى الجديد حيث يفضلون البطالة لانخفاض الأجر الجديد عن المشقة الحدية للعمل من وجهة نظر هؤلاء العمال الذين لم يقبلوا العمل بمستوى الأجر التوازنى الجديد.

هذا ويرى الكلاسيك أن تدخل الحكومة أو نقابات العمال بفرض أجر أعلى من مستوى التوازن الحالى سوف يؤدى إلى انخفاض حجم التشغيل إلى أقل من مستوى التوازن السابق وذلك لأن المنظم يقدم على تخفيض حجم العمالة عما كانت عليه بحيث لا تتجاوز الأجور المقدار المخصص للإنفاق على عنصر العمل من جانب المنظم من مجموع نفقات الإنتاج . أى أن تدخل الحكومة أو نقابات العمال فى الحياة الاقتصادية يؤدى إلى زيادة حجم البطالة.

ولهذا يصل الاقتصاديون الكلاسيك إلى نتيجة هامة مؤداها أنه فى حالة وجود بطالة يكون الحل الأمثل هو تخفيض المستوى العام للأجور حتى يزيد الطلب على العمال من جانب المنظمين و يزيد مستوى التوظف .حيث أن انخفاض مستوى الأجور سوف يؤدى إلى تعاظم أرباح الرأسماليين وهذه الأرباح تتراكم ويعاد استثمارها فى مشروعات إنتاجية جديدة، أو توسيع نطاق الإنتاج فى المشروعات القائمة مما يعنى زيادة الطلب على العمال وبالتالى ارتفاع مستوى التشغيل.[1]

---

[1] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص٦٩: ٧٣.

(٤) الكلاسيك وتفسير النقود

النظرية الكمية للنقود هى النظرية التى تعبر عن فكر المدرسة الكلاسيكية فى موضوع حياد النقود بالنسبة للنشاط الإنتاجى الحقيقى، وأن أثرها ينصب على المستوى العام للأسعار.[١]

ويعنى حياد النقود أن النقود يقتصر دورها فى النشاط الاقتصادى على كونها وسيط للتبادل، فطبقاً لقانون ساى يتم تبادل منتجات بمنتجات فهذا يعنى أن الأفراد يحصلون على ما يريدون من سلع باستبدال ما لديهم من سلع عن طريق وساطة النقود ؛ حيث يتم تبادل سلع بسلع بدون أن يكون للنقود أثر فى النشاط الاقتصادى؛ حيث يقتصر دورها على كونها وسيط للتبادل، ومن ثم النقود لا تطلب لذاتها وإنما للتحول إلى سلع لإتمام عملية التبادل.[٢]

وقد تمكن الأمريكى فيشر Fisher فى مطلع القرن الحالى من صياغة نظرية الكمية للنقود باستخدام معادلة التبادل التالية:

$$ن \times أ = ك \times ث$$

حيث: ن كمية النقود

، أ سرعة دوران النقدية

، ك عدد المعاملات أو حجم المبادلات

---

١ د. عبد الرحمن يسرى، د. إيمان ذكى – النظرية الاقتصادية الكلية – الدار الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٧ – ص١٣٧:١٣٣

٢ د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص٦٩: ٧٣.

، ث مستوى الأسعار

ولقد عرفت كمية النقود (ن) على أنها تشمل الذهب والفضة والنقود الورقية والمصرفية. أما سرعة دوران النقود (أ) فإنها تقدر بمعرفة معدل دوران وحدة النقود فى المعاملات خلال فترة معينة من الزمن، والتسمية الدقيقة لها هى "سرعة دوران النقود للمعاملات" ، و بمعرفة مقدار سرعة دوران النقود حيث أن هذه مضروبة فى الكمية الموجودة من النقود (ن × أ) يعطينا المقدار الفعلى للنقود التى تداولتها أيدى الأفراد والمشروعات فى معاملات، أى مقدار المدفوعات النقدية الكلية فى المعاملات، وذلك خلال فترة معينة من الزمن. فمثلاً لو أن سرعة دوران النقود للمعاملات كانت تساوى ٤ وكمية النقود الموجودة داخل الاقتصاد تساوى ٢٠٠ وحدة نقود فإن المقدار الفعلى للنقود الذى اعتمد عليه الأفراد فى إتمام معاملاتهم أو المقدار الكلى لمدفوعاتهم النقدية يساوى ٨٠٠ وحدة نقود. وواضح إذاً أن تغير كمية النقود ن أو تغير سرعة الدوران النقدية ا يؤدى إلى تغيير مقدار النقود المتداولة لأغراض المعاملات داخل الاقتصاد.

وعلى الجانب الاخر نجد المعاملات ك وتشمل كافة أنواع المعاملات التى تعقد داخل الاقتصاد ما بين الأفراد والمشروعات خلال فترة زمنية معينة من الزمن. وأخيراً فإن مستوى الأسعار ث هو ببساطة متوسط عام لكمية النقود التى تدفع عند كل معاملة. ولهذا فإن حاصل ضرب عدد المعاملات ك فى مستوى الأسعار ث سوف يعطينا مقدار المدفوعات النقدية الكلية فى المعاملات.

وهكذا نرى أن الجانبين لا بد أن يتساويا بالتعريف حيث أن كل منهما يقيس مقدار المدفوعات النقدية في المعاملات. ولهذا فأن معادلة التبادل لابد أن تكون صحيحة فى جميع الحالات.

ولكن أهمية المعادلة تتمثل فى استخدامها كوسيلة لشرح النظرية الكمية للنقود، فلقد افترض أن التغير المستقل فى كمية النقود ن لن يؤدى إلى تغير سرعة دوران النقود أ أو عدد المعاملات ك لأن هذه متغيرات تابعة لعوامل أخرى بخلاف كمية النقود، وقد افترض ثباتهما بشكل عام فى الأجل القصير. ومن ثم فإن التغيرات فى كمية النقود ن سوف تنعكس كلية على مستوى الأسعارحيث أن تغير كميه النقود ن يؤثر طردياً على مستوى الاسعار، فمثلاً إذا تضاعفت كميه النقود ن بنسبة ٥% سوف تؤدى إلى تغير مستوى الاسعارث بنفس النسبة. [١]

(٥) نظرية مالتس فى السكان :

مالتس كان متشاؤم حيث تأثر بظروف التغير الصناعى وتكدس المدن وتأثير الميكنة على البطالة ، وماتسببه من آثار اجتماعية سيئة . فحاول أن يبحث عن أسباب الفقر ، ويعتبر النمو السكانى من أهم أسباب الفقر ،فالنمو السكانى يتحقق بمعدلات مرتفعة (متوالية هندسية) تفوق معدلات الزيادة فى الموارد والإنتاج (والذى يتحقق بمتوالية عددية) ، وهذا يؤدى إلى زيادة المعروض من العمل والبؤس والفقر وصراع الإنسان. ولكن هذا لن يستمر طويلاً لأن الطبيعة نفسها توجد

---

[١] د. عبد الرحمن يسرى، د. إيمان ذكى – النظرية الاقتصادية الكلية – مرجع سابق – ص١٣٧:١٣٣.

الموانع التلقائية أو الايجابيه ، إلى جانب الموانع الوقائية التى هى من خلق الإنسان ، الأمر الذى يترتب عليه إعادة التوازن بين السكان والمواد الغذائية . وقد لاحظ مالتس أن الموانع الإيجابية (الموت ، الحروب ، المجاعات) إلخ ... تعمل بقوة لدى الشعوب المتأخرة ، فى حين تسود الموانع الوقائية (الامتناع عن الزواج وتحديد الإنجاب ...إلخ) لدى الشعوب المتقدمة .[1]

(٦) **نظرية الكلاسيك في القيمة :**

يفرق "سميث" في تحليله للقيمة بين استعمالين للسلعه، فهناك "القيمة في الاستعمال" أما الاخر فيشير إلي ما للشئ من قدرة علي شراء أشياء أو سلع أخري وهو "القيمة في التبادل".

يقول "سميث" أنه في الحالة البدائية كانت قيمة السلعة التباديليه تقدر بالعمل وحده الذي يبذل في أنتاجها. وفي هذه الحالة يكون العمل مقياس القيمة التبادلية كما يكون في الوقت نفسه ثمنها "الطبيعي". ولكن مقابل ثمن السلعة الطبيعي هناك "سعر السوق" الذي يتذبذب حول تكاليف الانتاج الطبيعية . ويتكون الثمن الحقيقي من:

١- الاجور أى تكاليف الانتاج المباشرة.

٢- الربح الذي ينشأ طبقا للنظم السائدة من فائدة رأس المال وأجر المنظم.

---

[1] عادل أحمد حشيش، زينب حسين – مبادى علم الاقتصاد – الدار الجامعيه الجديده للنشر – ١٩٩٩– الاسكندريه – ص ١٠٨

٣- ريع الارض وهو ما يدفعه المستأجر للمالك مقابل استغلال الأرض.

لكن في ظل اقتصاد يستخدم النقود لم يكن سعر السوق للسلع " القيمة الاسمية" مساويا دائما للقيمة الحقيقية ذلك أن الطلب الفعلي علي أي سلعة يزيد أحيانا علي المعروض منها، مما يترتب عليه ارتفاع الثمن الحقيقي وتحقيق ربح جديد للمنتج. وهذا الربح سرعان ما يحمل الغير علي المنافسة، كما يجتذب العمل ورأس المال من حرف أخري، مما يؤدي بمرور الوقت إلي خفض الثمن بحيث قد يهبط إلي ما دون القيمة الحقيقية. ومع كل يميل سعر أية سلعة إلي التذبذب حول القيمة الحقيقية أو ما يقرب منها. وحين يتوازن العروض والطلب في حالة أي ثمن فإن الاخير يمثل الثمن الطبيعي.

ذكر أدم سميث أن العمل لا تتغير قيمته أبدا وهو المقياس الحقيقي الذي يمكن به تقدير قيم السلع وإجراءالمقارنة و هو جوهر نظرية كمية العمل. وفي المجتمعات البدئية تكون كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة هي العامل الأساسي الذي يعين قيمتها. أما في الاقتصاد الحديث، أي في المجتمعات المتمدنة والمتطورة فالقيمة لا تحدد بكيمة العمل وحدها فحسب، بل وبكميات العوامل الأخري التي تشترك في الإنتاج، مثل الارض ورأس المال.

أما "ريكاردو" فذكر أيضا أن هناك قيمتين للسلعه قيمه أستعماليه و قيمه تبادليه ، القيمة الاستعمالية لا يمكن أن تقاس وفقا لأي معيار مألوف لأن تقديرها يختلف باختلاف الأشخاص، بمعني أنها قيمة

شخصية. أما القيمة التبادلية فتتوقف علي نفقه الانتاج، وعنده أن ريع الارض ليس سببا في القيمة، إذ يجب أن تكون قيمة السلعة من الارتفاع بحيث تكفي لتغطية نفقات إنتاجها في إدارة الاراضي التي لا تغل، أن الريع هو نتيجة مشتقة من الاسعار، فالحبوب لا ترتفع أسعارها لأن الارض تغل ريعا، ولكن الارض تغل ريعا حسب ارتفاع أسعار الحبوب.

و يعتبر رأس المال عملا مختزنا أي عملا بذل في الماضي في إنتاج الاوراق والالات التي تستخدم في العملية الأنتاجية، وأن نسبته واحدة تقريبا بالنسبة إلي جميع السلع، وهكذا تجاهل الفائدة عن رأس المال.

أما نفقات الإنتاج فإنه يرجعها إلي عنصر العمل وحده، ويري أنها تتوقف علي الاعتبارات الاتية :

١- كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة.

٢- صفة أي نوعية للعمل.

٣- العمل المختزن اوغير المباشر، أي كمية العمل المبذول في مراحل سابقة في إنتاج المعدات والأدوات المستخدمة حاليا في إنتاج السلعة.

هذا هو جوهر نظرية كمية العمل التي شدد عليه "ريكاردو" ونادت بها المدرسة الكلاسيكية بوجه عام. [١]

[١] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٣٩ :ص١٤٥

(٧) نظرية الإنتاج عند الكلاسيك

عرفت نظرية الإنتاج ، والتى ارتكزت على نظرية العمل فى القيمه ، تطوراً هاماً على يد المذهب التقليدى ، فالإنتاج يتمثل فى خلق المنافع أو زيادتها ، ويختلف بذلك عما كان سائداً لدى التجاريين والطبيعيين . وعناصر الإنتاج هى العمل ورأس المال والطبيعة ، ولكن العمل هو العنصر الرئيسى . وقد أهتم التقليديون بناحيتين من النواحية الفنية للإنتاج ، وهما ظاهرة تقسيم العمل ، وقانون الغلة المتناقصة .

وفيما يتعلق بظاهرة تقسيم العمل ، ذهب آدم سميث إلى أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية ، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها ، يؤدى إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه . ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفنى) أدعى إلى إتقان العامل للعملية التى يقوم بها ، وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ . و أن بلوغ درجة عالية من التخصص ، وتقسيم العمل ، يتوقف على مدى اتساع السوق .[١]

ويؤدى تقسيم العمل فى رأى "سميث" الى:

١- ازدياد مهارة العامل حين يقتصر علي أداء مهمة معينة واحدة.

٢- الوفر في الوقت الذي يضيع بسبب استمرار تغيير الحرفة.

٣- عدد المخترعات والتحسينات التي يخترعها الذين يتخصصون فى نوع واحد من العمل.

---

[١] عادل أحمد حشيش، زينب حسين – مبادى علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص ١٠٢-١٠٣

و لبلوغ درجة عالية من التخصص و تقسيم العمل يجب أن يكون هناك اتساع فى السوق ما دامت الأعداد الكبيرة من أي منتج لا يمكن بيعها في مجتمع صغير. وهذا هو سبب التجارة الخارجية عموماً، مشجعه لمزيد من تقسيم العمل ولمزيد من الثروة، لأن هذه التجارة توسع السوق أمام بعض المنتجات. وذلك يفسر الجهود التي يبذلها كل شعب من أجل زيادة صادراته من منتجاته التي يملك بالنسبة إليها مع مزايا نسبية.

ويلاحظ "سميث" أيضا أن التحسينات في وسائل النقل جعلت في الإمكان نمو الصناعة والتجارة، لأنها عملت علي أتساع الاسواق ومد نطاقها. وهذا ما اكدته أرقام التجارة الخارجية بإنجلترا بعد تقدم وسائل النقل والمواصلات .[1]

أما قانون الغلة المتناقصة ، فقد أعطى له الكتاب الكلاسيك أهمية خاصة فى تحليلهم ، فعلى أساسه تقوم نظرية ريكاردو فى الريع ، ونظرية مالتس فى السكان . ومقتضى هذا القانون أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فإن الناتج الكلى سوف يتزايد بنسبة متزايدة فى البداية (مرحلة تزايد الغلة) ، ولكن بعد حين فإن الزيادة فى الناتج الكلى تكون بمعدل متناقص حتى يصل إلى حده الأقصى ، بعدها يبدأ الناتج الكلى فى التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير (مرحلة تناقص

---

[1] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق– ص١٢٧ :ص١٣٨

الغلة) . وقد اعتقد الكلاسيك فى انطباق هذا القانون على الزراعة وحدها ، فى حين أثبت أن البحث أنه قانون عام ينطبق على كافة فروع الإنتاج متى توافرت شروطه.[1]

(٨) نظريه التوزيع عند الكلاسيك

كان الاقتصاديون الذين تقدموا "ريكاردو" مشغولين بموضوع الانتاج وكان من رأيهم أن مهمة الاقتصاد السياسي هي البحث في طبيعة الثروة وأسبابها، ولعل هذه الحقيقة يكشف عنها العنوان الذي اتخذه "سميث" لمؤلفه المشهور. أما "ريكاردو" فكان الذي يعنيه بصفة خاصة موضوع التوزيع أو علي حد قوله "أن تعيين القوانين التي تنظم هذا التوزيع هو المشكلة الرئيسية في الاقتصاد السياسي". أى كان هدفه تحديد النسب التي يقسم بها المنتج الكلي بين عوامل الانتاج الثلاثة، أي بين ملاك الاراضي والرأسماليين والعمال. وهو بهذا يعتبر قد فتح ميداناً جديداً للبحث الاقتصادي من بعده.

وقد أهتم الكلاسيك بالتوزيع الوظيفى للأنتاج بين عوامل الانتاج وليس التوزيع الشخصى له ، والذى يتعلق بالافراد نفسهم .

الريع :

كان الريع في نظر ادم سميث عبارة عما يدفعه الزراع للمالك نظير استغلال الخصائص الأولية للارض، ومن ثم فهو احتكاري. فالريع وليد "احتكار طبيعي" ينعم به ملاك الأرض.

---

[1] د.عادل أحمد حشيش، زينب حسين – مبادى علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص ١٠٢,١٠٣

أما الريع فى رأى ريكاردو فيمكن توضيحه بالمثال التالي : افترض "ريكاردو" أن الارض من "الطبقة الاولي" تنتج طن من القمح نتيجة عمل لمدة عشر ساعات. ويباع الطن من القمح بمائه جنيه (حيث يتحدد قيمه السلعه من خلال حجم العمل المبذول فى أنتاجها). وحتي يتسني توفير الغذاء يتعين زراعة أرض من "الطبقة الثانية" والتي فيها يتطلب إنتاج الطن من القمح عملا لمدة ١٥ ساعة. وهنا ترتفع قيمة الطن إلي ١٥٠جنيها، فيحصل ملاك الأرض علي قيمة زائدة أو علاوة قدرها خمسون جنيها في الطن . و تنشأ الحاجة إلي زراعة أراضي من الطبقة الثالثة حيث يتطلب إنتاج الطن عملا لمدة عشرين ساعة. وعندئذ يرتفع ثمن القمح إلي٢٠٠ جنيها. وهنا يري ملاك أرض الطبقة الأولي أن الريع الذي يحصلون عليه قد ارتفع من ٥٠ إلي ١٠٠جنيها ويحصل ملاك أرض الطبقة الثانية علي علاوة قدرها خمسون جنيها في الطن. ويحصل أصحاب الارض من الطبقة الثالثة علي ريع حين يصبح من الضروري زراعة أرض من الطبقة الرابعة.

طبقا لذلك لا يدخل الريع في تكوين الثمن (بل بالعكس فالثمن هو الذي يحدد الريع، لأن ثمن القمح مثلا تحدده نفقة إنتاج الارض الأقل خصوبة- أي تحدده كمية العمل المبذول فيها) وهذه النفقة لا تتضمن ريعا لأن الأرض الاقل خصوبة لا تغل ريعا.

فحسب رأي "ريكاردو" يكون الريع ظاهرة مترتبة علي قانون تناقص الغلة إذ لولا مفعول هذا المبدأ لما انتقلنا من استخدام الأرض الجيدة إلي الأرض الأقل جودة. ويترتب علي ذلك أن نشأة الريع مردها إلي

أن مساحة الأرض الجيدة محدودة.كما أن التحسينات التي تدخل علي الأرض الجيدة تزيد من الريع بينما تقلل منه التحسينات التي تدخل علي الأرض الرديئة.

وبالتالي لا يمكن ان ننظر إلي الريع الذي يحصل عليه مالك الاراضي الأفضل خصوبة مثلا علي أنه مقابل ثمن العمل حيث أنه في الواقع نتيجة مترتبة علي تملك مورد طبيعي نادر. وبالتالي فأن طبقة ملاك الأراضي تكاد أن تكون طبقة طفيلية تعيش علي حساب بقية الفئات الاجتماعية في المجتمع. أي أن مصالح الملاك تتعارض مع مصالح كل طبقة أخري تتعارض مع مصلحة المجتمع.[1]

الأجور :

وتتمثل النظرية الريكاردية في الاجور، فيما يقال له "رصيد الاجور" ومعناه أن الطلب علي العمل ثابت ويقدر حجمه بذلك الجزء من الثروة القومية الذي يعد للإنتاج، ومن ثم لا يمكن أن يزيد الطلب علي العمل إلا إذا زاد هذا الجزء المخصص للانتاج. فإذا زاد عدد الايدي العاملة عن الحد اللازم انخفضت أجورهم مما يترتب عليه شيوع الحرمان والبؤس بل الموت.

ومما يلفت النظر أن نظرية "ريكاردو" في الأجور كشفت عن وجود عداء بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال، إذ لما كانت قيمة غلة الأرض تحددها تكاليف الإنتاج في إيراد الأراضي، فإن المالك يستولي

---

[1] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٣٩ :ص١٤٥

علي ما يزيد عن هذه التكاليف ويترك الباقى ليتقاسمه الرأسماليون والعمال، وهنا فالزيادة في نصيب أحد الطرفين معناها نقص في نصيب الطرف الاخر، وفي هذا المعني كتب "ريكاردو" يقول أن الأجور لا يمكن أن ترتفع إلا علي حساب الفائدة، ولا ترتفع الفائدة إلا علي حساب الأجور.

وبالتالى عارض "ريكاردو" فكرة انسجام المصالح بفضل اليد الخفية التي أشار إليها سميث و "النظام الطبيعي" الذي كان الفزيوقراط يشددون عليه. حيث يتضح تعارض مصلحة مالك الأرض مع مصلحة رجل الصناعة والعامل، و كذلك وجود تعارض بين مصلحة ممثلي رأس المال والعمال.[1]

ولاشك أن ريكاردو قد نبه الأذهان عن طريق نظريته فى الريع والأجور إلى ضرورة الإصلاحات الإجتماعية ، فإذا كانت أجور العمال تتجه نحو الأدنى بينما ريع ملاك الأراضى الزراعية يميل إلى الارتفاع نتيجة لزراعة الاراضى الأقل خصوبة ، فإنما يدل ذلك على أن المستفيدين من التقدم الاقتصادى هم أقل الناس مساهمة فيه .

الربح و الفائده

وفيما يتعلق بالربح والفائدة لم يميز الكلاسيك الأوائل بين المنظم الذى يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره، والرأسمالى الذى يقرض نقوده .

[1] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مطابع أم القرى - رقم الايداع ٩٩/١٧٢/٦ – ص١٣٩ :ص١٤٥

ثم جاء جان باتست ساى وميز بينهما بوضوح، فالربح هو دخل المنظم، والفائدة دخل صاحب رأس المال .[1]

وقد تأثر الكلاسيك فى تحليلهم للفائدة بنظرية القيمة . و يتحدد سعر الفائدة فى السوق بالتعادل بين الادخار والاستثمار. ويعد الادخار "وهو الجزء المتبقى من الدخل بعد الاستهلاك" شأنه فى ذلك شأن أى عرض بمثابة دالة متزايدة فى سعر الفائدة حيث يزيد بزيادة هذا السعر وينقص بنقصانه.

وقد اعتبر الكلاسيكيون أن **الادخار ذا علاقة طردية مع سعر الفائدة**، أى أنه يميل إلى الارتفاع كلما ارتفع سعر الفائدة. وقد بنوا افتراضهم هذا على أساس (التفضيل الزمنى) أى أن الأفراد إذا أريد لهم أن يتنازلوا عن مبلغ معين الآن، فإن من الضرورى أن يكافئوا بفرق إضافى يدفع لهم فى المستقبل إضافة إلى المبلغ الأصلى. وهذا الفرق هو سعر الفائدة الذى يصبح ثمناً للادخار. ومعنى هذا أن يؤدى ارتفاع سعر الفائدة إلى دفع الأفراد نحو زيادة ادخاراتهم.

ومن ناحية أخرى اعتبر الكلاسيكيون **الاستثمار ذا علاقة عكسيه مع سعر الفائدة** فيرتفع الطلب على رأس المال كلما انخفض سعر الفائدة. وبالتالى لابد من انخفاض سعر الفائدة إذا ما أريد لحجم الاستثمار أن يزداد، والعكس بالعكس.

---

[1] عادل أحمد حشيش، زينب حسين – مبادى علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص ١٠٥

ويتحقق التوازن عند تساوى الادخار الاستثمار أى العرض والطلب، ومن الجدير بالملاحظة أن الكلاسيكيين أخذوا بنظر الاعتبار أثر التغير فى سعر الفائدة فقط فى حين أنهم أهملوا أثر التغير فى حجم الدخل على كل من الاستثمار والادخار.

ومن الملاحظ أن المدخرون هم غير المستثمرون حيث تتوجه الادخارات نحو الاستثمارات عن طريق سعر الفائدة.[1]

و يرى الكلاسيك لضمان تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار توفر شرطين وهما:

الشرط الأول: عدم وجود اكتناز : أى أنه ما يتم أدخاره يتم توجيهه بالكامل الى الاستثمار .

الشرط الثانى : مرونة سعر الفائدة : حيث أن مرونة سعر الفائدة يؤدى إلى تصحيح أى اختلال بين الادخار والاستثمار .[2]

وبالنسبة للأرباح ، أظهر ريكاردو أن المنافسة تميل إلى فرض معدل متجانس للأرباح ، وذلك عن طريق اجتذاب رأس المال إلى مجالات تغل معدلاً يزيد عن المتوسط ، وإبعاده عن المجالات التى تقل فيها الأرباح عن المتوسط . واعتقد الكلاسيك أن معدلات الأرباح تميل إلى الهبوط مع التقدم الاقتصادى . فازدياد تجميع رأس المال وتراكمه ،

---

[1] د. ضياء مجيد – النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادى الكلى – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية – ٢٠٠٧– ص٥٠، ٥١.

[2] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص٦٩: ٧٣.

يصحبه ازدياد المنافسة بين الرأسماليين ، وهذا يعمل على خفض الأرباح .[1]

(٩) الماليه العامه عند الكلاسيك

- **النفقات العامه فى الفكر الكلاسيكى**: وفقاً للفكر الكلاسيكى يجب الا تدخل الدوله فى الحياه الاقتصاديه للمجتمع (كما ذكرنا) الا بغرض توفير الحاجات العامه التى لا يرغب القطاع الخاص فى توفيرها وتقديم الخدمات العامه كالأمن والدفاع والعداله والتى لا يمكن ترك أمرها للقطاع الخاص. وتتلخص مبادى الفكر الكلاسيكى فى النفقات العامه فيما يلى :

١- حياديه النفقة العامه: أى يجب إلا تؤثر المنفعة العامه فى الأنشطة الاقتصادية ولا تستخدم لدعم فئه أو قطاع معين فى المجتمع.

٢- توازن الموازنه العامه سنوياً: حيث يجب إلا تزيد النفقات العامه أو تقل عن الموارد سنوياً بمعنى عدم تحقيق فائض أو عجز فى الموازنة العامه.

٣- تخفيض النفقات إلى أقل حجم : حيث أن النفقات العامه يترتب عليه تحويل موارد من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومى غير المنتج مما يؤدى إلى تخفيض رفاهية المجتمع.

٤- أولويه التحديد للنفقات العامه فى الموزانة: حيث يجب تحديد النفقات ثم البحث عن الايرادات التى تقابلها.

---

[1] د. عادل أحمد حشيش، زينب حسين – مبادى علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص ١٠٥

ويتضح مما سبق أن الأنفاق العام غير منتج اقتصادياً ويجب أن يتوزع عبئه على المواطنين وأن يكون ذلك فى أقل مستوى ممكن. حتى تتاح الموارد بأكبر قدر للاستخدامات للقطاع الخاص مما يزيد من رفاهية المجتمع.[1]

- **الضرائب فى الفكر الكلاسيكى** :ولما كان الإنتاج هو ثمرة تعاون الجميع فالنتيجة العملية إذن هي أنه لا يجب أن يقع عبء الضرائب علي طبقة واحدة، وإنما يجب أن يوضع علي جميع الطبقات علي حد سواء. وفي هذا يقول: "ينبغي أن يسهم رعايا كل دولة في إعالة الحكومة بقدر الإمكان بنسبة قدرات كل منهم، أي بنسبة الإيراد الذي ينعم به كل منهم في ظل حماية الدولة". وتقوم الضرائب على الاسس التاليه :

١- المساواة في تحمل عبء الضرائب، ومن هذه الناحية اختلف "سميث" بصورة جذرية عن الفزيوقراط الذين نادوا بما دعوه "الضريبة الوحيدة".

٢-يجب أن تكون الضريبة التي يلتزم كل فرد بأدائها مؤكدة و أن يكون وقت الأداء وطريقته والمقدار الذي يؤدي واضحا لدافع الضرائب ولكل شخص اخر.

٣-ينبغي أن تجبي الضريبة في الوقت والأسلوب المناسبين لمن يدفعها.

---

[1] د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – مبادى الاقتصاد العام – مرجع سابق– ص ١٠٨ :١١٠

٤- يجب ألا تعرض الضرائب دافعيها لتحمل تضحيات تزيد علي الإيراد الناتج منها.[١]

- **الأئتمان فى الفكر الكلاسيكى:-**

يؤمن معظم المفكرين الكلاسيك بعدم ضروره اللجوء للقروض العامه ويعارضونه. ويأتى ذلك من أيمانهم بإن دور الدوله يجب أن يكون محصوراً فى أضيق الحدود وعدم تدخلها فى النشاط الاقتصادى.

ويعتبر أدم سميث من أشد المعارضين لفكره القروض العامه والمؤيدين لفكره توازن الميزانية سنوياً. حيث رأى أنه إذا سمح للحكومات بالأقتراض فإن الدوله ستحرم الصناعه والتجار من رؤوس الأموال اللازمه لزياده الإنتاج وتنمية الاقتصاد القومى وتقوم بأنفاقها على مظاهر ترف أو فساد أو حروب.

وقد شاركه هيوم وساى و ريكاردو فى هذا الرأى بأن حجم القروض العامه متى وصل إلى حجم معين فسيؤدى الى الإفلاس القومى.[٢]

وفيما يلى أسباب أنتقاد الكلاسيك للاقتراض الحكومي :

(١) يؤدى القرض العام الى تحويل أموال القطاع الخاص التى كانت معدة لتوظيفها فى مشروعات انتاجية الى القطاع العام حيث يتم تبديدها فى نفقات عامة غير منتجة . ويترتب على ذلك حرمان القطاع الخاص من رؤوس الاموال و تدهور الانتاج الزراعى و الصناعى وارتفاع الأسعار فى الأسواق .

---

[١] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٢٧ :ص١٣٨

[٢] د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – مبادى الاقتصاد العام – مرجع سابق – ص ٣٥ :٣٨

(٢) أن منافسة الدولة للقطاع الخاص فى الحصول على القروض يرفع من سعر الفائدة ، الأمر الذى يؤدى الى عرقلة النشاط الأقتصادى وسوء توزيع الموارد الأقتصادية ويقف عقبة فى طريق التقدم الاقتصادى .

(٣) لما كان تمويل النفقات العامة عن طريق القروض أخف عبئا وأقل تأثيرا من زيادة الضرائب الجارية فأن السماح للدولة بالاقتراض يشجع على قيام الحكومات العابثة التى لاتقدر المسئولية .

(٤) تؤدى القروض العامة الى زيادة العبء الضريبى لازدياد الجزء الثابت من ايرادات الميزانية ، والذى يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين . لذلك يعتبر القرض العام فى حقيقته ضريبة مؤجلة يقع عبئها على الاجيال القادمة .

(٥) أن تمويل المشروعات العامة عن طريق الاقتراض الحكومى يضاعف من تكاليفها حيث تدفع قيمتها مرتين ، مرة فى صورتها فوائد للقرض ومرة ثانية عند تسديد أصل القرض .

(٦) قد يؤدى الاقتراض العام الى التضخم عن طريقين : الاول أن يؤدى تدهور الانتاج القومى كما ذكرنا سابقا ، وزيادة النفقات العامة غير المنتجة الى ارتفاع مستوى الأسعار ، والثانى أن تلجأ الى تسديد التزاماتها عن طريق الاصدار النقدى الامر الذى يؤدى الى زيادة كمية النقود فى اقتصاد تسوده العمالة الكاملة بصفة مستمرة وبالتالى الى ارتفاع فى مستوى الاسعار حسب نظرية كمية النقود .

(٧) قد يؤدى الاقتراض العام الى سوء توزيع الدخل القومى عن طريقين : الاول : أن التضخم فى حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومى ، والثانى أن حملة السندات الحكومية -فى رأى الكلاسيك- لابد وأن يكونوا من الطبقات الغنية فى حين أن نفقات خدمة القرض وسداده عادة ما تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التى تتحمل الطبقات الفقيرة عبئها الأكبر – فيزيد ذلك من سوء توزيع الدخل القومى .

و بالتالي فان السياسة الأئتمانية المثلى فى نظر غالبية الكتاب الكلاسيك هى الامتناع عن الاقتراض والاسراع فى سداد القروض العامة القائمة .[1] أما مالتس فكان من القله التى رأت أن القرض العام ليس له كل المساوئ التى نادى بها معاصروه. فاللذين يعيشون على فوائد القروض يساهمون فى الوصول إلى مستوى الطلب اللازم لتشجيع الإنتاج .[2]

(١٠) الكلاسيك والتجارة الدولية :

يري أدم سميث أنه إذا كانت المنافسة وحرية التجارة والتخصص أمور مستحبة في داخل الشعب الواحد، فهى كذلك فيما بين الشعوب، إذ من العبث أن نصنع سلعة في بلد بتكلفة كبيرة حين يستطيع بلد اخري أن يوفر سلعة متشابهة بتكلفة أقل. هذا الإسراف هو الهدف وراء التعريفات

[1] د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – مبادى الاقتصاد العام – مرجع سابق– ص ٤٦: ٤٤
[2] د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – المرجع السابق – ص ٤١: ٤٠

الجمركية ، فبدونها سوف نجد كل شعب يتخصص في تلك الانواع التي يملك فيها مزايا طبيعية. في رأي "سميث" أن هناك توزيعاً طبيعياً للمنتجات بين مختلف الشعوب مما يسفر عن ميزة لهم جميعا، وواضح من هذا الذي ذكرناه أنه استباق لنظرية "التكاليف النسبية".

غير أن "سميث" لا يدعو إلي حرية التبادل علي الصعيد الدولي، بصورة مطلقة. بل أنه يعترف بأن هناك استثناءات للقاعدة. وينبغي فرض رسوم علي السلع المستوردة إذا ماكان الإنتاج المحلي منها يتعرض لتكلفة أعلي بسبب فرض ضريبة خاصة عليه. ويمكن استخدام الرسوم الجمركية لإغلاق المساومة. ويحسن خفض الرسوم بالتدريج وليس دفعة واحدة إذا أدي التغيير المفاجئ إلي متاعب لا داعي لها.

و أضاف ريكاردو أنه أذا كان الميزان التجاري ليس في صالح بلد ما، وأن قيمة الواردات تزيد علي قيمة الصادرات بمليار فرنك. في هذه الحالة يصبح من اللازم تصدير نقود تغطي قيمة هذه الزيادة، مما يترتب عليه أن تزيد ندرة النقود فترتفع قيمتها وتنخفض الأسعار، وهذا يؤدي إلي زيادة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات. وعندئذ يتوقف تصدير النقود من البلد إلي الخارج، وتبدأ حركة مضادة لأن النقود التي صدرت إلي البلد الاخر تعمل علي زيادة كميتها فيه فتنخفض قيمتها وترتفع الأسعار فيقل تصدير السلع وتزيد الواردات إلي هذا البلد الاخر. وهكذا يتحقق التوازن في الميزان التجاري. وهذا الحركة في مسار

التجارة الدولية لا تتأثر بوجود المعادن النفسية أو عدم وجودها لأن وظيفتها لا تعدو أن تكون تيسير عملية التبادل التجاري.[1]

تقييم الفكر الكلاسيكى

اعتقد الكلاسيك فى وجود قوانين اقتصادية لها صفتى الدوام والعمومية، واتبعوا فى تحليلهم طريقة الاستنتاج التجريدية دون الاهتمام بدراسة التاريخ وتغير خصائص المجتمعات، متجاهلين أن مراحل التطور الاقتصادى للأمم تخضع لقوانين خاصة بها وحدها. [2]

فمن حيث التحليل الاقتصادى

يمكن إبراز العديد من الانتقادات :

١- قانون ساى للأسواق : النظرية تغفل جانب الطلب، ولا تنطبق إلا في حالة المنافسة الكاملة وهي حالة لا وجود لها في الحياة الواقعية، ولا تأخذ في اعتبارها الاثار التي تنجم من سوء استخدام الموارد في الإنتاج.[3]

٢- نظريه القيمة : انتقدت هذه النظرية على أساس أن العمل ليس عنصر الإنتاج الوحيد. ولا يمكن رد العناصر الأخرى (الطبيعة ورأس المال) إلى عنصر العمل أو قياسها به. كذلك أهملت النظرية الجانب الشخصى (المنفعة) الذى يتدخل فى تحديد قيم الأشياء .

---

[1] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٢٧ :ص١٣٨

[2] عادل أحمد حشيش ، زينب حسين – مبادى علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص ١٠٩ : ١١١

[3] د. محمد مهدى عمر – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص١٣٩ :ص١٤٥

٣- نظرية التوزيع : لم يضع الفكر التقليدى نظرية عامة وإنما جاء بنظريات جزئية تتناول شرح الأنصبة المختلفة لعناصر الإنتاج. فضلاً عن الفصل الواضح بين النظريات التى تفسر القيمة وتلك التى تتناول التوزيع. هذا وقد اتجه الفكر الحديث إلى الأخذ بالنظرية الحدية فى التوزيع، والتى بمقتضاها يتحدد عائد كل عنصر من عناصر الإنتاج على أساس الإنتاجية الحدية لهذا العنصر

٤- نظرية التخصص والتجارة الدوليين : لم تدخل النقود والأثمان النقدية فى بحثها ، وأهملت التطور والتغير اللذين يحدثان لاقتصاديات البلدان المختلفة .

٥- نظرية مالتس فى السكان : ثبت عدم صدق تنبؤات مالتس ، فإلى جانب العوامل التى حالت دون نمو السكان إلى الحد الذى توقعه مالتس ، شهد العامل زيادة ضخمة فى الإنتاج سمحت له بإستيعاب الزيادات المتوالية فى أعداد السكان ، فضلاً عدم واقعية فروض قانون تناقص الغلة الذى اقام عليه مالتس نظريته. [1]

٦- نظرية كمية العمل:

- لا تعالج بالدرجة الكافية الفوارق بين مختلف أنواع العمل.
- لا تعترف بدور التنظيم، والمخاطرة في العملية الإنتاجية.
- أغفلت- أو لم تؤكد- أثر عوامل الندرة، فهناك سلع من قبيل التحف الفنية تستمد قيمتها من ندرتها وليس من العمل المبذول

---

[1] عادل أحمد حشيش ، زينب حسين - المرجع السابق - ص ١٠٩ : ١١١

في صنعها. وهناك سلع ترتفع قيمتها أو تنخفض بعد إنتاجها. مثل أن تكون ذات قيمة عالية، ولكن سرعان ما تفقدها بسبب اختراع الة أخري أكثر منها كفاءة.[1]

٧- نظريه التشغيل : توضح النظريات الكلاسيكية أن أى شخص يبحث عن عمل فلا بد أن يجد فرصة للعمالة تتناسب مع قدرته ومؤهلاته الوظيفية. ففى ظل هذه الظروف كان ما يشغلهم هو كيفية توزيع الناتج القومى بين الذين ساهموا فى إنتاجه وذلك من خلال ميكانيكية جهاز الثمن.[2] و قد بين كينز أن انخفاض الأجر الذى رأى فيه الكلاسيك العامل الذى يقضى على البطالة ، قد يؤدى إلى زيادتها . فإنخفاض الأجر يترتب عليه انخفاض دخل العمال، ومن ثم ينخفض طلبهم الفعلى على السلع مما يدفع المنتجين إلى إنقاص الإنتاج ، والاستغناء عن جزء من العمال فتزيد البطالة وتتفاقم مشاكلها.[3]

٨- نظريه النقود : كان الكلاسيك ينظرون إلى النقود على أنها أداة محايدة لا تؤثر على النشاط الاقتصادى ، فهى مجرد أداة لتسهيل التبادل. وهذا يتعارض مع الواقع العملى. إذ أثبتت التجارب التاريخية أن النقود ليست محايدة - كما أشار الكلاسيك - كما أنها لا تطلب

---

[1] د. محمد مهدى عمر - تطور الفكر الاقتصادى - مرجع سابق - ص١٣٩ :ص١٤٥

[2] د.أحمد مصطفى فريد - د.سهير محمد السيد - تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه - مرجع سابق- ص٢٢٠،ص٢٢٧

[3] عادل أحمد حشيش ، زينب حسين - مبادى علم الاقتصاد - مرجع سابق - ص ١٠٩ : ١١١

لمجرد تسهيل التبادل بل أن هناك طلب ذاتى على النقود ينعكس فى تفضيل السيولة (من ضمن دافع الطلب على النقود عند كينز). وهذا ما أضافه كينز فى نظريته. كما أنها من ضمن محددات التوازن الاقتصادى. كما أثبت الفكر الحديث أن وظيفة النقود كمخزن للقيم لا تقل أهمية عن وظيفتها كوسيط للمبادلة .

و **من حيث السياسة الاقتصادية** :

أنتقدت سياسة الحرية الاقتصادية التى نادى بها التقليديون من عدة نواح:

- أدت الحرية الاقتصادية إلى تكوين احتكارات ضخمة.
- أثبت التطور الاقتصادى أن النظام الرأسمالى يتطور من خلال الأزمات ، ولم تحل الحرية الاقتصادية دون وجود أزمات الإفراط فى الإنتاج التى نفى كل من ساى وريكاردو إمكانية حدوثها على أساس أن كل عرض يخلق الطلب عليه .
- تؤدى الحرية الاقتصادية إلى سوء توزيع الدخل، والثروة، مما يتعارض مع العدالة الاجتماعية .
- أفادت سياسة الحرية البلدان المتقدمة صناعياً وعلى حساب الدول ذات الصناعات الوليدة .[1]

[1] عادل أحمد حشيش ، زينب حسين – مبادى علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص ١٠٩ : ١١١

تذكر أن

- لقب أدم سميث بأبو الاقتصاد السياسى حيث يعتبر مؤسس المدرسه الكلاسيكية. وقد تأثر أدم سميث بالطبيعيين فى مؤلفه "ثورة الشعوب" عام ١٧٦٧ ، حيث أهتم فيه بكيفية تنميه ثروه المجتمع.
- أسهم ريكاردو فى تأسيس المدرسة الكلاسيكية وإن كان أهتمامه بكيفيه توزيع الدخل على عوامل الانتاج.
- قامت النظرية الكلاسكية على الحرية الاقتصادية للفرد و عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى و التوازن التلقائى للنشاط الاقتصادى.
- تعددت الافكار الاقتصادية فى النظرية الكلاسيكية التى تتناول جوانب الاقتصاد الكلى ، حيث تناولت النظرية:

○ قانون ساى للأسواق أو المنافذ و ينص على أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به أو المساوى له.

○ مستوى التشغيل من خلال علاقة الطلب على العمل وعرض العمل.حيث يقارن العامل بين أجره و المشقة الحدية للعمل و يقارن صاحب العمل بين الاجر المدفوع و الانتاجيه الحديه للعامل.

○ مشكلة البطاله : رفض الكلاسيك وجود بطاله أجباريه فى المجتمع وان البطاله تكون باختيار العامل و فى حاله وجودها فأن الحل هوتخفيض أجور العمال.

○ تفسير سعر الفائدة : تحدد سعر الفائده عند تعادل عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار

- تفسير النقود: أفتراض الكلاسيك حياد النقود فى النشاط الاقتصادى.
- تحليل القيمة: أوضح الكلاسيك أن تكون هناك قيمتين للسلعه أستعماليه وتبادليه، و القيمة التبادليه تقدر بحجم العمل الذى بذل فى انتاجها.
- تقسيم العمل : نادى الكلاسيك بتقسيم العمل حيث أن الناتج يكون نتيجة تعاون أعضاء المجتمع معاً.
- نظرية التوزيع : وفيها يوضح الكلاسيك كيفيه توزيع الدخل او الناتج على عوامل الانتاج فى المجتمع.
- الماليه العامه: طالب الكلاسيك بحياديه وتخفيض النفقات العامه ، كما عارض الكلاسيك القروض العامه أيماناً منهم بضيق دور الدوله فى النشاط الاقتصادى.
- الكلاسيك و التجاره الدوليه : تقوم التجاره الدوليه على مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

تطبيقات الفصل الخامس

(١) أشرح بالتفصيل ما يلى:-

- مبدأ اليد الخفيه لدى أدم سميث.
- التوازن التلقائى للنشاط الأقتصادى.
- الماليه العامه عند الكلاسيك.

(٢) ضع علامة ✓ أو × مع التعليل لبيان أسباب الصحه أو الخطا

- يلقب أدم سميث بابو الاقتصاد السياسى لأسهاماته فى المدرسه الكلاسيكيه.
- تؤيد النظرية الكلاسيك توافر ظروف المنافسه الكامله.
- البطاله لدى الكلاسيك بطاله أجباريه.

الفصل السادس

الفكر الاقتصادى الاشتراكى

أولا : العوامل التى ساعدت على ظهور الفكر الاشتراكى

ثانيا : مبادى الفكر الاقتصادى الاشتراكى

ثالثا : النظام الاقتصادى الاشتراكى

أولا : العوامل التى ساعدت على ظهور الفكر الاشتراكى

يعتبر النظام الاشتراكى من النظم الاقتصادية الحديثه نسبياً فقد عرف بعد ظهور النظام الرأسمالى وسيطرة الرأسمالية على جميع أدوات الإنتاج و جميع المجالات الاقتصادية.

وبالرغم من أن الرأسمالية قد قامت أساساً على احترام حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية التى تنطوى على المنافسة الكاملة و ميكانيزم السوق، فإن تطور هذا النظام أدى بالتدرج إلى اختفاء المنافسة الكاملة ليحل محلها المنافسة الاحتكارية أو منافسة القلة مما أفسد قواعد الحرية الاقتصادية وادى إلى سيطرة فئة محدودة على سير الوحدات الاقتصادية وعلى مستوى القطاعات الكلية.

لذا بدأ المفكرين الاقتصاديين يطالبون بتدخل الدولة من أجل حماية المسار الاقتصادى ومن أجل رعاية مصالح الطبقة العامة والتى تعرضت للإضرار من جراء منافسة القلة، كما أدى هذا الشكل من المنافسة الى خروج كثير من المنتجين الحديين من حلبة الانتاج، مما كان له أسوء الآثر على أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن ظهور البطالة.

وفى الوقت الذى تطور فيه النظام الرأسمالى ليصبح نظام عالمى، بدأت علاقات الانتاج تنتج نوع من التناقض بين

مصالح الطبقة العاملة ومصالح الرأسماليين من ناحية، والتناقض بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة من ناحية أخرى ، لذا بدأت الحركات العمالية تنظم نفسها فى شكل نقابات عمالية تدافع عن مصلحة العمال وتعبر عنهم. وقد ظهرت تلك النقابات أول ما ظهرت فى إنجلترا ثم المانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الامريكية. ويرجع البعض تبلور تيار الفكر الاشتراكى الى هذه النقابات ، حيث أصبح بعض هذه النقابات بمثابة واجهة مساعدة للتيار الاشتراكى فيما بعد، وأن كان هذا الفكر الاشتراكى كان موجودا من قبل هذا التنظيم النقابى وعلى أيدى مفكرين اهتموا بمشكلة توزيع الناتج القومى والدليل على ذلك ظهور المدرسة الاشتراكية كرد فعل للأراء التقليدية والفيزيوقراطية (الطبيعيه) الحرة.

ثانياً : الفكر الاقتصادى الاشتراكى

ظهر عدد من المفكرين والكتاب ينددون بما أسفرت عنه الثورة الصناعية فى ظل نظام حرية التعامل من آثار اجتماعية ضارة ويطالبون بالعمل على إيجاد حل" المشكلة الإجتماعية " ويتقدمون بإقتراحات وحلول ويعتقدون بإنها كفيلة بإعادة التناسق والوحدة داخل المجتمع. وقد أطلق على هؤلاء الدعاة اسم الاشتراكيين Socialists نسبة إلى اهتمامهم بشئون المجتمع Society، وعرفت اتجاهاتهم المختلفة باسم المذاهب الاجتماعية الاشتراكية Socialism.

والاشتراكية مصطلح من المصطلحات التى لها عده معانى ، فهو يطلق أحياناً على مجرد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بأى صورة من الصور فتكون الاشتراكية نقيض لسياسة الحرية الاقتصادية كما تستخدم أحياناً للدلالة على تدخل الدولة لتحسين أحوال العمال والطبقات الفقيرة. بسن تشريعات اجتماعية" اشتراكية " تخف عنهم وتمنحهم بعض المزايا.[1]

وترجع بدايات الفكر الاشتراكى للاقتصادى سيموندى Simondede Sismondi و الذى يعتبر أول من كتب ونادى بالاشتراكية وذلك من خلال كتابه " المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسى" عام ١٨١٩، حيث اهتم فيه ب:

- كيفية تحقيق العملية الانتاجية
- كيفية توزيع الناتج القومى
- ضرورة تحقيق العدالة فى التوزيع.
- عدد عيوب المنافسة والتى من شأنها تحقيق أضرار جسيمة للطبقة العاملة سواء كان ذلك فى صورة انخفاض أجورهم بقصد تخفيض نفقة الانتاج، أو فى صورة انخفاض درجة الاشباعالتى يحصلون عليها نتيجة لارتفاع اسعار السلع والخدمات عن القدر الذى يسمح به دخلهم.

---

[1] د.أحمد فريد مصطفى – سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مرجع سابق – ص ١٧٧: ١٨٧

وقد رفض سيموندى فكرة عدم تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة لذا طالب الدولة بضرورة التدخل لحماية الطبقات الفقيرة ولعلاج اخطاء المنافسة الكاملة وايضاً للتخفيف من حدة الأزمات التى قد يتعرض لها الاقتصاد الصناعى.

وكان سيموندى من المفكرين الاشتراكيين الذين لا يؤمنون بالحرية الاقتصادية ، حيث رأى تصحيح الأوضاع الإقتصادية العالمية يتحقق عن طريق الإجراءات الاشتراكية على أن يتم ذلك بالتدريج، دون المساس بكرامة المواطنين حتى لا يؤدى ذلك إلى أضرار جسيمة ، لذا فقد طالب سيموندى الدولة بضمان حد أدنى من الاشباعات للأفراد دون أن يكون ذلك مصاحب بنظام الضمان الاجتماعى حيث أن هذا النظام لا يحافظ على كرامة الافراد.

كما ظهرت فى هذه الاثناء أراء أخرى تؤيد الاشتراكية وتنادى بإتخاذها مبدأ اقتصادى إلا أنها جميعاً لم تكن تخرج عن الاطار النظرى للفكر الاشتراكى لذلك أطلق عليها اسم اشتراكية المنبر. La socialism en chaier وقد كان فاجنر الاقتصادى الالمانى، رئيس هذه النزعة الاشتراكية النظرية ، وهذا المذهب بالرغم من أنه لم يدخل حيز التطبيق، الا انه استطاع أن يلفت نظر الشعوب إلى أهمية دور الدولة باعتبارها المحرك للنشاط الاقتصادى وايضاً للحضارة والرفاهية.

وهنا نتساءل عن حدود تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، حيث أن الأمر هنا يتعلق بالفصل بين مجالين أساسين:

- الأول والخاص بحدود نشاط الأفراد.
- الثانى ويتعلق بحدود نشاط الدولة.

فمن الصعب وضع خط فاصل تماماً بين الفرد والدولة ، أوبين الملكية الخاصة والملكية الجماعية. وهذا تحدده الافكار القائمة، او طبيعة النظام الاقتصادى المراد تطبيقه.

ومهما يكن من اختلاف الفكر الاشتراكى سواء الجانب النظرى منه أو الجانب التطبيقى، الا أنه قد وجد مجاله فى التطبيقات العملية ابتداءَ من نهاية القرن التاسع عشر وايضاً فى اوائل القرن العشرين ، حيث ظهرت التشريعات العمالية والتى تتضمن حماية مصالح الطبقة العاملة سواء فيما يتعلق بالتأمينات والضمان الاجتماعيه أو عدد ساعات العمل أو حدود الاجر إلى غير ذلك من المزايا الاشتراكية.

وقد أثرت تلك الاجراءات فى الاتجاهات المذهبية لبعض الدول،حيث أخذت حكوماتها تتبنى تطبيق الفكر الاشتراكى وهذا ما أطلق عليه اسم اشتراكية الدولة .

و يعتبر أهم تيارين فى الفكر الاشتراكى:

- الاشتراكية المثالية.
- الاشتراكية الواقعية.

(أ) الاشتراكية المثالية:

أن مذهب الاشتراكية المثالية، فى حقيقة الامر تيار فكرى فرنسى أستمد جذوره من الفلسفة اليونانية .فقد تصور أفلاطون الفيلسوف اليونانى حالة الدولة المثالية التى تستند على اشتراكية السلع (مشاع الاستعمال السلعى) كما ذكرنا ، وقد أدى هذا الاتجاه إلى ظهور العديد من المؤلفات والمقالات التى تنطوى على الافكار الاشتراكية والشيوعية ايضاً، حيث تبنى هذا الامر فى انجلترا فى عام ١٥١٦ المستشار توماس موريس Thomas Morus. وفى القرن الثامن عشر ظهرت كتابات مورلىMorelly احدهما بعنوان كتاب القوانين الطبيعية والاخر بعنوان التشكك فى تلك القوانين عام ١٧٦٨ كما ظهر فى عام ١٧٩٧ كتاب فرانسوا بابيف Francois Baboeuf والذى نشر فيه اراءه الشيوعية وفكرة المساواة المطلقة ، الا أن هذا الفكر الاشتراكى المثالى قد اعيد تجديده فى القرن التاسع عشر حيث اعتمدت حركة التجديد على قوة الافكار لاحداث التحولات المرحلية على مستوى العالم. فبالرغم من أنهم كانوا متشائمون فى الماضى من امكانية تطبيق هذا الفكر الاشتراكى الجماعى ، قدأصبحوا متفائلين بأمكانية تحقيق ذلك فى خلال المستقبل .

وقد كان رد الفعل لهذه الافكار ظهور تيارين من الفكر الاشتراكى المثالى هما :- التيار الاشتراكى التحكمى.

- التيار الاشتراكى التعاونى.

١- التيار الاشتراكى التحكمى :

يوضح تحليل أراء سان سيمون Saint Simon أن هذه الاشتراكية تعتبر الشكل الأول للاقتصاد الموجه والمنظم. وحيث أن الدورة الاقتصادية تنطوى على مراحل للركود والجهود قد تلى مرحلة التوسع والانتعاش الاقتصادى ، فإن الامر يصبح فى غاية الخطورة لو تركت تلك المشاكل للعلاج فى ظل الحرية الاقتصادية والتى سوف تعجز عن تحقيق مستوى معقول من التشغيل للموارد الاقتصادية.

وقد تبع هذا الاتجاه كل من أوجستينتيرىAugusit Thiery واوجست كونت Auguste Conte وغيرهم من المفكرين الذين حاولوا تعميق فكر سان سيمون ، وقد كانت ارائهم بمثابة المناداة بالجماعية حيث أنهم نظروا إلى الملكية الخاصة نظرة عدائية على اعتبار أنها تعطى لصاحبها الحق للحصول على ايراد دون أن يكون ذلك مصاحب لاى عمل يبذله . لذا اعتبروها امتياز يجب الغائة مع بقية الامتيازات المنوحة لفئة معينة من أفراد المجتمع ، حيث أن لها أضرار اجتماعية لانها سوف تندرج إلى ورثة المالك الاصلى بعد وفاته وبذلك تتأصل تلك الامتيازات لفئة جديدة لم تعمل شيئاً من أجل الحصول على هذا الحق المطلق الذى من شأنه زيادة حدة التفاوت الطبقى ، لذلك اعتقدوا أن الدولة هى المستحقة لان تكون الوارث الوحيد لجميع وسائل الانتاج وذلك لكى توجهها نحو النفع الاجتماعى.

٢- التيار الاشتراكى التعاونى :

يعتبر فوريير Fourier هو مؤسس هذا التيار الفكرى والذى يعتبر اسلوب أكثر ديمقراطية للتطبيق الاشتراكى لذا فقد أطلق عليه الاشتراكية التعاونية .

ويهدف هذا النوع من الفكر الاشتراكى إلى أحداث تحولات فى النظام القائم - وذلك عن طريق ارساء قواعد النظام التعاونى الجديد والذى لا يمكن ان تفسده المنافسة ولا الرغبة فى تحقيق أقصى ربحية ممكنة بل على العكس يهدف هذا النظام إلى تحقيق أقصى قدر من النفع العام بغض النظر عن دافع الربحية.

وقد حاول كتاب هذا التيار من الفكر الاشتراكى البحث عن الظروف المثلى التى تسمح بتحقيق هذا النظام.

وقد كان روبرت اوين Robert Owen من أشد المتحمسين لهذه الاراء ، فبالرغم من كونه أحد كبار الاثرياء فى ذلك الوقت (١٧٧١:١٨٥٨) حيث كان يمتلك شركات للغزل والنسيج فى اسكوتلندا ، الا أنه قد أنشأ العديد من المنشأت لصالح عماله.

إلا أن فوريير Fourier باعتباره مؤسس هذه الفكرة قد اراد أن يصل إلى تحقيق الوجود الفعلى للتعاونيات الكاملة والتى تستطيع أن توفر فرص عمل. ويقوم هذا النظام على اساس تجمع جميع العاملين فى شركة واحدة للاقامة فى منزل مشترك وذلك على هيئة مجموعات مستقلة من الرجال والنساء.

وهنا يتحقق وجود تجمع انتاجى يعيش فيه العمال عيشه مشتركة LaPhalanstere وبطبيعة الحال لم ولن يرى هذا النموذج النور حتى يومنا هذا .

وإذا نظرنا لهذا التيارفى مجموعة لوجدناه عبارة عن أفكار نظرية بحته يصعب تطبيقها فى الواقع العملى لانها لا تحرر الانسان من قيود حرية الوحدات الاقتصادية بل على العكس ترجعه إلى عالم العبودية للدولة.

(ب)الاشتراكية الواقعية : La Sacialismerealiste

ذكرنا سابقا أن الاراء الاشتراكية السابقة كانت اراء مثالية ونظرية بحته تبعدعن حيز التطبيق العملى للفكر الاشتراكى. فكانت الاشتراكية العملية أو الواقعية هى الإراء المنطقية التى وضعت موضع التنفيذ ، وهذه الافكار ظهرت وتبلورت على أيدى الكتاب الالمان مثل روديرتس Rodbertus ،لاسال Lassalle ، والاهم كارل مركس Kari Marx .

ويعتبر كارل ماركس بحق صاحب الفضل فى انتشار وسيادة الافكار الاشتراكية ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر، وذلك بصورة واسعة وعملية ، وربما يرجع ذلك إلى أن ماركس كان أول من وضع نظرية عن الانتاج فى التاريخ الالمانى ، فضلا عن أن ارائه لم تكن مجرد اراء فلسفية مماثلة للتيار السابق للاشتراكية، بل على العكس فقد وضع نموذج لتطوير العملية

الانتاجية فى اطار ظروف محددة. كما أنه يمثل أعنف هجوم على النظام الرأسمالى و المؤيدين له. [1]

ويعتبر ماركس من أهم المفكرين اللذين أثروا فى الفكر السياسى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٣)

أصدر كارل ماركس عدة مؤلفات فى الفلسفة والسياسة، ولكن أهمها هو كتابه عن رأس المال Des Kapital وصدر الجزء الأول منه فى عام ١٨٦٧ والثانى عام ١٨٨٥، والثالث والأخير بعد وفاته بمعرفة صديق عمره إنجلز فى عام ١٨٩٤.

وقد حاول ماركس وأتباعه أن يعطوا تفسيراً كاملاً لمختلف أوجه الحياة، بحيث إن ما جاء به فى الاقتصاد هو تطبيقاً جزئياً للنظريات الشاملة التى يدعو إليها. والواقع أن الفلسفة الماركسية تحتل مكان الصدارة من المذهب الماركسى، ولا يمكن فهم آرائه الاقتصادية بدون التعرض لهذه الفلسفة. ولذلك سنبدأ بالإشارة إلى بعض عناصر الفلسفة الماركسية، ثم نتناول أهم آرائه الاقتصادية.

الاقتصاد الماركسى:

على خلاف ما يتصوره الكثيرون، فإن الماركسية تنطوى على فلسفة أكثر مما تتناول قضايا اقتصادية. والمسائل الاقتصادية التى

---

[1] د. أحمد فريد مصطفى - د. سهير محمد السيد - تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه - مرجع سابق - ص ١٧٧: ص ١٨٧

تناولها ماركس خضع فيها إلى حد كبير لنظريته الفلسفية. وقد قام ماركس بنقد النظام الرأسمالى وبيان التناقضات فيه وتصوره لانهيار هذا النظام، ولكنه لم يتناول بالدراسة كيفية عمل النظام الاشتراكى بعد قيام الثورة الاشتراكية.

ويمكن أن نجمل أهم المسائل الاقتصادية التى تناولها ماركس فيما يلى: نظرية القيمة، ميل معدل الربح إلى التناقص، تركز رأس المال، الفقر العام والارتباط فى القطاعات المختلفة للاقتصاد. وهى مسائل تتصل كلها بفكرة جوهرية واحدة هى التناقضات فى النظام الرأسمالى وبيان أسباب انهياره.

١- **نظرية القيمة:** تطورت نظرية القيمة عند ماركس. ففى الجزء الأول من كتابه "رأس المال" نجده يأخذ بنظرية العمل فى القيمة فى حين نجده فى الجزء الثالث من الكتاب نفسه قد عدل بعض أفكاره.

ففي نظرية القيمة فى الجزء الأول من كتاب "رأس المال" يفرق ماركس بين عدة أمور **أولاً**: قيمة الاستعمال ويقصد بها منفعة السلعة لإشباع حاجات الإنسان، وهى شخصية لأنها تتوقف على الأفراد.

ثانياً: قيمة المبادلة، ويقصد بها قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى.

ويرى ماركس أن القيم التبادلية لسلعة ما لا بد أن تعبر عن أشياء مشتركة مساوية لها. ومعنى ذلك، أنه إذا كانت كميتان مختلفتان من سلعة القمح وسلعة الحديد متساويتين فى القيمة، فلا بد أنهما يحتويا

على كمية متساوية من شيء ثالث يكون مشتركاً بينهما ويسمح بالمقارنة بينهما. ولذلك، فإنه لا يمكن التعبير عن قيم هذه السلع إلا بمعرفة هذا الشيء الثالث وهو كونها ناتج العمل الإنسانى. ولذلك فالسلع ذات قيمة لأنها ناتج العمل الإنسانى، وهو الطابع الاجتماعى والمشترك بين جميع السلع. ولذلك فإن العمل هو الذى يفسر قيمة المبادلة، وهو أساس القيمة.

واهتمام ماركس بنظرية القيمة إنما يرجع أساساً إلى رغبته فى تفسير فائض القيمة الذى يحصل عليه الرأسماليون فى ظل النظام الرأسمالى.

يرى ماركس أن التبادل يختلف فى ظل الإنتاج الرأسمالى عنه فى ظل نظام الإنتاج البسيط. ففى ظل الإنتاج البسيط الذى لا يدخل فيه الرأسمالى، يبيع المنتج سلعته مقابل النقود ثم يستخدم هذه النقود للحصول على ما يلزمه من السلع الأخرى. وبعبارة أخرى فإن التبادل يأخذ هذه الصورة: **سلعة أ ← نقود ← سلعة ب**

ويحقق المنتج فائدة إذا كانت منفعة السلعة ب بالنسبة له أكبر من منفعة السلعة أ التى يبيعها.

أما فى ظل الإنتاج الرأسمالى، فالمنتج الحقيقى وهو العامل لا ينتج لحسابه وإنما لحساب الرأسمالى. ولذلك يأخذ التبادل صورة مختلفة تبدأ بشراء الرأسمالى عنصر العمل والمواد الأولية التى يستخدمها فى الإنتاج، ثم يبيعها فى السوق مقابل النقود. وعلى هذا فالدورة تبدأ بالنقود التى يستخدمها الرأسمالى فى شراء العمل والمواد الأولية،

وتنتهى بالنقود التى يحصل عليها مقابل بيع السلعة المنتجة. وتصبح صورة التبادل: **نقود ← سلع ← نقود**

ويحقق الرأسمالى فائدة إذا كانت النقود التى يحصل عليها أكبر من تلك التى يبدأ بها. ويرى ماركس أن مصدر الزيادة فى النقود التى يحصل عليها الرأسمالى فائض القيمة (surplus value) هى قدرة العامل على أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما استهلكه.

ويرى ماركس أن حصول الرأسمالى على فائض القيمة يعتبر استغلالاً للعامل، لأن العامل هو المنتج الوحيد، وحصول الرأسمالى على هذا الفائض ليس له ما يبرره سوى النظم الاجتماعية السائدة فى ظل النظام الرأسمالى.

وإذا نظرنا إلى نظرية القيمة عند ماركس فى الجزء الثالث من كتابه "رأس المال" الذى نشر بعد وفاته ، نجد أن ثمة تعديلاً قد لحق هذه النظرية. ولبيان هذا التعديل ينبغى أن نعرف بعض المصطلحات التى يأخذ بها ماركس:

- رأس المال المتغير Variable capital؛ وهو ما يدفعه الرأسمالى للعمال.
- رأس المال الثابت Constant capital؛ وهو ما يدفعه الرأسمالى كثمن للآلات والمواد الأولية.

- معدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال Exploitation rate؛ وهو النسبة بين فائض القيمة و رأس المال المتغير.
- معدل الربح Profit rate؛ وهو النسبة بين فائض القيمة و رأس المال الكلى الثابت والمتغير.
- التركيب العضوى لرأس المال Organic compositon of capital؛ وهو النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلى.

ونلاحظ فى هذه الاصطلاحات أن ماركس يطلق على أجور العمال "رأس المال المتغير" نظراً لأن العمل يزيد من قيمة السلعة التى يساهم فى إنتاجها. أما ثمن الآلات والمواد الأولية فإن ماركس يعتبرها من قبيل "رأس المال الثابت"، لأنها لا تضيف زيادة إلى قيمة السلعة التى تدخل فى إنتاجها وإنما تنقل قيمتها دون تغيير.

ومعنى ذلك أن ماركس قد أقر فى الجزء الثالث من رأس المال أن معدل التبادل لا يتوقف على العمل وحده، وإنما أيضاً على معدل الربح وذلك فى الأحوال التى يختلف فيها التركيب العضوى لرأس المال فيما بين الصناعات المختلفة. ونظراً لأن اختلاف التركيب العضوى لرأس المال يعتبر الحالة العادية للإنتاج، فإننا يمكن القول بأن ماركس قد عدل عن نظرية العمل فى القيمة إلى الأخذ بنظرة نفقة الإنتاج، أى أن القيمة أصبحت تتوقف عنده على العمل ومعدل الربح. أى إن رأس المال المستخدم (رأس المال الثابت) يؤثر أيضاً فى قيمة السلعة.

٢- **ميل معدل الربح إلى التناقص:** كان الاقتصاديون التقليديون يميلون إلى القول بأن الاقتصاد الرأسمالى يتجه نحو حالة من الركود ينخفض فيها معدل الربح بما يحول دون قيام استثمارات جديدة، وقد بنى معظم هؤلاء الاقتصاديون نتائجهم على أساس ظاهرتى تناقص الغلة وتزايد السكان. ولم يختلف ماركس عن هؤلاء الاقتصاديين فى الوصول إلى النتيجة نفسها بالقول بأن معدل الربح يميل إلى التناقص فى ظل النظام الرأسمالى. وإن كان قد استخدم فى ذلك أدوات التحليل الخاصة به.

فمعدل الربح عند ماركس – كما سبق أن رأينا – هو النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى الثابت والمتغير. ويفسر ماركس اتجاه معدل الربح إلى التناقص بأن الإنتاج الرأسمالى يتجه إلى زيادة نسبة رأس المال الثابت المستخدم فى عملية الإنتاج، وهذا يؤدى إلى انخفاض معدل الربح. وقد سبق أن رأينا أن ماركس يعتبر العمل المباشر هو مصدر فائض القيمة. وهذا ما يؤدى إلى اتجاه معدل الأرباح إلى الانخفاض المستمر.

٣- **تركز رأس المال Capital Concentration:** ويقصد بذلك أن النظام الرأسمالى يعرف ظاهرتين، الأولى أن المشروعات تتجه إلى استخدام وسائل إنتاجية أكثر رأسمالية (زيادة التركيب العضوى لرأس المال). وأما الظاهرة الثانية التى يعرفها النظام الرأسمالى فهى الاتجاه نحو تركز المشروعات فى عدد قليل من الوحدات الكبيرة ، وبعبارة

أخرى اتجاه النظام الرأسمالى نحو الاحتكار. وهكذا فإن النظام الرأسمالى يتميز عن النظم السابقة بزيادة تراكم رأس المال فضلاً عن أن الإنتاج يتركز بشكل مستمر فى عدد أقل من المشروعات الضخمة.

٤- **الفقر العام Pauperising:** كان الاقتصاديون التقليديون يرون أن الأجور تتحدد فى ظل النظام الرأسمالى عند الحد الأدنى اللازم للمعيشة ولا يمكن أن ترتفع عن ذلك. وقد ارتبط ذلك عندهم بنظريتهم فى السكان. وقد انتهى ماركس إلى النتيجة نفسها، وإن توصل إليها بتحليل مختلف. فعند ماركس يبقى النظام الرأسمالى العمال فى حالة فقر مستمر، ولا يمكن أن تزيد الأجور عن مستوى الكفاف. وقد ربط ماركس هذه النتيجة بتحليله لتطور النظام الرأسمالى. فهذا النظام يميل - كما سبق أن أشرنا - إلى زيادة رأس المال الثابت، وهذا من شأنه إنقاص الطلب على العمال. وبذلك يزيد عرض العمال على طلبهم مما يؤدى إلى انخفاض أجورهم باستمرار. ولذلك فإن الطبقة العاملة وهى تقوم بإنتاج الآلات ووسائل الإنتاج الرأسمالية فإنها تنتج فى الوقت نفسه الوسائل التى تزيحها من السوق وتجعلها زائدة عن الحاجة. وقد أدى استخدام الوسائل الرأسمالية فى الإنتاج الزراعى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الزراعيين الذين اضطروا إلى الهجرة إلى المدينة.

٥- **الترابط فى الاقتصاد:** قدم ماركس محاولة من أولى المحاولات التى تبين الارتباط فى القطاعات المختلفة للاقتصاد، وبذلك يكون - بعد كيناى Queney الفرنسى - من أهم رواد الحسابات القومية. فقد قسم

ماركس الاقتصاد إلى قطاعين، الأول لإنتاج السلع الرأسمالية، والثانى لإنتاج السلع الاستهلاكية. وأوضح بأسلوب رياضى بسيط كيف يرتبط القطاعان نتيجة لأن السلع الاستهلاكية – وهى إنتاج القطاع الثانى – توزع على استهلاك العمالة فى كلا القطاعين، فضلاً عن أن إنتاج السلع الرأسمالية – وهى إنتاج القطاع الأول – يستخدم أيضاً فى إنتاج القطاعين. وانتهى إلى أن التوازن يتحقق عندما تتساوى الأجور فى كلا القطاعين مع مجموعة إنتاج السلع الاستهلاكية فى القطاع الثانى، وأن إنتاج السلع الرأسمالية من القطاع الأول يعادل احتياجات القطاعين من الإحلال والتجديد.

ويمكن القول بأن هذا التحليل الذى استخدمه ماركس يمثل إشارة متقدمة إلى نماذج الترابط والتداخل الصناعى Interindustry. وبالفعل فإن الاقتصاديين الماركسيين المحدثين يعتبرون هذا العرض عند ماركس هو الأساس فى استخلاص جداول المنتج والمستخدم Input Output Tables.

تقييم أراء ماركس

نلاحظ أن بعض أفكار ماركس السابقة لا يمكن أن تكون صحيحة كلها فى الوقت نفسه، فهناك تناقض داخلى بين آرائه فى المسائل الآتية:

- ميل معدل الربح إلى الانخفاض.
- زيادة رأس المال الثابت.

- الفقر العام واستمرار الأجور عند حد الكفاف.

فهذه النتائج الثلاث التى انتهى إليها ماركس لا يمكن أن تكون صحيحة فى الوقت نفسه، إذ لا بد أن يكون أحدها على الأقل غير صحيح. ذلك أن زيادة رأس المال الثابت – وهى الظاهرة التى رآها "ماركس" معبرة عن تطور النظام الرأسمالى – لا بد أن تؤدى إلى زيادة الإنتاجية. فلا يوجد حافز لرجال الأعمال لاستخدام أساليب أكثر كثافة رأسمالية ما لم يرتبط ذلك بزيادة فى الإنتاج. أي يترتب على زيادة التركيب العضوى لرأس المال زيادة الإنتاج الكلى، وهذه الزيادة لا بد أن توزع إما على العمال وإما على الرأسماليين وإما على كليهما. وفى الحالة الأولى لا يمكن أن يظل الأجر عند مستوى الكفاف، وإنما لابد أن تزيد الأجور مع زيادة رأس المال الثابت. وفى الحالة الثانية، فلا بد وأن تزيد أرباح الرأسماليين. وهكذا فإنه لا يمكن أن تزيد كثافة رأس المال الثابت مع انخفاض معدل الربح وثبات الأجور فى الوقت نفسه. وهذا ما دعانا إلى القول بأن هناك تناقضاً داخلياً بين هذه الأمور الثلاثة ، فلا بد أن يكون أحدها غير صحيح.[1]

[1] د.حازم الببلاوى – دليل الرجل العادى الى تاريخ الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص٨٨.ص١٠٣

ثالثاً : النظام الاقتصادى الاشتراكى:

أن التجربة الاشتراكية والتى ظهرت تحت تأثير الافكار الاشتراكية، كان أول تطبيق عملى لها فى الاتحاد السوفيتى ١٩١٧بعد الثورة البولشفية حيث اسس المجلس الأعلى للاقتصاد القومى بسلطات واسعة من تخطيط ورقابة وتنظيم الاقتصاد السوفيتى بعد الثوره البولشفية . وكان من اهم قرارته لخفض الفوضى محاولة الوقوف ضد عمليات التأميم الاجبارى للمنشأت من قبل الجماهير الثائرة . ومن هنا ظهر نظام اقتصادى جديد – وان لم تتضح معالمة فى هذا الوقت – يختلف عن النظام الرأسمالى.[١]

وقد أمتد النظام الاشتراكى إلى ما يقرب من ثلث العالم فى منتصف القرن العشرين وخاصة منذ قيام الثورة الشيوعية فى الصين، وذلك حتى انهيار الشيوعية فى العقد الأخير من القرن العشرين.

وقد جاء النظام الاقتصادى الاشتراكى رد فعل لمساوىء النظام الراسمالى وخاصة الاضرار الناشئة عن الملكية الفردية و الاحتكارية كما ذكرنا و كمحاولة للقضاء على تلك العيوب .

ونعنى بالنظام الاقتصادى الاشتراكى ذلك النظام الذى تملك فيه الجماعة (ممثلة فى الدولة) الجزء الاكبر من عوامل الانتاج و الثروة فى المجتمع و تتولى ادارتها طبقا لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة حجم الدخل القومى و توزيعه بصورة اكثر عدالة .

---

[١] د. أحمد فريد مصطفى – د. سهير محمد السيد – مرجع سابق – ص ١٧٧:ص ١٨٧

و للنظام الاشتراكى بهذه الصورة عنصران اساسيان هما الملكية العامة للجزء الغالب من عوامل الانتاج ، والتخطيط القومى الشامل للاقتصاد.
و الواقع ان هذا التعريف الشائع للنظام الاشتراكى فى صورته العامة ، ذلك ان النظام الاشتراكى تختلف و تتعدد حسب درجة تملك الدول لعوامل الانتاج و تطبيقها لمبدا التخطيط الاقتصادى الشامل.
ويرجع التفكير فى النظام الاشتراكى و الملكية الفردية الى فترات زمنية بالغة القدم قبل الميلاد حيث يحدثنا افلاطون فى كتابة (الجمهورية)عن اضرار الملكية و خاصة بالنسبة للحكام و الحراس فى الدولة . كذلك نجد ان توماس مور فى كتابه (يوتوبيا) فى بداية القرن السادس عشر يهاجم الملكية الفردية ويقيم بدلا منها ملكية شيوعية .
و يتم تحقيق الاسس الرئيسية للاقتصاد الاشتراكى وهو الملكية الجماعية لعوامل الانتاج و التخطيط القومى الشامل بعدة طرق و اساليب تختلف باختلاف ظروف كل دولة على حدة ، فبعض الدول تلجا الى التطبيق الفورى و الثورى لهذه الاسس بمصادرة الملكية و بادارة الاقتصاد القومى فى خطة تعم اوجه النشاط المختلفة فى المجتمع. وقد تلجا بعض الدول الاخرى فى تطبيقها الاشتراكى الى اسلوب تدرجى و اقل ثورية. ويكون ذلك بتاميم– مقابل تعويض عادل – للصناعة و المشروعات الرئيسية فى الاقتصاد . ويأتى هذا التاميم تدريجياً ليشمل مزيد من المشروعات فى فترات زمنية تالية .
وقد يبدا التخطيط الاقتصادى ليشمل خطط اقتصادية جزئية لمشروعات صناعية وزراعية ،ثم يتطور الامر بعد ذلك الى الخطة الشاملة .

وباحلال الملكية الجماعية و التخطيط الشامل ، فان افكاراً مثل المنافسة و قوى العرض و الطلب و جهاز الاثمان لتوجيه الموارد و حافز الربح الشخصى تصبح كلها لا وجود لها فى الاقتصاد الاشتراكى . فبدلا من المنافسة بين المشروعات يكون هناك التنسيق المتكامل بينها . ويتم تخطيط و تنفيذ المشروعات وتوجيه الموارد عموماً فى المجتمع وفقاً لاهداف عينية مادية ، وليست نقدية ولا يكون الربح الشخصى هو الهدف ولكن تحقيق و انجاز الانتاج هو الهدف و هكذا تختلف ملامح النظام لاقتصادى الاشتراكى عن النظام الراسمالى .[1]

[1] د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى) - مرجع سابق - ص ١٢٥:١٢٧

تذكر أن

- أدى ظهور مساوىء النظام الرأسمالى إلى ظهور مفكرين أقتصاديين يطالبون بتدخل الدوله فى النشاط الاقتصادى كما ظهرت النقابات المره الاولى.
- ظهرت الاشتراكيه كمصطلح وأفكار لتدل على تدخل الدوله فى الاقتصاد.
- هناك تيارين فى الفكر الاشتراكى هما الاشتراكيه المثاليه و الاشتراكيه الواقعيه.
- تناولت كتابات كارل ماركس عده مسائل أقتصاديه وهى نظرية القيمة وميل معدل إلى التناقص وتركيز رأس المال والفقر العام و الترابط بين القطاعات المختلفة للاقتصاد.

– يقوم النظام الاقتصادى الاشتراكى على عنصران أسياسيان هما الملكيه العامه لعوامل الانتاج و التخطيط القومى الشامل للأقتصاد.

تطبيقات الفصل السادس

١- وضح بالشرح الفرق بين الاشتراكيه المثالية و الاشتراكيه الواقعيه.

٢- تعتبر نظرية القيمة وميل معدل الربح إلى التناقص من اهم افكار ماركس الاقتصادية. أشرح ذلك.

٣- أشرح بالتفصيل المناسب اسس النظام الاشتراكى.

٤- ضع علامة ✓ أو × مع ذكر سبب الصحه أو الخطأ.

أ- أدى ظهور مساوى النظام الراسمالى إلى المناداه بتدخل الدوله فى النشاط الاقتصادى .

ب-حدد كارل ماركس قيمة الاشياء بقيمه العمل الداخل فيها .

ت-تحدد الأجور بالمستوى اللازم للمعيشة عند ماركس على عكس الاقتصادين التقليدين.

ث-يقوم النظام الاشتراكى على الملكية العامه لعوامل الانتاج و التخطيط الاقتصادى.

الفصل السابع

الفكر الاقتصادي نهايه القرن التاسع عشر وبدايه القرن العشرين

أولا :المدرسة الحدية

- نشأة المدرسة الحدية
- الإطار الفكرى للمدرسة الحدية

ثانيا : الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى

- الظروف الاقتصاديه التى سبقت ظهور الفكر النيوكلاسيكى
- مبادى الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى

أولا : المدرسة الحدية

- نشأة المدرسة الحدية

لقد ظهرت المدرسة الحدية Marginal School فى وقت واحد تقريباً فى كل من إنجلترا والنمسا وسويسرا، وعلى يد ثلاثة من الكتاب الاقتصاديين، لقد ظهر فى إنجلترا وليم ستانلى جفونز William Stanley Jevons (١٨٣٥-١٨٨٢)، وظهر فى النمسا كارل منجر Carl Menger (١٨٤٠-١٩٢١)، كما ظهر فى سويسرا ليون فالراس LèonWalras (١٨٣٤-١٩١٠) ، و لم يتأثر أى منهم بالكتاب الآخرين فيما نادى به من أفكار اقتصادية، ومع ذلك فقد انتهوا جميعاً فى بحثهم الاقتصادى إلى نفس النتائج الاقتصادية. ويمثل هؤلاء الثلاثة الجيل الأول من رواد النظرية الحدية. كما أن هرمان جوسن كان أول كاتب عمل على "تطوير" الأفكار التى نادى بها الرواد الثلاثة.

لقد كان الطابع المميز لفكر جفونز هو أنه يمكن رد قوانين الاقتصاد إلى بضعة مبادئ تصاغ بمصطلحات رياضية، ويتعين استخلاص هذه المبادئ من مشاعر اللذة والألم، وأن علم الاقتصاد يجب أن يكون رياضياً، ذلك أنه يهتم أساساً بالكميات الاقتصادية.

وترجع شهره كارل منجر إلى النظرية الشخصية Subjective theory التى نادى بها فى تحديد القيمة فى مؤلفه الأول عام ١٨٧١،

وكذلك إلى بحثه فى أنواع السلع الاقتصادية، وهى الفكرة التى كانت أساس نظريته القيمة.

وأما ليون فالراس فإنه يستند هو الآخر إلى فكرة اللذة والألم كما فعل جفونز، إلا أن فالراس استخدم الأسلوب الرياضى أيضاً فى شرح النظرية البحتة بصورة أكثر إتقاناً من جفونز، كما نجح فالراس فى التعبير عن إمكانية قياس المنفعة قياساً عددياً، وفى العلاقة الصحيحة بين المنفعة والطلب، وفى وضع المعادلات الرياضية المعبرة عن أقصى الإشباع بالنسبة للفرد المستهلك، وفى العلاقة بين أسعار السلع وكمياتها أو ما يعرف "بمعادلة الميزانية Budget equation".

بيد أن المدرسة الحدية لم تقف عند حد الكتاب الاقتصاديين الذين وضعوا أسسها (جفونز ومنجر وفالراس) وشكلوا جيلها الأول، فكان لها أنصار جدد ليشكلوا الجيل الثانى لهذه المدرسة. ففى سويسرا كان فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto العالم الاقتصادى والاجتماعى، خليفة فالراس فى تطبيقات النظرية الحدية. أما فى النمسا فقد تبع المدرسة الحدية مفكرون عديدون فى مقدمتهم فون فايزر Von Wieser وبوهم بافرك Bohm Bawerk.

ومن الصعب وصف فكر هؤلاء الكتاب الاقتصاديين بأنه "مدرسة" قائمة بذاتها ولها طابعها المميز عن المدارس الأخرى ، ذلك لأن هؤلاء الكتاب لم يأتوا بجديد فى الفكر الاقتصادى حول المسائل الاقتصادية المختلفة، إذ توصلوا إلى نفس النتائج التى كانت معلومة

من قبل. غير أن إسهام رواد هذه المدرسة الحدية يتمثل فى أنهم جاءوا بطريقة جديدة فى التحليل، واستخدموها فى دراسة مختلف الموضوعات الاقتصادية. لقد شاعت هذه الطريقة بين الاقتصاديين، واتخذوها جميعهم أساساً لأبحاثهم الاقتصادية. ومن هنا يمكن اعتبار "رواد الفكرة الحدية" على أنهم يشكلون مدرسة ذات طابع خاص.

ويرجع تسمية هذه المدرسة باسم "المدرسة الحدية" إلى أنها أقامت تحليلها على "فكرة الحدية" concept of the margin، وتطبيقها على المنفعة لتبرز فكرة المنفعة الحدية، أى منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة (فى مجال نظرية القيمة)، وعلى الإنتاجية لتبرز فكرة الإنتاجية الحدية، أى إنتاجية الوحدة الأخيرة من العنصر الإنتاجى (فى مجال نظرية التوزيع) غير أن المدرسة الحدية تسمى أيضاً "بالمدرسة الرياضية" لأن جفونز وفالراس طبقاً طريقة رياضية فى البحث الاقتصادى القائم على الفكرة الحدية.

وفى هذا الضوء، يمكن تقسيم رواد النظرية الحدية إلى مجموعتين متميزتين: مجموعة تمثل "المدرسة الرياضية" Mathematical School وعلى قمتها جوسن وجفونز وفالراس ، ومجموعة تمثل المدرسة النمساوية Austrian School وعلى قمتها منجر وفيزر وبوهم بافرك. بيد أنه مهما اختلفت طريقة معالجة النظرية

الحدية بين المدرستين الرياضية والنمساوية إلا أنه يجمع بينهما إطار فكرى عام للمدرسة الحدية. [1]

- الإطار الفكرى للمدرسة الحدية

لقد أقام الاقتصاديون الحديون دعائم تحليلهم النظرى باتخاذ فكره الحدية أساساً فى تحديد قيم السلع، ثم أنتقلوا من تطبيق هذه الفكره على القيمة إلى تطبيقها على ظاهرتى التوزيع والاستهلاك،و ذلك بالاعتماد علي ما يسمي "الرجل الاقتصادى" Economic Man، أى ذلك الرجل الذى يفترض فيه ألا يخضع فى سلوكه الاقتصادى إلا للدوافع الاقتصادية وحدها، وبالتالى يستبعد أى دافع آخر غير اقتصادى فى التأثير على سلوكه. ويتمثل هذا الدافع الاقتصادى فى "المصلحة الذاتية" للفرد، بمعنى أنه يسعى لتحقيق أكبر نفع أو لذة ممكنة عن طريق بذل أقل مجهود أو تحمل أقل ألم ممكن.

أولاً: القيمة

قام الرواد الحديون بمحاولة الإجابة عن تساؤل هام هو: ما هى العوامل المحددة لقيم السلع فى الأسواق؟ لقد أجاب هؤلاء علي التساؤل بأن قيمة أى سلعة إنما تتوقف على المنفعة الحدية Marginal utility التى يحصل عليها الفرد من استخدام أو استهلاك السلعة. و المقصود "بالمنفعة" فهو قدرة السلع على إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة

---

[1] د.حسين عمر – تطور الفكر الاقتصادى قديما و حديثا و معاصرا – مرجع سابق – ص٥٢٢ :٥٣٣.

بسبب صفات السلع ، وأما المقصود "بالحدية" فهو ما يتصل بالوحدة الحدية أو الأخيرة من السلعة.

ولتوضيح فكرة المنفعة الحدية في إطار التحليل النظرى للحديون الأوائل، هناك ثلاثة أمور ذات صلة: قانون تناقص المنفعة الحدية، العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع، قانون الإحلال، كما يتضح فيما يلى:

(أ) قانون تناقص المنفعة الحدية:

تقرر النظرية الحدية أن الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع، وأن السبيل إلى إشباع هذه الحاجات هو إنتاج مختلف السلع والخدمات ذات القدرات الإشباعية المختلفة باختلاف صفات هذه السلع والخدمات. كما تقرر النظرية أن الحاجة تكون ملحة جداً قبل بدء إشباعها، إلا أنه كلما زاد عدد وحدات السلعة التى يستخدمها الفرد فى إشباع حاجة معينة، قل تدريجياً إلحاح تلك الحاجة وتناقص مقدار المنفعة التى يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة. وعلى العكس، كلما تناقص عدد وحدات السلعة التى تشبع حاجة معينة، زاد تدريجياً إلحاح تلك الحاجة وتزايد مقدار المنفعة التى يحصل عليها الفرد من كل وحدة من وحدات السلعة. هذا هوقانون تناقص المنفعة الحدية.

(ب) العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع:

ومما تقدم يبدو واضحاً أن ثمة ارتباطاً قوياً بين ندرة السلع ذات القدرات الإشباعية المختلفة وبين درجة الإشباع التى يصل إليها الأفراد فى استخدامهم أو استهلاكهم لهذه السلع. يعنى ذلك أنه إذا كانت السلعة نادرة بدرجة كبيرة، وبالتالى كان عدد وحدات السلعة التى يستخدمها الفرد بغرض الإشباع قليلاً، تظل المنفعة الحدية للسلعة عند مستوى مرتفع (أى أن درجة الإشباع تكون كبيرة عند حد الاستهلاك). وعلى العكس، إذا كانت السلعة متوافرة بدرجة كبيرة، وبالتالى كان عدد الوحدات التى يستخدمها الفرد منها كبيراً، تتدنى المنفعة الحدية للسلعة لتصبح عند مستوى منخفض (أى أن درجة الإشباع تكون قليلة عند حد الاستهلاك). وهذا هو التطبيق العملى لقانون تناقص المنفعة الحدية.

(جـ) قانون الإحلال:

فى ضوء ما سبق فإن المنفعة الحدية تتناقص بينما تظل المنفعة الكلية فى تزايد مطرد، كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة أو المستهلكة من أية سلعة. قد تكون المنفعة الحدية للسلعة كبيره ، كما هو الحال بالنسبة لسلعة كالماس، بسبب ندرتها الكبيرة، بينما تكون المنفعة الحدية لسلعة أخرى كالماء منخفضه بسبب وفرتها الكبيرة، وذلك رغم أن المنفعة الكلية لسلعة الماس – بالنسبة لأى فرد – قد تكون أقل بكثير من المنفعة الكلية لسلعة الماء. هذه المنفعة التى

يحصل عليها الفرد من الوحدة الأخيرة من السلعة هى التى تحدد قيمة هذه السلعة بالنسبة للفرد.

هنا يثور تساؤل هام: إذا كانت الوحدات السابقة على الوحدة الحدية أى الأخيرة من السلعة تحقق للفرد منفعة مرتفعة عن منفعة الوحدة الأخيرة، فكيف تتحدد قيمة كل الوحدات على أساس منفعة هذه الوحدة الأخيرة؟ لقد أجاب الحديون عن ذلك بأن ثمة قانون آخر، وبموجبه يمكن لأية وحدة من وحدات السلعة أن تحل محل أية وحدة أخرى، طالما أن جميع وحدات السلعة متجانسة، لها كلها نفس الصفات وهذا هو "قانون الإحلال". وما دام الأمر كذلك، تكون لجميع وحدات السلعة قيمة موحدة، بما أن كل وحدة منها لا تختلف فى شيء عن الوحدات الأخرى، ولأن كلاً منها يمكن أن يحل محل أية وحدة أخرى بلا أدنى تمييز.

نخلص مما تقدم إلى أن النظرية الحدية تتناول أمرين فى تفسير القيمة:

الأمر الأول : هو القدرة الإشباعية للسلع والخدمات.

الأمر الثانى : هو ندرة السلع القادرة على الإشباع (والمقصود بندرة السلع هو محدودية الكميات المتاحة منها بالنسبة للطلب عليها).

ومنهما يمكن الخروج بفكرة المنفعة الحدية التى تحدد قيمة السلعة من وجهة نظر الفرد المستهلك. لقد أزالت هذه النظرية الحدية لبساً، طالما راود أذهان المفكرين الاقتصاديين من قبل: كيف لا يكون للهواء أية قيمة فى السوق رغم نفعه الكبير للإنسان؟ والرد على ذلك أن الهواء لا

يتسم بالندرة، نظراً لتوافره بكميات كبيرة جداً، وبالتالى فإن المنفعة الحدية للهواء تكون مساوية للصفر، رغم أن منفعته الكلية كبيرة. وبما أن القيمة السوقية لأية سلعة تتوقف على منفعتها الحدية، أى منفعة الوحدة الأخيرة منها، وأنه بالنسبة للهواء فإن منفعته الحدية تساوى الصفر، فلن تكون للهواء قيمة سوقية.

ثانياً: التوزيع:

ويتطرق رواد النظرية الحدية من تطبيقها على القيمة إلى تطبيقها على ظاهرة التوزيع، إذ أوضحوا أن العائد أو المكافأة التى يحصل عليها كل عنصر إنتاجى نظير إسهامه فى إنتاج أية سلعة إنما تتوقف على الإنتاجية الحدية لهذا العنصر، والمقصود بها هو ما يضاف من إنتاج نتيجة لإضافة الوحدة الحدية (الأخيرة) من وحدات هذا العنصر.

وهكذا فبتطبيق الفكرة الحدية فى مجال التوزيع – ونعنى بذلك توزيع قيمة الناتج على عناصر الإنتاج التى أسهمت فى إنتاجه – فإن "أجر" العمل هو المكافأة التى يتقاضاها عنصر العمل نظير مساهمته فى العملية الإنتاجية ويتحدد هذا الأجر بالإنتاجية الحدية لعنصر العمل، أى بإنتاجية الوحدة الحدية (الأخيرة) من هذا العنصر، أو بتعبير آخر بإنتاجية العامل الحدى (الأخير) الذى يضاف إلى عملية الإنتاج. وينطبق ذات التحليل أيضاً على عنصر رأس المال ، إذ يتحدد سعر الفائدة (سعر استخدام رأس المال كعنصر إنتاجى) بالإنتاجية الحدية

لرأس المال، أو بتعبير آخر على أساس الإنتاجية التى تعود على المنظم من استخدامه للوحدة الحدية (الأخيرة) من وحدات عنصر رأس المال.

ثالثاً: الاستهلاك:

طبق رواد النظرية الحدية على ظاهرة الاستهلاك أيضاً. إذ أوضحوا أن المستهلك الفرد يستهدف دائماً تحقيق أكبر إشباع كلى ممكن من إنفاقه لدخله النقدى المحدود بدافع من المصلحة الذاتية، إلا أنه فى إنفاقه لدخله المحدود على إشباع حاجاته، فإنه يأخذ فى اعتباره الحاضر والمستقبل أيضاً، بمعنى أنه ينفق جزءاً من دخله على شراء السلع فى الوقت الحاضر، ويرجئ إنفاق الجزء المتبقى من الدخل فى لمستقبل. وبما أن الامتناع عن الإنفاق فى الوقت الحاضر هو الادخار، فإن المستهلك الفرد عادة ما يوزع دخله الحاضر بين الاستهلاك والادخار، طالما أن الادخار هو تخصيص جزء من الدخل الحاضر لإشباع حاجات المستقبل.

أما عن الجزء من الدخل الحاضر الذى يوجهه المستهلك للإنفاق على الاستهلاك، فإنه يستهدف من وراء ذلك الحصول على أكبر إشباع كلى ممكن من إنفاقه لهذا الجزء من دخله فى الوقت الحاضر. ومن ثم فإن المستهلك يوزع هذا الجزء من دخله الحاضر – وهو الجزء الموجه للإنفاق على شراء السلع من أجل إشباع حاجاته الاستهلاكية – بحيث يحقق هدف الحصول على أكبر إشباع ، أو أكبر

منفعة ، من جراء هذا التوزيع وهذا ما ينطوى على أن المستهلك سوف يستبدل النقود بوحدات من أية سلعة إلى الحد الذى تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذه السلعة – محسوبة بوحدات النقود – مع سعرها النقدى فى السوق وهنا يصل المستهلك إلى وضعه الأمثل ، أو ما يعرف بالوضع التوازنى بالنسبة لسلعة واحدة.

أما بالنسبة لأكثر من سلعة، فإن المستهلك سوف يشترى المزيد من جميع السلع التى وقع اختياره على شرائها من دخله المحدود إلى الحد الذى تحقق عنده الوحدات الأخيرة من هذه السلع إشباعات أو منافع تتناسب مع أسعارها. وهنا يصل المستهلك إلى وضعه الأمثل أو التوازنى الذى يحقق له أكبر إشباع أو أكبر منفعة من وراء شراء وحدات مختلفة من مجموعة كاملة من مختلف السلع (وهى ما يطلق عليها اسم "المجموعة التوازنية"). وفى هذا الوضع التوازنى أيضاً تكون المنافع الحدية للوحدات النقدية الأخيرة التى ينفقها المستهلك على مختلف السلع متساوية فى جميع الاستعمالات. وتعبر المعادلة الآتية عن هذا الوضع التوازنى:

$$\lambda = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}}$$

ولا بد أن تتحقق هذه المعادلة لأنه لو حصل المستهلك على منفعة حدية من السلعة (أ) أكبر من المنفعة الحدية من السلعة (ب) لكل وحدة من وحدات الإنفاق، فسيحصل المستهلك على منفعة أكبر،

لو أنه نقل جزءاً من دخله من الإنفاق على السلعة (ب) إلى الإنفاق على السلعة (أ). أما المنفعة الحدية التوازنية للوحدة من وحدات الإنفاق (λ) فإنها تسمى بالمنفعة الحدية للنقود (أو الدخل)، وهى التى تكون متساوية فى جميع استعمالات النقود فى الإنفاق على شراء السلعة (أ) أو السلعة (ب) أو غيرها من السلعة التى تدخل ضمن "المجموعة التوازنية".

السياسة الاقتصادية للمدرسة الحدية

يؤمن رواد المدرسة الحدية بأن الحرية الاقتصادية هى التى تؤدى إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن أو أكبر منفعة ممكنة، ذلك أن كل مستهلك فرد هو أكثر الناس دراية بحاجاته المتعددة وأولويات هذه الحاجات فى سلم تفضيله، ومن ثم يمكن لهذا المستهلك الفرد أن يوزع دخله النقدى – فى حرية تامة – على النحو الذى يستطيع معه أن يحصل على أكبر إشباع ممكن، وأى تدخل خارجى فى توزيعه لدخله النقدى سينحرف به عن تحقيق هدفه المنشود من هذا التوزيع. ولهذا نادى الحديون بضرورة عدم تدخل الدولة إلا فى بعض المجالات المعروفة من قبل لدى الكتاب الكلاسيك.

و قد أفترض التحليل الاقتصادى الذى قام به رواد النظرية الحدية فرضاً أساسياً هو وجود مجتمع يسوده النظام الرأسمالى. وعلى ذلك فإن هذا التحليل يقوم على افتراض الملكية الفردية، وحرية الأفراد فى ممارسة النشاط الاقتصادى، والمنافسة الكاملة.

تقييم المدرسة الحدية

من المشاهد أن تأثير المدرسة الحدية لا يزال مستمراً حتى وقتنا الحاضر، وما زال الكتاب الاقتصاديون يطبقون طريقة هذه المدرسة فى البحث الاقتصادى. ومع ذلك فهناك بعض الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة، ونجملها فيما يلى:

١-عدم انطباق النظرية الحدية على واقع السلوك الاقتصادى

تتركز نظرية سلوك المستهلك، كما قدمنا، حول فكرة الحدى، أى على المنفعة الحدية للسلعة فى مختلف الاستعمالات وعلى تناقص هذه المنفعة. وهنا نعود إلى قانون تناقص المنفعة الحدية، وهو أساسياً فى الطلب، حيث يقول القانون "إنه إذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها، فإن أية زيادة فى معدل استهلاك سلعة ما من شأنها أن تقلل من حدة الطلب على أية وحدات إضافية منها، بمعنى أنها تقلل من منفعة السلعة عند الحد". وبوجه عام ينطبق هذا القانون على كافة السلع، ألا أن هناك بعض القيود الهامة التى ترد عليه.

أ- مقولة أن الأشياء الأخرى لا بد أن تبقى على حالها، وهو فرض أساسى، لصحة انطباق هذا القانون. ذلك أنه إذا كان للأشياء الأخرى أن تبقى على حالها، فلا بد أن يجرى استهلاك سلعة ما فى نفس الظروف المحيطة بالفرد المستهلك، فضلاً عن ثبات دخله النقدى.

ب- لكى يسرى قانون تناقص المنفعة الحدية، لا بد ألا تتولد لدى الفرد المستهلك رغبة أخرى عند الاستهلاك ، بمعنى أنه إذا كان الفرد يستشعر أن ظمأه للشراب يتزايد بزيادة ما يتناوله من الأطعمة إلى جوار الشراب، فمن المحتمل أنه كلما أفرط فى الطعام، زادت رغبته فى الشراب. وفى مثل هذه الحالة أيضاً فإن ظاهرة الاستهلاك على هذا النحو تتمشى مع قانون آخر هو "قانون تزايد المنفعة الحدية".

ت- أذا سلمنا بأن قانون تناقص المنفعة الحدية ليس عليه ما عليه من مآخذ، فإن نظرية سلوك المستهلك، فى صورتها العامة، لا تنطبق على الواقع من ناحيتين هامتين:

<u>أولاً</u>: لا يبدو أن أى مستهلك حكيم يهتم بإجراء تلك التعديلات الدقيقة عند الحد. كما أن الطبيعة الإنسانية لا تهتم عادة بالأشياء الصغيرة جداً. ومن المشاهد أنه مهما أمعن الفرد المستهلك فى التدبير فى إنفاق موارده المحدودة على شراء سلع الاستهلاك، فإنه لا مناص من أن يضع حداً فاصلاً تحكمياً بين ما يرغب فى شرائه من السلع وبين ما يعرض عنه. وعلى ذلك يصح القول بأن المستهلك لا يمكن أن يصل إلى وضعه التوازنى تماماً، حتى ولو كانت حاجاته وظروفه فى السوق باقية على حالها دون تغيير.

<u>ثانياً</u>: من المتوقع عادة أن تحدث تغيرات ضئيلة متكررة فى السعر (وغالباً فى الدخل)، وإذا كان المستهلك يسلك سلوكاً رشيداً حقاً

– كما تنص النظرية فى أحد فروضها الأساسية – فإنه لا بد أن يعيد النظر فى خطة إنفاقه وفى مشترياته على الدوام، واضعاً نصب عينيه استخدام نقوده بأفضل طريقة ممكنة فى كل الأوقات، ومع ذلك يحدث عملياً أن المستهلك يميل إلى وضع قائمة بمشترياته المعتادة، أى تلك التى يجريها بصفة متكررة كل أسبوع، والتى سوف لا يغير فيها، إلا إذا تغيرت الظروف بشكل واضح وعلى ذلك فقد يميل كثير من المشتريات إلى الاستناد إلى حكم العادة المتأصلة. ومن ثم لا يطرأ عليها أى تغيير إلا فى فترات متباعدة، بحيث يمكن لهذا التغيير فى خطة الشراء أن يتسق مع التغيرات الهامة فى ظروف السوق.

٢ – تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادى

هناك ظاهرة أبرزها جيمس ديوزنبرى فى شرح سلوك المستهلك، وهى أن الفرد قد لا يتأثر، فى سلوكه الاستهلاكى بالرغبة فى إشباع حاجاته الذاتية بقدر ما يتأثر بالعادات الاستهلاكية للأفراد الأخرين فى المجتمع الذى يعيش فيه أو فى المجتمعات الأخرى. وهذه العلاقة تنبعث من الرغبة فى التقليد عن طريق الاستهلاك "المظهرى". ويعرف ديوزنبرى "أثر التقليد" Demonstration effect بأنه عندما يكون الناس على صلة بالسلع العليا أو النماذج الاستهلاكية العليا، بالأشياء والأساليب الجديدة لإشباع الحاجات القديمة، فإنهم سيشعرون بعد قليل بنوع من عدم الرضا والاقتناع. ومن ثم فإن معرفة هؤلاء الناس تصبح واسعة الأفق، وتثار فى نفوسهم رغبات جديدة. وهنا فإن الميل

للاستهلاك يرتفع إلى أعلى، وإذا صح هذا التحليل، فإن أثر التقليد قد يؤثر فى الاختيار بين الاستهلاك والادخار إلى حد بعيد، ويعنى ذلك أن مقدار المدخرات التى يقوم بها الفرد لا يتوقف على مستوى دخله الحقيقى فحسب، بل أيضاً على النسبة بين مستوى دخله ومستوى الدخل الأعلى للأناس الآخرين الذين قد يكونون على صلة به فى حياته ومعيشته.

٣-عدم وجود الرجل الاقتصادى فى الواقع

ذكرت المدرسة الحدية أنه يمكن استخلاص القوانين الاقتصادية بالنظر إلى "رجل اقتصادى" يخضع فى سلوكه للدوافع الاقتصادية، ولا يستجيب فى ذلك إلا للمنطق الدقيق على أساس الموازنة بين الآلام والمنافع. غير أن بعض الاقتصاديين قد اعترضوا على هذا التحليل بمقولة أن الإنسان لا يوجد معزولاً عن بيئته، وأن هذا الرجل الاقتصادى المجرد لا وجود له فى الواقع، وأن كل فرد يتأثر بالنظم القائمة فى البيئة التى يعيش فيها.[١]

[١] د.حسين عمر – تطور الفكر الاقتصادى قديما و حديثا و معاصرا – مرجع سابق – ص٥٢٢ :٥٣٣

ثانيا : الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى

- الظروف الاقتصاديه التى سبقت ظهور الفكر النيوكلاسيكى

أ- الثورة الصناعيه الثانية:

تمثلت الثورة الصناعيه الثانيه فى اختراع الكهرباء واستخدامها على نطاق واسع كقوة محركه وذلك إعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر قريباً ، فكان لها اثار كبيرة فى نمو الصناعة وتطور المجتمع الصناعى باوروبا الغربيه على النحو التالى:

١- فى المرحله السابقه من التصنيع كان الفحم مصدر الطاقه ويستخدم لتوليد البخار الذى يحرك الالآت البخاريه ، وكانت إستخدامات قوة الآلة محدودة اذا قورنت بما فتحته الكهرباء من افاق . فقد استخدمت الكهرباء فى تسيير الالآت ، وفى وسائل النقل وفى المواصلات السلكيه واللاسلكية ، كما استخدمت فى عمليات كيميائيه صناعيه مثل صناعات الصلب والالومنيوم والنتيروجين وكذلك فى تنقيه النحاس وغيره من المعادن .

٢- بعد ان كانت المصانع تقام فى مناطق استخراج الفحم او بالقرب منها ، تحررت من هذا القيد لآن الكهرباء يمكن توليدها من مصادر متعددة ويمكن نقلها من مكان توليدها إلى مكان استخدامها بتكلفه أقل بكثير من حالة الفحم ، وبذلك انتشرت المناطق الصناعيه وتعددت

٣- ساهمت الكهرباء فى زيادة وتحسين إنتاج الصلب والحديد مما أدى انخفاض ثمنهما ، وباعتبارهما من مستلزمات الانتاج الاساسيه فقد سمح هذا التطور بتزايد الانتاج الصناعى وإنخفاض ثمنه .

٤- ظهرت امكانية إنتاج سلع صناعية جديدة لم تعرف من قبل كمواد الصباغة والنتروجين التى اصبحت تستخدم كمدخلات لصناعات أخرى كالمنسوجات والاسمدة فأزداد بذلك التكامل والتشابك بين الانشطه الانتاجيه المختلفه.

٥- جعلت الكهرباء توسع نطاق الانتاج ممكناً واتجهت المشروعات الصناعيه نحو كبر الحجم فكان هذا كان إيذاناً ببداية التحول من الرأسمالية التنافسية (عدد كبير من المشروعات المتنافسه صغيرة الحجم) إلى الرأسمالية الاحتكارية (تركز الصناعة فى عدد قليل من المشروعات كبيرة الحجم).

أى ان القرن التاسع عشر قد شهد مرحلة اكتمال النضج بالنسبه للنظام الرأسمالى. وقد تمثل ذلك فى توسيع الاقتصاد الأوروبى وامتداده خارج حدوده الجغرافيه سواء بأسلوب الهجرة البشرية أو بانتقال رؤوس الأموال او التجارة التى صاحبت الحركة الاستعمارية .

وايضا حدثت تطورات إيجابية فى الاقتصاد الأوروبى تمثلت فى نمو المشروعات الصناعية وتحولها إلى استخدام الكهرباء وتطوير سلع جديدة وزيادة الانتاج الصناعى . وقد أدت هذه التطورات كلها ألى سيادة التفاؤل حول مستقبل النظام الرأسمالى . و لقد تصور المفكرون

ورجال الاعمال وغيرهم ان الانتعاش والرخاء لا حدود له ، وفى نفس ذلك القرن ظهرت القوة الاقتصادية لأمريكا الشمالية والولايات المتحدة الامريكيه .[1]

ب- صاحب ظهور المدرسة الكلاسيكية الحديثة تقدم الدراسة الاقتصادية وانتشارها فى عديد من دول العالم وهذا لم يحدث فى عهد الكلاسيك. فلقد كانت المدرسة الاقتصادية البريطانية هى تقريبا الوحيدة التى تقوم بمعظم الأعمال حتى أننا فى دراستنا للفكر الكلاسيكى لا نستطيع تمييز إلا القليل جداً من الأعمال الهامة التى تمت خارج بريطانيا. أما فى فترة النيوكلاسيك فقد زاد عدد المساهمين من أبناء البلاد الغربية فظهر فى فرنسا كورنو ثم فألمانيا فون ثنن وجوشن ثم ظهرت مدرسة لوزان (فالرأس) والمدرسة النمساوية(بوهم بافرك ومنجر) والمدرسة السويدية (وبكسل) والمدرسة الأمريكية(جون بيتس كلارك) . ولكن بالرغم من هذا فإن أهمية المدرسة البريطانية لم تتناقص كثيراً لأن الدور الذى قام به الفريد مارشال فى تطوير الفكر النيوكلاسيكى فاق دور أى اقتصادى آخر فى هذه المدرسة.[2]

---

[1] د. أحمد عبد الرحيم زردق _ التطور الاقتصادى – مرجع سابق – ص ١٨٨ :١٩٧

[2] د. عبد الرحمن يسرى أحمد- تطور الفكر الاقتصادى- مرجع سابق – ص٢٦٩ :٢٧٠

- **مبادى الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى :**

بدأ الشك فى صحة بعض نظريات وطريقه التحليل الكلاسيكى بالإضافة إلى بداية الاتجاه نحو توزيع الموارد الاقتصادية من خلال نظام السوق الحر.ويعتبر ذلك تغيراً فى التفكير الاقتصادى حيث كان أهتمام الكلاسيك بالنمو الاقتصادى وتوزيع الدخل طويل الاجل فجاءت المدرسة النيوكلاسيكية لتهتم بدراسة السوق وأجزائه وكيفيه عملها وتحركها خلال الفترة القصيره.

كما أن تأثير البيئة الثقافيه على الاقتصاديين كان واضحاً حيث كانت الرياضيات والعلوم الطبيعية فى تقدم واضح ، مما أنعكس على الاقتصاديين حيث أبتعدوا عن التعبيرات اللفظية واتجهوا إلى القياس الكمى والتعبيرات الرياضية وصاروا أكثر تجريداً للظاهره الاقتصادية وميلاً لاعتبار علم الاقتصاد علم منفصل عن العلوم السياسية والاجتماعية.

ولقد توجه اهتمام النيوكلاسيك فى أواخر القرن الـ ١٩ وأوائل القرن العشرين إلى الوحده الاقتصادية (المستهلك - المشروع - الصناعة) وكيفية اتخاذها للقرارات وكيف ان من خلال قرارات تلك الوحدات الاقتصادية يتم التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية فى المجتمع.وأصبح دراسة السلوك الاقتصادى للوحدات الصغيرة محل اهتمام الاقتصاد الجزئى له مكانه رئيسية فى علم الاقتصاد بعكس

الكلاسيك الذين ركزوا اهتمامهم على المسائل الكبرى والاقتصاد التجميعى[1]

وقد هاجم الفكر النيوكلاسيكى الفكر الماركسى هجوم شديد حتى أن بعض النيوكلاسيك الأوائل خصصوا كتاباتهم لاثبات خطأ ماركس وتحليله. ولقد كانت أحد المسائل التى ميزت الفكر النيو كلاسيكى عن الفكر الماركسى هى أن النيوكلاسيك قاموا بتحليل للمستهلك وليس للفرد، وللعمل وليس للعامل ، وللمنتج الفرد وليس للرأسمالى. أى أنهم أخذوا بالتحليل الوظائفى بدلاً من التحليل الطبقى ولقد حللوا تصرفات المستهلكين والمنتجين على أساس ما أسموه بالتصرف الرشيد وهو يرتبط فى حالة المستهلك بالسعى للوصول إلى أقصى اشباع أو منفعة ممكنة وفى حالة المنتج بالسعى للوصول إلى أقصى ربح ممكن.[2]

الفريد مارشال (١٨٤٢- ١٩٢٤)

يحتل الفريد مارشال أهمية كبرى حيث يعتبر من أهم أفراد المدرسة النيوكلاسيكية وأعماله تعطى فكره علمية واضحه عن أعمال المدرسة كلها . وذلك بالرغم من أن هناك اختلافات بين فكره وبقية أفكار المدرسة النيوكلاسيكية فى بعض الموضوعات .

وقد شغل مارشال مناصب أكاديمية حيث قضى كل حياته (باستثناء أربع سنوات فى منصب مدير جامعة بريستول بانجلترا وفترة أخرى فى

---

[1] د. عبد الرحمن يسرى أحمد- تطور الفكر الاقتصادى- مرجع سابق- ص٢٦٧ :٢٧٠

[2] د. عبد الرحمن يسرى أحمد- تطور الفكر الاقتصادى- مرجع سابق- ص٢٦٩ :٢٧٠

كلية باليول بإكسفورد) فى منصب رئيس قسم الاقتصاد السياسى فى جامعة كامبردج منذ عام ١٨٨٥م . وذلك مكن مارشال من نشر أفكاره بصورة كبيرة بين تلاميذه وخريجيه . وترجع شهرة مدرسة كمبردج الاقتصادية إلى جهود مارشال الشخصية . ووردت أغلب أعمال هذا الاقتصادى فى كتابه مبادئ الإقتصاديات عام ١٨٩٠ .

واستخدم مارشال الرياضيات فى تحليله الاقتصادى بالرغم من إقراره أنها قد لاتكون ضرورية لتوضيح الأفكار .

سعر السوق :-

يتم تحليل سعر السوق من خلال دراسة سلوك المستهلكين والمنتجين بافتراض التصرف الرشيد منهم حيث يسعى كل فرد لتحقيق مصلحته .

وقد شرح مارشال أن الطلب على سلعة معينة يشير إلى العلاقة بين الكميات المطلوبة عند أسعار مختلفة ، ويكون المستهلكين مستعدين لشراء كميات أكبر عند أسعار اقل .

وقد أعتمد مارشال فى ذلك على افتراض أن العوامل الأخرى غير السعر (قد بقيت على حالها) وهذه العوامل هى أذواق المستهلكين ودخولهم وأسعار السلع البديلة والمكملة .

وقد بين تحليل مارشال أن أى تغير فى هذه العوامل يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب إلى موضع مختلف وذلك بالنسبة لطلب السوق. أما بالنسبة للمستهلكين فهم يواجهون عديداً من السلع للاختيار بينها ولتوزيع الدخل النقدى عليها .

وبناء على افتراض أن المستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع كلى فإنه ينفق دخله بين السلع للحصول على أقصى قدر من الاشباع . والوضع الأمثل يتحقق بناء على فكرة المنفعة الحديه حينما تضيف وحده النقد الاخيرة التى ينفقها المستهلك على أى سلعة مقدار متساوى من الاشباع .ولم تكن فكرة المنفعة الحدية جديدة حيث تناولتها المدرسة الحدية قبل ذلك كما ذكرنا .

نظرية التوزيع :-

قام مارشال والنيو كلاسيك الاخرين تحليل أسعار عناصر التوزيع مثل تحليل أسعار السلع حيث يتحدد السعر التوازنى للعنصر عند تقاطع الطلب مع عرض عنصر الانتاج .(وقد قامت نظرية الوزيع النيوكلاسيكية على التحليل الوظائفى وليس الطبقى)

وقد قسم عناصر الإنتاج إلى ٣ عناصر هى الأرض والعمل ورأس المال وأضاف بعض الكتاب عامل رابع وهو التنظيم وقد وافق مارشال عليه .

ويحصل العمل على الأجور وأية مزايا ومكافآت (وذلك بخلاف الكلاسيك) ، أما رأس المال فعائده هو الفائدة حيث أن الفائدة هى العائد من الانتظار او التضحية التى يتحملها المدخر ، أما الريع فبرغم أن الكلاسيك ربطوه بالأرض الزراعية ، و نجد أن النيوكلاسيك يتحدثون عن الأراضى غير الزراعية أو عناصر الإنتاج التى تتسم بالثبات . اما الأرباح فهى ذات أهمية محدودة حيث أن الجزء الأكبر

من الدخل يوزع على الأجور والأرباح تحتل الجزء الأصغر ، وبالتالى وجود أرباح غير عادية تدل على وجود ظروف غير عادية .
وبذلك خالف مارشال الكلاسيك وماركس فى تحليل التوزيع حيث لم ينظر للعمال على انهم طبقة ولكن على أساس ما يساهم به فى الإنتاج.

وقد فسر الاختلافات مابين أجور العمال ذوى المهارة المختلفة إلى مايقرره السوق حيث أن الأجر العالى للعامل الماهر يعكس أنتاجية حديه مرتفعة والعكس صحيح .[1]

نظرية الإنتاج : وقد تركزت حول نقطتين :

أولاً : كيفية مزج المنتج لعناصر الإنتاج .

ينظر الى رجال الأعمال على أنهم راشدين فى تصرفاتهم يسعون دائماً إلى تحقيق أقصى أرباح فى حدود امكانياتهم الإنتاجية. وطالما أن الظروف المنافسة الكاملة هى السائدة فإن رجال الأعمال لن يستطيعوا التأثير على أسعار منتجاتهم فى السوق ، و يتركز هدفهم على تحقيق أقصى أرباح و تقليل النفقات إلى أدنى حد ممكن . ومن الناحية الفنية يجد المنتج أن أمامه عدة طرق لانتاج كمية معينة من سلعة معينه وفى كل طريقة من هذه الطرق يتم مزج عناصر الإنتاج بنسبة تختلف عن الأخرى . والمنظم الرشيد سوف يختار الطريقة التى تمكنه من إتمام

[1] د. عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص٢٩١:٢٩٦

العملية الإنتاجية المطلوبة بأقل نفقة ممكنة . هذا هو السلوك الرشيد اللازم لتحقيق أدنى نفقة وذلك لكى يتم تحقيق أقصى أرباح ممكنة.

ثانياً : كيفية تعديل هذا المزيج لعناصر الإنتاج عند تغير ظروف السوق بهدف تحقيق أقصى أرباح.

وقد قام مارشال بادخال عنصر الزمن واتبع فى هذا التحليل طريقة تجزئة الظاهرة محل الدراسة ثم بحث كل جزء على حده على أساس تغير زمنى مستمر ، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

وميز مارشال بين ثلاث فترات زمنية :

الأولى هى فترة السوق (Market Pperiod) وهذه فترة قصيرة جداً بالنسبة للمنتج حتى أنه لايستطيع خلالها اجراء أى تغيرات فى انتاجه استجابة لتغيرات السعر .

اما **الثانية** فهى الفترة القصيرة وهذه الفترة تسمح بتعديل الناتج عن طريق زيادة استخدام الموجود لدى المنتج من عناصر الإنتاج. بعبارة أخرى أن الآلآت والأدوات الرأسمالية (العنصر الثابت) التى يملكها المنتج لم تستغل بعد أقصى استغلال ، و يستخدام المواد الخام و عدد أكبر من العمال (العناصر المتغيرة).

كل هذه التعديلات لزيادة نسبة العناصر المتغيرة وتشغيل العناصر الثابتة إلى أقصى حد ممكن تؤدى إلى تغيرات فى الناتج فى الفترة القصيرة . ولكنها تذيد النفقات ، ذلك أنه إذا كان مزج عناصر الإنتاج، الثابت والمتغير فى العملية الإنتاجية قد وصل إلى أمثل وضع (فى ظل فن انتاجى معين) فإن أى زيادة فى تشغيل العنصر الثابت وذلك

بإضافة وحدات جديدة متزايدة من العنصر المتغير سوف تؤدى إلى زيادة الناتج الكلى ولكن بمعدل متناقص (تناقص الناتج الحدى) .ومن ناحية التكاليف فإن هذا يعنى تزايد التكلفة الحدية

أما إذا كان المنتج لم يصل بعد إلى نقطة المزج الأمثل بين العنصر الثابت والعنصر المتغير فإنه يمكن له هنا زيادة الناتج فى الفترة القصيرة مع سيادة ظروف تناقص التكلفة الحدية .

أما الفترة الزمنية **الثالثة** فسماها مارشال الفترة الطويلة و هى التى تتيح تغيير الطاقة الانتاجية بصورة تتناسب مع التغير المستمر فى الطلب . فإذا ما استمر التغير فى الطلب بالزيادة فإن المنتج لايستطيع زيادة انتاجه الا بعد زيادة هذه الطاقة نفسها للأستجابة لحجم الطلب المتزايد.

ويعتبر ما قام به مارشال يمثل طفرة حقيقية فى الفكر الاقتصادى فالكلاسيك لم يتطرقوا أبداً إلى تحليل الزمن على مثل هذه الصورة ، وكانوا مهتمين فقط بالتطورات الاقتصادية التى تحدث على مر الزمن الطويل .

غلة الحجم

أهتم مارشال بمسألة تزايد الإنتاج بمعدلات أكبر من معدل التزايد فى حجم المشروع الأمر الذى ينشأ عنه تناقص النفقة المتوسطة وهذه هى حالة تزايد الغلة .

ولقد كان الكلاسيك يرون أن حالة ثبات نفقة الحجم هى الحالة العامة أى أن زيادة حجم العناصر الإنتاجية المستخدمة بمعدل معين يؤدى

إلى تزايد الناتج بنفس المعدل مما ينشأ عنه ثبات النفقة المتوسطة ، بعبارة أخرى أن زيادة حجم المشروع لا تؤثر على النفقة .

ولقد أدى اكتشاف مسألة تزايد الغلة للحجم والمصحوبة باستخدام الفنون الانتاجية الراقية الى معرفه امكانية حدوث الاحتكار وانتهاء نظام المنافسة الكاملة الذى يفترضه فى تحليله . فمما لاشك فيه أن اقتصاديات الحجم الكبير تؤكد أن عدداً كبيراً من المنتجين الصغار لن يستطيع التنافس طويلا مع عدد صغير من المنتجين الكبار . ذلك لأنهم لو تنافسوا معا على انتاج كمية معينة فإن المنتجين الكبار بفضل تزايد الغلة فى مشروعاتهم وانخفاض النفقة بالنسبة الى الوحدة المنتجة يستطيعون التغلب على المنتجين الصغار وطردهم من الأسواق . فإذا ما حدث هذا فإن أحد دعائم السوق السوق التنافسى سوف تنتهى.

ولقد أظهر مارشال فى كتابه اهتماما كبيرا فى هذه المشكلة وهاجم بعض الاقتصاديين الآخرين من النيوكلاسيك الذين حاولوا الخروج من هذه المشكلة عن طريق تجاهلها أو التقليل من أهميتها . أما بالنسبة له فنجد أنه بينما يعترف بخطورتها وأهمية بحثها إلا أنه يحاول أن يخرج منها بصورة تؤكد بقاء النظام التنافسى .

توقعات مارشال بالنسبة لمستقبل السوق التنافسى :

استند مارشال على حجتين واقعيتين لاثبات رأيه فى أن الاحتكار ظاهرة عرضية وأن السوق التنافسى الكامل هو الشكل الدائم للأسواق :

١- الاولى استمدها من التمييز بين نوعين من الأسواق : السوق الخاص وهو ذلك السوق الذى تستطيع فيه المشروعات الفردية أن

تعمل بمعزل عن منافسيها المباشرين ، ومن ثم تتمكن من فرض أسعارها الخاصة . وتأتى نشأة السوق الخاص نتيجة عزلة جغرافية أو وجود فئة خاصة من الزبائن لسلعة معينة أو مرتبطين ببائع معين ، ولكن مارشال يلفت النظر إلى أن السوق الخاص نفسه محاط بسوق أوسع وأكبر ألا وهو السوق العام وفى إطار هذ التحليل يرى مارشال أنه مهما كبر السوق الخاص فإنه لن يمثل أى تهديد للسوق العام .

أى أنه مهما كانت المزايا الاحتكارية التى يتمتع بها مشروع ماداخل سوقه الخاص فإنه لن يستطيع التأثير فى أحوال السوق العام الذى يوجد فيه العديد من السلع والعديد من المنتجين . ولقد ناقش محاولة المشروع الاحتكارى للتوسع خارج نطاق سوقه الخاص وقال أنه سيتعرض إلى منافسة شديدة من المزاحمين الآخرين فى السوق العام.

٢- الحجه الثانيه تستند على ملاحظات واقعيه وهى أن هناك قوى طبيعية تحد من نمو أى مشروع ، وهى ترتبط بالمنظم أو صاحب المشروع فمع نمو خبزه المنظم ينمو المشروع ويتوسع ثم يكبر المنظم ويفقد قوته مع تقدمه فى العمر ، وكذلك يبدأ المشروع فى الخمود تدريجياً وحتى لو حل أخرين محل المنظم يكونوا أقل خبره منه وبالتالى نصل تدريجياً إلى انتهاء المشروع . وهو ما اكدته البيئة الواقعية فى انجلترا أواخر القرن التاسع عشر وبدايه القرن العشرين.[١]

[١] عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق - ص ٣٠٠ ، ٣٠١

السياسة الاقتصادية لدى مارشال :

كان مارشال مدفوعا لدراسة الاقتصاد برغبته فى فهم وبحث أسباب الفقر والأسباب التى يمكن بها تلافى هذا أو التخفيف من حدته. و تظهر كتاباته اهتماماً متزايداً بالمشاكل الإنسانية ولكنه رغم ذلك عارض معارضة شديدة أى برامج اشتراكية . ففى رأيه أن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج سوف تقتل الحوافز على العمل لدى العنصر الإنسانى ومن ثم وقف عجلة التقدم الاقتصادى. ولهذا لا يمكن السماح بالاشتراكية فى رأية إلا إذا كان هناك اعتقاد من الناس جميعاً أن المصلحة العامة يجب أن تأتى قبل المصلحة الخاصة وبهذا يكرسوا أنفسهم تماماً لخدمة المصلحة العامة، ولكنه لا يعتقد أن هذا ممكن الحدوث.

ولقد اعتقد مارشال كثيراً فى أن السوق القائم على أساس المنافسة الكاملة كفيل بتخصيص الموارد الاقتصادية فى أحسن الاستخدامات الممكنة بحيث يستطيع المجتمع أن يجنى أكبر عائد من هذه الموارد ، كما اعتقد أيضاً أن قوى السوق التنافسية كفيلة بتوزيع الدخل على الأفراد المشتغلين فى العمليات الانتاجية توزيعاً عادلاً.

ولقد استطاع أن يرى بعض الاستثناءات لهذه القاعدة العامة مثل لظهور الاحتكارات والتى يمكن أن تخل بعمل السوق ولكنه رأى كما ذكرنا من قبل أن نمو الاحتكارات وتوسعها بالصورة التى تمكنها من أن تسيطر على السوق العالم عى مسالة مستحيلة.

دور الدوله فى الاقتصاد

كان مارشال مترددا للغاية أو ممتنعاً عن الموافقة على التدخل الحكومى فى تلك القطاعات من الاقتصاد التى ظهر فيها تزايد الغلة بشكل واضح وهددت لهذا بنمو التركز الصناعى والاحتكارات. ولكنه من الناحية الأخرى لم يجد أى مانع فى امتلاك الحكومة لما يسمى بمشروعات الاحتكار الطبيعى، وهى تلك المشروعات التى تتميز بطبيعتها بضمان أسواقها وبأن استغلالها لا يمكن أن يترك فى يد أفراد يتحكمون فى أسعار منتجاتها أو بأن المنافسة غير متصورة فيها (مشرعات المرافق العامة).

ولقد أعتقد مارشال أن تدخل الحكومة يكون على اساس تحسين كفاءة قوى السوق الحر المتنافس فى توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع على الاستخدامات المختلفة فى النواحى الاقتصادية ، وذلك برغم معارضته لتدخل الحكومة فى نواحى أخرى. فهو يرى مثلاً أن الموارد الاقتصادية ينبغى أن تشجع على التحرك إلى القطاعات التى يظهر فيها تزايد الغلة ولهذا فهو يعتقد أنه يمكن للحكومة أن تشجع عملية اعادة توزيع الموارد الاقتصادية على هذا الأساس عن طريق فرض الضرائب ومنح المعونات بشكل مناسب. مثل فرض الضرائب على القطاعات التى يظهر فيها تناقص الغلة واعانة بعض القطاعات التى يظهر فيها تزايد الغلة، بالرغم من ان هذا فى الواقع يؤدى فى الزمن الطويل إلى زيادة سيطرة المشروعات فى تلك القطاعات التى تتمتع بزيادة الغلة وهذا من

شأنه ظهور الاحتكار وسيطرته على الأسواق الأمر الذى أنكره مارشال.[1]

تعديلات للنظرية الكمية للنقود

بالرغم من أن اهتمام مارشال الأساسى كان منصباً على التحليل الجزئى فإن هناك بعض المسائل تطرق إلى تحليلها على أساس تجميعى أى على أساس الإقتصاد ككل. واحدى هذه المسائل تختص بتحديد المستوى العام للاسعار. وقد طور تحليل مارشال وآخرين من جامعة كمبردج من النظرية " الكمية " فى النقود والتى وضعها فيشر فى عام ١٩١١ وأدخلوا بعض التعديلات الهامة عليها، وتعرف معادلة نظرية الكمية للنقود بعد تعديلها باسم "معادلة كمبردج" وهى:

$$أ \times ن = ث^{1} \times ل$$

وفى هذه المعادلة نجد أن ن هى كمية النقود الموجودة و أ هى سرعه دوران النقود لم تتغيرعن المعادلة السابقة. أما عدد المعاملات الكلية فى الاقتصاد فإنها استبدلت بالرمز ل وهذا يرمز إلى الناتج القومى الحقيقى (الدخل القومى الحقيقى) والذى يتألف من كميات المنتج النهائى من السلع الاستهلاكية والاستثمارية. معنى هذا أننا فى معادلة كمبردج تهتم بكميات المعاملات فى الإنتاج النهائى أو الإنتاج القومى مقدراً فى شكل معاملات عينية وذلك بدلاً من أخذ جميع المعاملات الوسيطة والنهائية فى الحسبان. والرمز ث فى معادلة فيشر استبدل بالرمز ث[1]

---

[1] د. عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – مرجع سابق – ص٢٩٦:٣٠٣

وهو عبارة عن متوسط لأسعار المنتجات النهائية – وهذا أيضاً هو ما يهمنا فى دراستنا. أى أن (ث١ل) يساوى القيمة النقدية للإنتاج القومى (وهذا يساوى الدخل القومى النقدى ≡ الإنفاق النقدى) ويمكن لذلك استبدال (ث١ل) بالرمز ق للدلالة على القيمة الجارية للناتج القومى أو الدخل القومى أو الإنفاق القومى النقدى.ولهذا يمكن إعادة صياغة معادلة كمبردج بالرموز الآتية:

$$أ \times ن = ق$$

فإذا تأملنا فى المعادلة السابقه فإننا نجد أن إعادة صياغتها سوف يقودنا إلى استخراج بعض النتائج الهامة وهى أن كمية النقود عبارة عن نسبة معينة من الدخل القومى النقدى. وهذه النسبة تتحدد بمقدار الكسر ١/ أ وهو مقلوب سرعة دوران النقود الدخلية.[١]

[١] د. عبد الرحمن يسرى، د. إيمان ذكى – النظرية الاقتصادية الكلية – مرجع سابق– ص١٣٧:١٣٣.

تذكر أن

- ظهرت المدرسة الحديه فى وقت واحد فى كل من إنجلترا والنمسا وسويسرا على يد ثلاث من الكتاب الاقتصاديين.
- لا تعتبر أفكار المدرسه الحديه الاقتصاديه جديده وانما الجديد هو طريقه التحليل التى أتخذتها هذه المدرسة.
- تتناول النظرية الحديه أمران عند تفسير القيمة:

الأول : القدره الاشباعيه للسلع والخدمات .

الثانى : ندره السلع .

- يؤمن رواد المدرسه الحديه بأن الحريه الاقتصاديه هى التى تؤدى إلى أقصى منفعه ممكنه .
- وجهت العديد من الانتقادات إلى المدرسه الحديه منها :

أ- عدم انطباق النظرية على واقع السلوك الاقتصادى

ب- تأثير الدوافع غير الاقتصاديه على السلوك الاقتصادى

جـ- عدم وجود الرجل الاقتصادى فى الواقع

- سبق ظهور الفكر النيوكلاسيكى قيام الثورة الصناعية الثانية والتى كان لها أثاراً على الاقتصاد وخاصه القطاع الصناعى .
- بدأت تتغير طريقه التحليل الاقتصادى لتهتم بدراسه السوق وأجزائه وكيفيه عملها من خلال التحليل النيوكلاسيكى .
- يعتبر الفريد مارشال أهم أفراد المدرسة النيوكلاسيكة وأعماله تعبر عن فكر المدرسة . وقد ناقش الفريد مارشال العديد من المتغيرات مثل:

* سعر السوق

* نظريه التوزيع

* نظرية الانتاج

- رأى مارشال أن الاحتكار ظاهره عرضيه وأن السوق التنافسى هو الشكل الدائم للأسواق. حيث أن السوق القائم على المنافسة الكامله كفيل بتخصيص الموارد الاقتصادية فى أفضل استخدام .

- أعتقد مارشال أن تدخل الحكومه يكون لتحسين كفاءة قوى السوق الحر.

تطبيقات الفصل السابع

(١) ضع علامة (√) أو (×) مع بيان أسباب الصحة أو الخطأ :

أ- قدمت النظرية الحديه أفكار اقتصاديه حديثه لم تناقش من قبل.

ب- تعتبر الندرة والمنفعه اساس تحديد قيمه الاشياء لدى المدرسه الحديه.

ب- فسر النيوكلاسيك سعر السوق من خلال دراسه سلوك المستهلكين والمنتجين

ت- اختلفت طريقة تحديد أسعار عناصر الإنتاج عن طريقة تحديد اسعار السلع فى الفكر النيوكلاسيكى

ث- كانت مسألة تزايد الغله بالنسة للحجم من اهتمامات النيوكلاسك

٢- اشرح تفسير المدرسه الحديه للقيمه وكيفيه تحديدها .

٣- برغم أسهام المدرسه الحديه فى الفكر الاقتصادى فقد وجهت لها أنتقادات . اشرح ذلك

٤- وضح بالتفصيل المناسب تفسير النيوكلاسيك (الفريد مارشال) لنظرية الانتاج .

الفصل الثامن

الفكر الاقتصادى الكينزى

أولا : الظروف الاقتصاديه التى سبقت ظهور الفكر الكينزى

ثانيا : الفكر الاقتصادي الكينزى

أولا : الظروف الاقتصاديه التى سبقت ظهور الفكر الكينزى

- الازمه الاقتصاديه (١٩٢٠ - ١٩٢٩)

أن الفترة من(١٩٢٠-١٩٢٩) تعتبر فترة هامة برز خلالها عيوب النظام الحر القائم على النمو التلقائى وحياد الدولة.فقد كانت الأزمة الاقتصادية بمثابة جرس الإنذار الذى حذر الاقتصاديات الرأسمالية من خطر تحرك الاقتصاد طبقاً للاحتكارات الفردية وأيضاً حذرتها من التوسع فى الإنتاج بغرض غزو الأسواق الخارجية دون الأخذ فى الاعتبار إمكانية تقدم ونمو الإنتاج فى تلك الأسواق.

كما نبه الدول الرأسمالية إلى ضرورة تدخل الدول لحماية المسار الاقتصادى. لذا يمكن القول بأن تلك الأزمة قد أدت إلى تقويض الفكر الاقتصادى التقليدى (الكلاسيكى) حيث أظهرت عجز تلقائية القوانين الطبيعية من إعادة التوازن إلى الاقتصاديات الأوروبية ، كما أثبتت خطأ قانون ساى للأسواق والذى يؤكد باستحالة حدوث فائض فى العرض. لأن الأزمة الاقتصادية كانت ترجع فى أحد أسبابها إلى حدوث هذا الفائض فى العرض والذى لم يؤدى إلى خلق طلب عليه كما اعتقد ساى.

وإذا نظرنا للكساد لوجدناه قد ظهر فى أكثر الدول تقدماً ونمواً وازدهاراً فى ذلك الوقت وهى الولايات المتحده الامريكيه ، وذلك لعدة

أسباب أهمها اعتماد الولايات المتحدة على الدول الأوروبية فى استيعاب فائض إنتاجها واعتمادها أيضاً على الفرص الاستثمارية الأوروبية من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن. وبذلك توسع الاقتصاد الأمريكى فى الإنتاج وفى توظيف أمواله مما جعله مهدد بفقدان السيولة. شأنه فى ذلك شأن شركاته الاستثمارية وبنوكه التى حرصت على توظيف أموالها لأقصى درجة ممكنة.

لذلك أدت المضاربات إلى انهيار بورصة الأوراق المالية فى نيويورك وكان هذا معناه انهيار المركز المالى لكثير من الشركات الأمريكية والأوروبية. كل هذا كان دافعاً إلى فقدان الثقة فى السوق المالية وأيضاً السوق النقدية وبذلك انتقل الانهيار إلى سوق البنوك ومنها إلى بقية الاقتصاد القومى. وكان هذا سبب من أسباب إغلاق كثير من المصانع أبوابها وتعطل ملايين العمال. وحيث أن البطالة معناها فقدان الدخول ومن ثم فقدان القوى الشرائية وتدهور الطلب الكلى الفعال فى الداخل، فقد أدى ذلك إلى تراكم المخزون من السلع التى لا تجد من يشتريها بالرغم من انهيار أسعارها وحيث أن البطالة تخلق بطالة فقد استفحل الأمر فى الاقتصاد الأمريكى، مما استوجب معه ضرورة تدخل الدولة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة.[1]

---

[1] د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مرجع سابق – ص٢٢٧:٢٢٠

وتمثلت مظاهر هذا الكساد فى ارتفاع نسبة البطالة إلى ٢٥% من حجم قوة العمل وانخفاض مستوى الأجور بحوالى ٦٠% فضلاً عن انهيار النظام المصرفى وإفلاس عشرات الآلاف من المشروعات.[١]

و لم يكن حال الاقتصاديات الأوروبية – والتى كانت تعتمد أصلاً فى تنميتها على الولايات المتحدة – أفضل بكثير.

و كان من الطبيعى أن تتطور الأفكار الاقتصادية نتيجه التغيرات الاقتصادية ، فإذا كانت فترة الثورة الصناعية وما تلتها من مرحلة التحول نحو الرأسمالية العالمية قد اقترنت بسيادة الفكر الاقتصادى الحر الذى دعم النظام الرأسمالى. فإن فترة الأزمة الاقتصادية العالمية كانت نتيجة لمساوئ النظام الرأسمالى وانتقال المنافسة من مرحلة المنافسة الحرة إلى المنافسة الاحتكارية، فكان الفكر المميز لتلك المرحلة مغاير للفكر الكلاسيكى، والذى انهار خلال فتره ألازمه الاقتصاديه لعجز وسائله عن معالجة الأزمة.

وقد تميزت فترة الأزمة الاقتصادية بالثورة الفكرية الاقتصادية والتى يرجع الفضل فيها إلى جون ميناردكينز. الذى يعتبر أحد رواد الفكر الاقتصادى المعاصر.[٢]

---

[١] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص١٠١ :١١٣.

[٢] د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مرجع سابق – ص٢٢٠ :٢٢٧

ثانيا : الفكر الاقتصادي الكينزى

ولد كينز عام ١٨٨٣ فى كيمبريدج بإنجلترا وكان مجال دراسته هو الرياضيات فى الكليه الملكيه بكيمبريدج ، وعمل بالهند فى وظيفه كتابيه ثم عاد عام ١٩٠٩ ، و حصل على منحه فى الكلية الملكيه وعاد إلى كمبريدج كمحاضر فى الاقتصاد الذى تعلمه من خلال قيامه بالتدريس . وقد كان مؤمن بنظرية كميه النقود وحريه التجاره ومتأثراً بألفريد مارشال.

وفى ١٩٣٠ بدا المضاربه فى النقد الأجنبى والسلع كرجل للماليه ، وفى الثلاثينيات قام بعمله الذى ادخله التاريخ الاقتصادى كعالم اقتصادى و هوكتابه (النظرية العامه فى التوظف والفائدة والنقود) عام ١٩٣٦ و يرى الكثيرون أنه شيئاً يمكن مقارنته بما فعله أدم سميث فى الفكر الاقتصادى، وفى الاربعينيات كان أكبر مستشار مالى لحكومته حتى توفى عام ١٩٤٦.

أشتهر كينز من خلال تقديمه لثلاثه كتب وهم (تتبع للإصلاح النقدى) (ورساله عن النقود) أن يكتشف القوانين الحركية التى تتحكم فى النظام النقدى من وضع معين للتوازن إلى وضع أخر، ثم كتابه (النظرية العامه فى التوظف والفائدة والنقود) عام ١٩٣٦ الذى أعطاه مكانته فى

علم الاقتصاد . وقد ترجم إلى العديد من اللغات و كان بمثابة نقطة الانطلاق للعديد من المناقشات.[1]

وقد استطاع الفكر الكينز أن يضع مدخل جديد لدراسة النظرية الاقتصادية يجمع بين الرياضة والفكر الحدى والفلسفة الاقتصادية، وكذلك كان على النقيض من الفكر الكلاسيكى .ولو نظرنا إلى النظرية الكلاسيكية نجدها لم تكن موضوعية بالأسلوب الذى يمكننا من تطبيقها على مختلف الأوضاع الاقتصادية ، وبالتالى لا يمكن اعتبارها من قبيل النظرية العامة حيث أنها أصبحت غير صالحة للتطبيق على الاقتصاديات المختلفة فى مرحلة ما بعد الكساد العالمى، كما أنها ابتعدت عن عنصر الملاءمة بحيث لم تعد تلك الأفكار تتمشى مع الأفكار الاقتصادية التى سادت العالم المعاصر.

و بالنسبة لنظرية كينز وآرائه المذهبية فإنها كانت صالحة خلال مرحلة الانكماش التى أصابت الاقتصاد البريطانى فى خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين.[2]

وهناك كثير من الآراء في المبادئ الكلاسيكية التي استمر كينز علي قبولها واعتبارها صحيحة ومفيدة . حيث كتب : (أذكر الاقتصاديين المعاصرين بأن في التعاليم الكلاسيكية بعض الحقائق الدائمة ذات

---

[1] جورج نايهانز – ترجمة د/ صقر أحمد صقر – تاريخ النظرية الكلاسيكية – المكتبة الاكاديمية – ١٩٩٧ – ص٥٠٥ : ص٥١١

[2] د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مرجع سابق – ص٢٢٠ :٢٢٧

الأهمية البالغة، والتي تتعرض اليوم إلي التغاضي عنها لأننا نضمها إلي جانب المبادئ التي لا يمكننا اليوم قبولها بدون تعديل). وفي كتابة (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) أكد كينز علي أوجه الخلاف لا أوجه الشبه بين نظريته والنظرية الكلاسيكية، كي يتمكن من توضيح نقاطه الاساسية. وينبغي أن نتذكر أن كينز كان متأثرا في تحليلاته الاقتصادية بالوقائع التي سادت انجلترا بصفة خاصة بعد الازمة الاقتصادية وما رافقها من البطالة الواسعة. [1]

وقد رفض كينز أراء الكلاسيك فيما يخص ما يلى :

١) حياد النقود بمعنى أن النقود هى مجرد وسيطاً للتبادل.

٢) مرونة سعر الفائدة حيث اعتبر الكلاسيك أن الفائدة هى ثمن الادخار وتقوم بتحويل كل ادخار إلى استثمار وبالتالى لا يوجد اكتناز. وقد رفض كينز هذا المنطق حيث أوضح أن سعر الفائدة لا يمكنها دائماً أن تحول كل ادخار إلى استثمار وبالتالى يمكن أن يوجد اكتناز.

٣) أن الطلب يعتبر متغيراً تابعاً للعرض كما وأن الطلب يكاد يكون كافياً للعرض وهذا معناه انطباق منحنى العرض على منحنى الطلب، وأن العرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل . وبذلك خلص الكلاسيك إلى أن الاقتصاد القومى يكون دائماً فى حالة تشغيل كامل، وقد رفض كينز ذلك حيث أنه من الممكن أن يزيد

---

[1] د. محمد عزيز – تاريخ الافكار الاقتصاديه – مطبعه المعارف – بغداد – ١٩٥٦ – ص ٢٨٠

الطلب عن العرض وبالتالى توجد مشكلة طلب، أو مشكلة إفراط فى الإنتاج – وهذا ما رفضه الكلاسيك لتساوى الطلب والعرض – وهذا ما يعنى عدم صحة قانون ساى، وخلص كينز من ذلك إلى أن الطلب ليس متغيراً تابعاً للعرض بل أن الطلب هو المتغير المستقل والأساسى والذى يحدد مستوى الناتج والتوظف والدخل ومن هنا اكتسب الطلب على يد كينز أهمية كبيرة وخاصة الطلب الفعال حتى يمكن تسمية نظرية كينز بنظرية الطلب الفعال.[1]

(١) مفهوم الطلب الكلى والطلب الفعال

يعتبر الطلب الفعالEffective Demand هو أساس النظرية الكينزية حيث أنه المحدد الرئيسى لكل من مستوى الإنتاج ومستوى التشغيل؛ حيث يوضح كينز أن مستوى التوظف أو مستوى الإنتاج يتوقف على قرارات المنتجين إذ إنهم يحددون مستوى الإنتاج والتوظف عند المستوى الذى يحقق لهم أكبر عائد من العملية الإنتاجية.

وقد بين كينز أن المنتجين سوف يعرضون إنتاجهم من السلع والخدمات بالقدر الذى يكفى فقط لمواجهة الطلب الفعال والذى يحقق لهم أكبر ربح ممكن حيث أن أى زيادة فى الإنتاج عن مستوى الطلب الفعال سوف تؤدى إلى انخفاض الثمن كما وأن جزءاً من المنتجات لا يتم تصريفه، ومن ناحية أخرى فإن تحديد مستوى الإنتاج دون مستوى الطلب الفعال تؤدى إلى ضياع فرصة أرباح كان من الممكن أن يحققها

---

[1] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص١٠١ :١١٣.

المنتجون، وعلى ذلك فأن تحديد مستوى الإنتاج عند مستوى الطلب الفعال حتى يحقق المنتجون أكبر قدر من الأرباح.

ويتم تحديد حجم الطلب الفعال من خلال دالتى العرض والطلب الكلى وهما دالتان جديدتان أدخلهما كينز فى التحليل الاقتصادى واستخدمهما بشكل خاص لتحديد مستوى التشغيل

١- **دالة العرض الكلى:** Aggregate supply

يقصد كينز بدالة العرض الكلى والتى أطلق عليها ثمن العرض الكلى للإنتاج بأنها الحصيلة النقدية التى **يلزم** الحصول عليها لحث المنتجين على توظيف حجم معين من التشغيل، بحيث لا يجد المنتجين أى مبرر لعرض هذا الحجم من الإنتاج من ثمن أقل ويتكون ثمن العرض الكلى من جزئين:

أ- ثمن عوامل الإنتاج مقابل إسهامها فى العملية الإنتاجية، أى الدخل الذى يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج.

ب - الربح اللازم: وهو أدنى ربح يدفع المنتجين إلى عرض حجم معين من الإنتاج وبالتالى توظيف حجم العوامل اللازمة لذلك.

ويمكن تمثل دالة العرض الكلى بيانياً بمنحنى العرض الكلى الذى يوضح أثمان العرض المختلفة التى تقابل مختلف مستويات التشغيل الممكنة، ويفرض أن (ع) هى ثمن العرض الكلى لحجم الإنتاج الذى يقابل تشغيل ل من العمال، فإن العلاقة بين ع، ل تأخذ شكل الداله التالى:

ع = د (ل)

٢- دالة الطلب الكلى Aggregate Demand

يقصد كينز بدالة الطلب الكلى أو ثمن الطلب الكلى لحجم معين من التشغيل بأنه الحصيلة النقدية التى **يتوقع** أن يحصل عليها المنتجون من بيع منتجات مستوى معين من التشغيل ويشتمل ثمن الطلب الكلى على:

أ- ثمن عوامل الإنتاج.

ب- الربح المتوقع أى الربح الذى يتوقع المنتجون الحصول عليه عند ذلك الحجم من التشغيل.

وتعبر دالة الطلب الكلى عن أثمان الطلب المختلفة التى تقابل مستويات مختلفة من التشغيل، وإذا عبرنا عن ثمن الطلب الكلى بالرمز (ط) الذى يقابل تشغيل (ل) من العمال فإن دالة الطلب الكلى تأخذ الشكل:

$$ط = د (ل)$$

ومن الشكل التالى نلاحظ أن منحنى الطلب الكلى ذى انحدار موجب أى أن ثمن الطلب الكلى يتزايد مع تزايد مستوى التشغيل، ولكن نجد أنه فى المستويات العليا من التشغيل يأخذ منحنى الطلب الكلى شكلاً مقعراً نحو المحور الأفقى بما يعنى أن الحصيلة المتوقعة سوف تميل إلى الانخفاض النسبى عند المستويات العليا من التشغيل بسبب انخفاض الأثمان.

هذا ونجد أن كينز لم يهتم بالعرض الكلى فى ظل الافتراض بثبات الظروف الفنية للإنتاج فى الأجل القصير ومن ثم ثبات دالة العرض

الكلى. ولكنه ركز اهتمامه على الطلب الكلى إذ إن كينز يرى أنه لا فائدة من تعظيم الناتج الكلى دون توزيعه أو دون وجود طلب عليه .

٣- تحديد حجم الطلب الفعال وتوازن النظام الاقتصادى

يتحدد مستوى الطلب الفعال ومن ثم مستوى التوازن فى النشاط الاقتصادى بتلاقى منحنى دالة العرض مع منحنى دالة الطلب وذلك كما هو موضح بالشكل التالى:

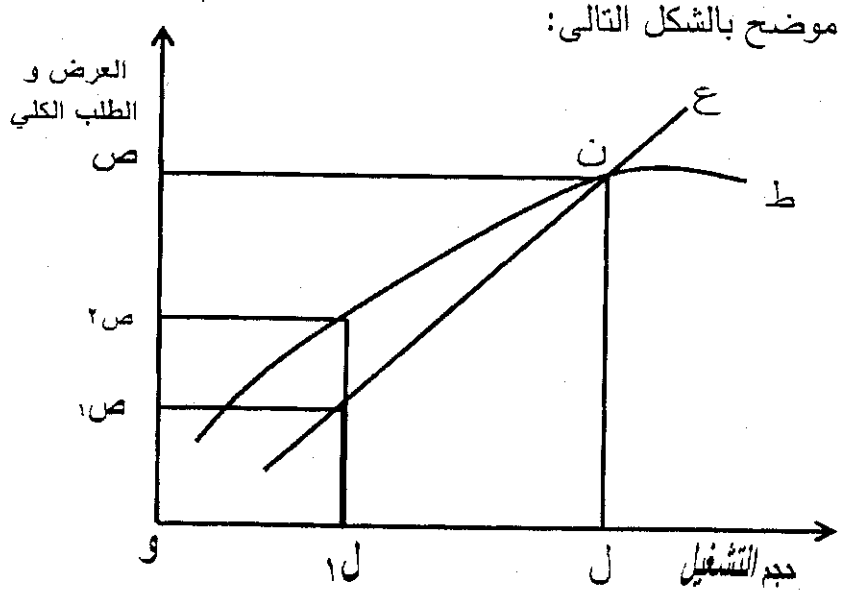

يلتقى منحنى العرض ع مع منحنى الطلب ط عند النقطة ن وعندها يتساوى ثمن العرض الكلى مع ثمن الطلب الكلى وهى النقطة الوحيدة التى تضمن للمنتجين تحقيق أكبر ربح ممكن، وهذه النقطة يسميها كينز الطلب الفعال، وعند هذه النقطة أيضاً يتحقق توازن النظام الاقتصادى ، وهنا يتحدد مستوى الطلب الفعال بالمستوى (و ص) ومستوى التشغيل بالمستوى (و ل).

ويلاحظ أنه عند مستوى التشغيل (و ل١) وهو أقل من مستوى التشغيل التوازنى يكون ثمن العرض (و ص١) وهو أقل من ثمن الطلب (و ص٢) وتؤدى الزيادة فى ثمن الطلب الكلى عن ثمن العرض الكلى (و ص٢ – و ص١) تمثل زيادة فى الربح المتوقع عن الربح اللازم مما يدفع المنظمين إلى زيادة التشغيل رغبة فى الحصول على الزيادة فى الربح التى تضمنها الزيادة فى التشغيل من المستوى (و ل١) إلى المستوى (و ل)، وعلى ذلك فإن حجم التشغيل يرتفع طالما كان ثمن الطلب الكلى أكبر من ثمن العرض الكلى رغبة فى الحصول على هذا الفرق القائم بينهما.

و فى حالة زيادة ثمن العرض الكلى عن ثمن الطلب الكلى أى أن مستوى التشغيل يكون ما بعد المستوى المقابل لنقطة التقاطع (المستوى و ل) وهنا نجد أن زيادة التشغيل عن هذا المستوى سوف تؤدى إلى رفع ثمن العرض الكلى عن ثمن الطلب الكلى الأمر الذى يعنى عدم تحقيق المنتجون لأكبر ربح.

وهكذا نجد أن الطلب الفعال يلعب دوراً أساسياً بوصفه متغيراً مستقلاً فى تحديد حجم الإنتاج والتشغيل ومن هنا اكتسب الطلب الفعال أهميته البالغة فى التحليل الاقتصادى وفى أدوات السياسة الاقتصادية. [١]

---

[١] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سبق ذكره – ص١٠١ :١١٣.

مكونات الطلب الفعال :

ويشمل الطلب الفعال جميع المبالغ التى يتوقع إنفاقها فى الاستهلاك والاستثمار وعلى ذلك فإن:

الطلب الفعال= الإنفاق الاستهلاكى + الإنفاق الاستثمارى

ومن المعروف أن:

الإنفاق الاستهلاكى = الإنفاق الاستهلاكى للقطاع العائلى + الإنفاق الاستهلاكى الحكومى.

الإنفاق الاستثمارى = الإنفاق الاستثمارى الخاص + الاستثمار الحكومى + صافى الاستثمار الخارجى (الصادرات – الواردات). [1]

والمعادلة التالية تحدد العلاقة بين مختلف هذه المتغيرات فى النظام الكينزى. كما أنها تبين أن الدخل (الذى يتوقف عليه التوظف) يتكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى. هذا هو الفرض الأساسى لنظرية كينز، ولكن هذه الأجزاء المكونة للدخل تتوقف فى الواقع على متغيرات أخرى، كما يتضح من معادلة العوامل المؤثرة فى تحديد الدخل (التوظف) حيث :

١- إن الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل وعلى الميل للاستهلاك، كما إن الميل للاستهلاك يتناقص، كلما زاد الدخل.

٢- الاستثمار يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال من جهة وعلى سعر الفائدة من جهة أخرى. غير أننا نجد أن الكفاية الحدية لرأس

---

[1] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص١٠١ :١١٣.

المال بدورها تتوقف على العوائد المتوقعة وعلى سعر العرض، بينما يتوقف سعر الفائدة على الطلب على النقود (أى تفضيل السيولة) وعلى عرض النقود (كما سنوضح لاحقا).

٣- لا يتوقف الإنفاق الحكومى عادة على القوى الاقتصادية مباشرة، ولكن على السياسة التى تنتهجها الحكومة وعلى اتجاه التفكير السياسى وضغط الطوائف المختلفة. وفى فترات معينة فقط، وعندما تشتد الأحوال الاقتصادية مثلاً، فمن المحتمل أن تحدد الحكومة إنفاقها ليتطابق مع القوى الاقتصادية.

معادلة العوامل المؤثرة فى تحديد الدخل (التوظف)

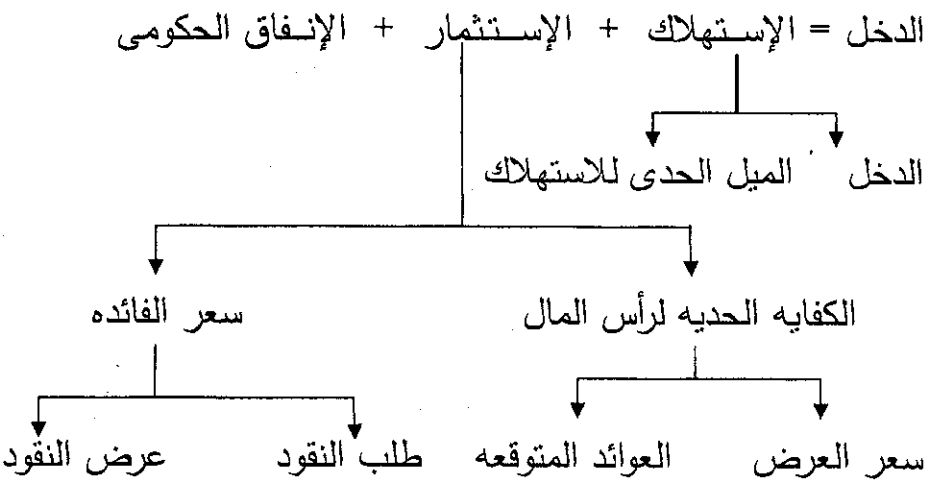

إن المعادلة السابقة توضح – فى صورة مبسطة – العناصر الأساسية لنظرية كينز، وعلى أساس هذه المعادلة نستطيع أن نتتبع آثار التغير فى أحد هذه المتغيرات على الجهاز الاقتصادى.[١]

[١] د. حسين عمر – مبادئ علم الاقتصاد – دار الفكر العربى – القاهرة – ١٩٨٩– ص٧٦٢ : ٧٦٧.

(٢) كينز و علاج مشكله البطاله

تري نظرية كينز أن التساوى بين العرض الكلى والطلب الكلى لا يتم إلا عند مستوى واحد فقط من التشغيل وهو المستوى المقابل للطلب الفعال، وليس من الضرورى أن يتحدد الطلب الفعال عند مستوى التوظف الكامل.

ويصل كينز إلى أن التشغيل الكامل هى حالات نادرة الحدوث وأن الوضع الطبيعى للتوازن الاقتصادى فى ظل النظام الرأسمالى الحر هى حالة نقص التشغيل الكامل، ويرى كينز أن علاج مشكلة البطالة الإجبارية والوصول بالتوازن الاقتصادى إلى مستوى تشغيل أعلى يتم برفع منحنى الطلب الكلى إلى أعلى عن طريق التدخل الحكومى من خلال التوسع فى النفقات العامة على الاستهلاك والاستثمار الحكومى الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الإنفاق القومى أى زيادة الطلب الفعال مما يدفع المنتجين إلى التوسع فى الإنتاج واستيعاب كل عرض العمال المتاح وبالتالى إتاحة فرصة العمل لكل راغب فيه وقادر عليه .[١]

وبذلك عارض كينز تصور النيوكلاسيك فى رأيهم أن البطالة تختفى إذا قبل العمال تخفيضاً فى الأجور ، على أساس أن نقابات العمال أصبحت جزءاً متكاملاً فى المجتمعات لا يمكن إلغاؤها ، كما أنه من الصعب النزول بالأجر وتخفيضه فى ضوء الإنتاجية العالية نسبياً نتيجة استخدام التكنولوجيا المتطورة .

---

[١] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص١٠١ :١١٣.

كما اعترض كينز على تصور النيوكلاسيك بدالة عرض العمل ، ذلك لأن العامل لا يوازن عند عرضه لعمله للحصول على الدخل بين المشقة الحدية التى يبذلها وبين الأجر الحقيقى الذى يحصل عليه ، وهنا يرى كينز أن عرض العمل من جانب العامل مرن مرونة لا نهائية طالما هو عاطل ، حتى يتحقق التوظف الكامل وبعد الوصول إليه تضعف مرونة العرض حتى يصبح عرض العمل عديم المرونة .[1]

(٣) الطلب الاســـــــتهلاكي

يقصد بالاستهلاك، ذلك الجزء من الدخل القومى الذى يخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، التى تشبع الحاجة وتحقق المنفعة. ويشكل الإنفاق الاستهلاكى الجزء الأكبر من الإنفاق الكلى على السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد القومى. فهو يستحوذ على ما يزيد عن ٧٥% من الناتج القومى لمختلف الدول. ويتوقف المبلغ الذى يخصصه المجتمع للاستهلاك على العوامل التالية:

١- حجم الدخل القومى المتاح.

٢- العوامل الموضوعية و الظروف التى تحيط بالدخل القومى.

٣- العوامل الذاتيه والدوافع النفسية، وعادات وتقاليد أفراد المجتمع.

ويعتبر الدخل المتاح الصافى من أهم العوامل التى يعتمد عليها الطلب على الاستهلاك. وقد جمع الاقتصادى كينز العوامل الأخرى، غير الدخل المتاح، فى دالة مركبة تعرف باسم الميل للاستهلاك، هو ما

---

[1] د. عبير فرحات – أسس تطور الفكر الاقتصادى- مرجع سابق- ص ٢٦٢

يعرف باسم منحنى الميل للاستهلاك، وهو يمثل الظروف التى تحيط بالاستهلاك (كما هو حال ظروف الطلب). أى أن الظروف الشخصية والموضوعية، هى التى تحدد شكل منحنى الميل للاستهلاك (دالة الاستهلاك).

ويطلق الاقتصاديون على العلاقة الدالية القائمة بين الاستهلاك من ناحية، ومستوى الدخل القومى المتاح، الذى يتولد عنه هذا الإنفاق الاستهلاكى، اصطلاح دالة الاستهلاك، التى يمكن التعبير عنها جبرياً بالعلاقة التالية: **س = د (ل)**

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة، بمعادلة خطية من الدرجة الأولى، على الشكل التالى: **س = جـ + ب ل**

حيث س = الاستهلاك.

جـ = الحد الثابت فى المعادلة وهو عبارة عن الاستهلاك المستقل ويساوى قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً الصفر.

ب = الميل الحدى للاستهلاك.

ل = الدخل القومى الذى يتولد عنه الإنفاق الاستهلاكى.

ومن المعروف أن الأفراد ينفقون فى الغالب، جزءاً هاماً من دخولهم، على الاستهلاك، ويدخرون الجزء الآخر المتبقى لديهم. أى أن الأفراد يوزعون دخولهم على الاستهلاك والادخار حيث :

ل = س + ر

حيث ل = الدخل القومى ، س = الاستهلاك ، ر = الادخار

وهذا يعنى أن كل قرار يتخذه المجتمع بالاستهلاك، إنما هو فى الوقت نفسه قرار يرتبط بالادخار.

فالادخار هو ذلك الجزء من الدخل القومى الذى لا يوجه إلى الاستهلاك. فإذا اتخذ المجتمع قراراً باستهلاك ٣/٤ الدخل القومى، هو قرار، فى الوقت نفسه بادخار ١/٤ الدخل القومى. وكذلك إذا اتخذ المجتمع قراراً بادخار ١/٥ الدخل القومى، فهو قرار، فى الوقت نفسه، باستهلاك ٤/٥ الدخل القومى. [١]

الميل الحدى للاستهلاك (م.ح.س)

الميل الحدى للاستهلاك هو عبارة عن النسبة بين التغير فى الاستهلاك والتغير فى الدخل.

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\text{التغير فى الإستهلاك}}{\text{التغير فى الدخل}}$$

$$\frac{(\Delta س)}{(\Delta ل)}$$

العوامل غير الدخلية التى تؤثر على داله الاستهلاك

ذكرنا فيما سبق أن هناك عوامل أخرى بخلاف الدخل (العوامل غير الدخلية) يعتقد كينز أنه يمكن أن تؤثر على السلوك الاستهلاكى الكلى، إلا أن تأثيرها فى الفترة القصيرة يكون ضئيلاً، وعلى ذلك، يمكن افتراض ثبات كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار فى الفترة القصيرة.

---

(١) د. محمد مروان السمان – محمد ظافر محبك – "مبادئ التحليل الاقتصادى (الجزئى والكلى) – مرجع سابق – ص٢٠١ :٢١١.

وكقاعدة عامة يتوقف حجم الاستهلاك على حجم الدخل فى الفترة القصيرة، إذ كلما زاد حجم الدخل ازداد معه الإنفاق الاستهلاكى، ولكن بمقدار أقل من الزيادة فى الدخل.

ويقسم كينز العوامل غير الدخلية إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية.

العوامل الذاتية:

تتمثل هذه العوامل فى السلوك النفسانى للمستهلك، إذ أن من شأن هذه العوامل أن تقلل أو تزيد من رغبة الأفراد على الشراء، فيتأثر السلوك الاستهلاكي للأفراد داخل المجتمع على الرغم من عدم تغير الدخل. وهذه العوامل تميل إلى الثبات على الأقل فى الأجل القصير ولهذا اعتبرها كينز متغيرات داخلية Endogenous وبالتالى فإن تأثيرها يكون ضئيلاً إلا فى الظروف غير الاعتيادية، ومن أمثلة العوامل الذاتية:

- التغير فى أذواق و تفضيلات المستهلكين
- التغير فى التوقعات المستقبلية حول مستويات الأسعار
- التوقعات حول عرض السلع وتوفرها فى السوق
- احتمالات تغير مستويات الدخول فى المستقبل.[1]

[1] د. ضياء مجيد – النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادى الكلى) – مرجع سابق – ص١١٧: ١٢٠.

العوامل الموضوعية:

وهى تلك العوامل التى من شأنها أن تؤثر على قدره الفرد على الشراء و لكنها تتعلق بالاقتصاد أو المجتمع ككل ، أى لا ترتبط بالافراد ذاتهم .ومن أهم هذه العوامل:

١. حجم الدخل القابل التصرف فيه
٢. النظام الضريبى.
٣. قيمة الأصول التى يمتلكها المستهلك
٤. السكان.[١]
٥. سياسات إعادة توزيع الدخل القومى
٦. البيع بالتقسيط
٧. سعر الفائدة

(٤) الطلب الاستثمارى

يعتبر الطلب على الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال والإنفاق الكلى، وبالتالى يعتبر أحد محددات الدخل القومى والإنتاج والتشغيل. ويقصد بالاستثمار، ذلك التيار من الإنفاق الاستثمارى الذى يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات فى الاقتصاد القومى على شراء تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضى

[١] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص ١٢٦ :١٣١.

الزراعية) ، وزيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة.

الطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال

أن محددات مستوى الاستثمار تدور حول ثلاثة متغيرات: سعر الفائدة، وتوقعات رجال الأعمال، ومستوى الأرباح. ولقد كان جون كينز رائداً فى إبراز أثر هذه المتغيرات الثلاثة على حجم الاستثمار، إذ جمع بين عنصر التوقعات وعنصر الأرباح فى مفهوم اقتصادى واحد، هو "الكفاية الحدية لرأس المال" أو "سعر الخصم" وبمقارنته بسعر الفائدة يتحدد مستوى الاستثمار.

ويبدأ كينز تحليله بأن دراسة الكفاية الحدية لرأس المال إنما تعنى بيان القوى الاقتصادية المختلفة التى تؤثر فى حجم الطلب على الاستثمار، وبالتالى فى حجم الطلب الكلى الفعال. وبعبارة أخرى، فإن رجل الأعمال يفكر فى أمرين عند اتخاذ أى قرار استثمارى: مقدار الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالى الجديد، وتكلفة عرض هذا الأصل.

مفهوم الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالى:

ويقصد كينز بالغلة المتوقعة مقدار الغلة التى يدرها الاستثمار (الأصل الرأسمالى الجديد) طوال العمر الإنتاجى للأصل الرأسمالى الجديد. وفضلاً عن ذلك. فإن المستثمر يفكر، أيضاً، فى بدائل هذا الاستثمار، إذ يمكنه، مثلاً، شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله فى حساب ادخارى لدى أحد المصارف، مما يعود عليه بفائدة عن هذا الإيداع. ومن ثم يقارن المستثمر بين العائد الذى يتوقع أن يحصل عليه نتيجة

إستثماره وبين إيداع أمواله فى صورة سندات أو حساب ادخارى (وهذه صورة أقل خطورة فى الحصول على عائد). ومن هنا فلكى يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجل الأعمال، فلا بد أن يكون العائد من هذا الاستثمار أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساوياً له.

مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال:

وفى شرح مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال، يربط كينز بين ما أطلق عليه "الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالى الجديد" وبين "ثمن عرض هذا الأصل". ويعلل كينز هذا الربط بأن المستثمر لا يفكر فى الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالى الجديد فحسب، بل يفكر، أيضاً فى ثمن أو تكلفة عرض هذا الأصل. ولا يقصد كينز بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلاً، بل "تكلفة إحلال" هذا الأصل بأصل جديد يشابه تماماً الأصل الذى سيتم الاستثمار فيه. ولهذا يسمى كينز ثمن عرض الأصل الرأسمالى الجديد "بتكلفة الإحلال"، لأن هذه التسمية تعبر عن أن الأصل جديد.

ومن هنا يعرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال كالآتى:

"الكفاية الحدية لرأس المال" تساوى سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية لسلسلة من الأقساط السنوية التى تنتج عن الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالى، فى أثناء حياة ذلك الأصل، مساوية تماماً لثمن عرضه".

ويمكن التعبير عن هذا المفهوم الكينزى للكفاية الحدية بصورة رياضية على النحو الآتى:

$$\text{ثمن العرض} = \frac{غ_1}{1+ك} + \frac{غ_2}{(1+ك)^2} + \frac{غ_3}{(1+ك)^3} + \ldots + \frac{غ_ن}{(1+ك)^ن}$$

حيث غ الغلة المتوقعة فى السنة

ك سعر الخصم (الكفاية الحدية لرأس المال)

ن عدد سنوات حياة الأصل الرأسمالى المستثمر

وحتى يتم الاستثمار لا بد أن يكون سعر الخصم (الكفاية الحدية لرأس المال) أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساوياً له.

ويفترض التحليل الكينزى أنه إذا زادت الاستثمارات فى أصل معين من الأصول الرأسمالية (آلات معينة مثلاً) فمن المتوقع أن تهبط الكفاية الحدية لسببين:

١. بزيادة الأصول الرأسمالية يزداد الإنتاج، وبزيادة الإنتاج والعرض ينخفض ثمن بيع المنتج، وتقل بالتالى الغلة المتوقعة لهذه الأصول.

٢. ومن جهة أخرى، فإنه بزيادة إنتاج الأصول الرأسمالية، تميل تكلفة إنتاجها إلى الارتفاع (بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم فى ظل تناقص الغلة أو زيادة التكاليف) ، أى يميل ثمن عرض هذه الأصول – أو بالأحرى تكلفة إحلالها – إلى الارتفاع.

وعلى ذلك، فإنه كلما زادت الاستثمارات فى الأصول الرأسمالية، تميل الكفاية الحدية لرأس المال إلى الانخفاض.

أثر توقعات رجال الأعمال على مستوى الاستثمار

لم يغفل كينز أثر توقعات رجال الأعمال فى تحديد مستوى الاستثمار، إذ أنه أبرز الدور الهام الذى تلعبه هذه التوقعات فى تحديد هذا المستوى ، إذ قد يحدث أن تسود بين رجال الأعمال موجة من التفاؤل نتيجة لحسن توقعاتهم عن غلات الأصول التى يستثمرون فيها، وهنا يرتفع مستوى الكفاية الحدية لرأس المال، وهو بعينه سعر الخصم المتوقع الذى يعادل القيمة الحالية للغلات المتوقعة للأصل الرأسمالى مع ثمن عرض هذا الأصل، فيزداد حجم الاستثمار تبعاً لذلك.

كما ميز بين توقعات المدى القصير وبين توقعات المدى الطويل، و برغم أن لهذين النوعين من التوقعات أثرهما فى الغلات المتوقعة للأصول الرأسمالية، إلا أن كينز يعتقد بأن توقعات المدى الطويل ذات أثر فعال على مستوى الاستثمار، وإن كان من الصعب التيقن من هذه التوقعات لأنها تشمل عدة عناصر، كالضرائب على الأرباح مستقبلاً، وحجم الطلب الفعال، وأذواق المستهلكين مستقبلاً، واحتمالات الحرب، وما إلى ذلك من متغيرات يتعذر الثقة فى توقع حدوثها.[1]

العلاقه بين الاستثمار و الدخل أو (مضاعف الاستثمار)

عندما يزداد الاستثمار بمقدار معين ، فإن الدخل القومى يزداد بمقدار تلك الزيادة بشكل أجور، وفائدة، وربح ولكن زيادة الدخل لا تقف عند هذا الحد. فالذين تسلموا تلك الزيادة فى الدخل سينفقونها طبقاً لميلهم

---

[1] د. حسين عمر – مبادئ علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص٦٥٩ :٦٦٣ .

إلى الاستهلاك . هؤلاء المتسلمون الجدد سنفقون هذا الدخل الجديد تبعاً لميلهم إلى الاستهلاك وهكذا. فمضاعف الاستثمار Investment Multiplier هو نسبة زيادة الدخل إلى زيادة الاستثمار الجديد. فعندما يزداد الاستثمار فإن الدخل القومى سيزداد ايضاً ، ولكن هذه الزيادة ليست بمقدار الاستثمار فحسب ، بل بقيمه مضاعفه.

وتاتى الأهمية العملية للمضاعف من علاقته بدفاع كينز عن الاستثمار العام وغيره من اشكال الانفاق الحكومى الذى تقوم بتنشيط الطلب الفعال فى الاوقات التى لا تقوم فيها المشروعات الخاصة بالاستثمار الكافى لتهيئة الاستخدام الكامل للعمل وغيره من المصادر.

والصيغة الرياضية لمضاعف الاستثمار هى :

$$ض = ز / (١ - م)$$

حيث ض = المضاعف

ز = مقدار الزيادة الاصلية فى الاستثمار

م = الميل الحدى للاستهلاك.[1]

وأخيراً فإن كينز يبرز عدداً من العوامل التى قد تكون لها آثار مضادة لفاعلية مضاعف الاستثمار، منها:

(أ) القضاء على أثر الاستثمار الحكومى بالنقص فى الاستثمار الخاص

(ب) ميل الأفراد للمزيد من التفضيل النقدى

---

[1] د. محمد عزيز – تاريخ الافكار الاقتصاديه – مرجع سابق – ص ٣٠٣ :٣٠٤

(ج) توقعات رجال الأعمال

(د) الميل الحدى للاستيراد كثغرة فى الدخل.[1]

(٥) سعر الفائدة فى الفكر الكينزى

ويؤكد كينز أن سعر الفائدة لا يتحدد نتيجة تفاعل قوى الاستثمار وقوى الادخار، حيث أخطأ الكلاسيك باعتبار أن سعر الفائده يتحدد نتيجه الادخار و الاستثمار. أنما سعر الفائدة هو مجرد ظاهرة نقدية تتحدد بالطلب على النقود وعرض النقود، وليست ظاهرة طبيعية تتحدد بالطلب على رأس المال (الاستثمار) وعرض رأس المال (المدخرات) . أما ما يعنيه كينز بالطلب على النقود فهو: "الرغبة فى الاحتفاظ بالموارد فى صورة نقود سائلة تفضيلاً لها على الأنواع الأخرى من الأصول" ، ولهذا يسمى كينز الطلب على النقود "بتفضيل السيولة" وهو تعبير عن رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود.

كما يعرف كينز سعر الفائدة (الذى يتحدد بالطلب على النقود وعرض النقود) بأنه: "عائد تخلى الفرد عن النقود أو التخلى عن الأصول السائلة (أى النقود) فى سبيل الحصول على أصول غير سائلة (أى السندات)" .

---

[1] د. حسين عمر – مبادئ علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص٦٥٩ :٦٦٣.

ب- دوافع الطلب على النقود

يرجع كينز الطلب على النقود للاحتفاظ بها، أو ما يسميه "تفضيل السيولة"، إلى عوامل ثلاثة هى: دافع المعاملات، ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

أولاً: دافع المعاملات

يحتفظ الأفراد بالنقود تبعاً لدافع المعاملات ، وإن حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها بدافع المعاملات يتوقف على حجم الدخل مع أخذ طول الفاصل الزمنى فى الاعتبار. كما أنها نقود "عاملة"، لأن الاحتفاظ بها يكون لفترة قصيرة نسبياً . ويمكن القول بأن سعر الفائدة ذو تأثير محدود على دافع المعاملات.

ثانياً: دافع الاحتياط

و هو الدافع الثانى للطلب على النقود أو تفضيل السيولة، إذ يمكن استخدام هذه السيولة فى تحقيق رغبة الأفراد فى الاحتفاظ ببعض مواردهم فى صورة نقدية لمواجهة النفقات غير المتوقعة للأحداث الطارئة التى قد تقع للفرد، كالبطالة والمرض والأحداث الاجتماعية الأخرى.

ويتوقف ذلك على الفرد، إذ كلما كان دخل الفرد كبيراً زادت قدرته ورغبته فى الاحتفاظ ببعض الموارد فى صورة نقدية و العكس صحيح

وبما أن الدخل هو المحدد الأساسى لحجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها بدافع المعاملات ودافع الاحتياط، فإن الطلب على النقود لهذه الاغراض يتغير تغيراً طردياً مع حجم الدخل.

ثالثاً: دافع المضاربة

لقد اهتم كينز بدافع المضاربة، وفضله على دافعى المعاملات والاحتياط، لأن تأثيرهما على حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها تأثير محدود (بالمقارنة بتأثير دافع المضاربة) على الاحتفاظ بالنقود (تفضيل السيولة).

و يحتفظ الأفراد ببعض الموارد فى صورة نقود سائلة بهدف الإفادة من فروق الأسعار التى يتوقعها المنتج أو المستهلك فيما يتعلق بالسلع والخدمات عامة، والسندات على وجه الخصوص.

حيث أن انخفاض سعر الفائدة يرفع من قيمة السندات، كما أن ارتفاع سعر الفائدة يخفض من قيمة السندات. وعلى ذلك فإن احتفاظ الفرد بكمية معينة من النقود يتيح له الفرصة للإفادة من فروق هذه الأسعار.

ومن خلال طبيعة هذه العلاقة بين القيمة السوقية لأسعار السندات وأسعار الفائدة السوقية، يمكن أن نخلص إلى إن ارتفاع أسعار الفائدة السوقية يؤدى إلى انخفاض القيمة السوقية للسندات، و العكس صحيح، وبالتالى فان ارتفاع وانخفاض القيمة السوقية للسندات يؤدى إلى آثار عكسية على أسعار الفائدة.

إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة، وبالتالى أسعار السندات مرتفعة (العلاقة عكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات كما توضح)، فإن المضاربين يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السندات فى المستقبل. وفى هذه الحالة، فمن مصلحة المضاربين بيع السندات فى الوقت الحاضر بأسعارها المرتفعة والاحتفاظ بالنقود (حصيلة المبيعات)

لشراء السندات فى المستقبل عند انخفاض أسعارها كما يتوقعون، والاحتفاظ بالموارد فى صورة نقدية يعنى التحول من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة. وهنا يكسب المضاربون فروق الأسعار.

بما أن الطلب على النقود من أجل دافع المضاربة يتوقف على سعر الفائدة، ومن هنا يمكن القول بأن المهم فى التحليل الكينزى هو المستوى الجارى لسعر الفائدة بالنسبة لمستواه المتوقع، وهذا يعنى بطبيعة الحال أن المستوى المتوقع لسعر الفائدة يؤثر بدرجة محسوسة فى الطلب على النقود أو تفضيل السيولة.

عرض النقود

وفى مقابل الطلب على النقود، فهناك عرض للنقود، والمقصود به الكمية من النقود المعروضة سواء كانت نقوداً ورقية أم معدنية أم مصرفية (نقود الودائع). وتتوقف الكمية المعروضة من النقود، فى هذا المعنى، على السياسة التى يتبعها البنك المركزى فى إصدار النقود الورقية والمعدنية وفى خلق الائتمان بالنسبة للنقود المصرفية .

التوازن النقدى

ومن هنا يتحدد سعر الفائدة، إذ أنه ذلك السعر الذى يحقق التعادل بين كمية النقود التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها، كما تحددها حالة التفضيل النقدى، وبين الكمية المعروضة من النقود كما تحددها السلطات المصرفية.

وتجدر الإشارة، فى هذا الصدد، إلى أن كينز يتفق مع الكلاسيك فى أن سعر الفائدة قد يتعادل مع الكفاية الحدية لرأس المال فى المدى

الطويل، إلا أنه ينكر على الكلاسيك أن يكون للكفاية الحدية لرأس المال أى أثر على سعر الفائدة فى المدى القصير. وحتى فى المدى الطويل لا تلعب الكفاية الحدية دوراً هاماً، ولكنها تضع حداً لسعر الفائدة.[1]

(٧) الإنفاق الحكومى و دور الدوله

يذكر كينز أن الإنفاق الحكومى هو أسهل جزء فى الطلب الفعال الذى يمكن تخفيضه دون إحداث آثار سياسية أو اقتصادية خطيرة ، لا سيما أنه من الميسور خفض الإنفاق الحكومى بسرعة وبسهولة ، إذا كانت هناك حاجة لذلك، وأنه من الممكن دائماً تحديد حجم ما سينقص منه مقدماً، وتنفيذ هذه الخطة بكل دقة. وعلى ذلك فهذا النوع من الإنفاق أول هجوم على التضخم، وتعاونه الضرائب على الإنفاق الاستهلاكى وأسعار الفائدة المرتفعة.[2]

و يشمل الإنفاق الحكومى الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى .

الإنفاق الحكومى الاستهلاكى مثل شراء سلع وخدمات تستخدم فى المستشفيات العامة وبرامج التغذية فى المدارس والأدوات المكتبية اللازمة للإدارات والمصالح والهيئات الحكومية والملابس الخاصة بأفراد الشرطة والقوات المسلحة والإنفاق على قطاع الخدمات مثل التعليم والصحة والدفاع والأمن والعدالة.

---

[1] د. حسين عمر – مبادئ علم الاقتصاد – مرجع سابق – ص٧٤٨ : ٧٥٨.

[2] د. حسين عمر – مبادئ علم الاقتصاد– مرجع سابق – ص٧٦٢ : ٧٦٧.

أما الإنفاق الحكومى الاستثمارى فهو عبارة عن إنفاق الدولة على النشاط الإنتاجى بصوره المختلفة سواء فى مشروعات إنتاجية جديدة مثل مشروعات إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية ومصانع الحديد والصلب وكذا تشييد المدارس والمستشفيات وإقامة المحطات الكهربائية والمائية والصرف الصحى واستصلاح الأراضى وإقامة المساكن وشق الطرق، أو زيادة الأصول الإنتاجية، أو زيادة فى المخزون من المواد الأولية.[1]

أثار الإنفاق الحكومى

أن الإنفاق الحكومى هو الوحيد الذى يمكن التحكم فيه وتستطيع الحكومة أن تؤثر على النشاط الاقتصادى بطريقتين:

١- فمن جهة تستطيع أن تزيد من الطلب الفعال والتوظف عن طريق إنفاق النقود إما على الاستهلاك وإما على الاستثمار.

٢- من جهة أخرى فأن القيام بأى مشروع استثمارى تبدو فائدته للمجتمع، وذلك دون أية اعتبارات لعوائده المتوقعة. وبهذا اعتقد كينز أن الحكومة تستطيع أن تحكم انحرافات الكفاية الحدية لرأس المال.[2]

(٧) السياسة الماليه فى الفكر الكينزى :

كان هجوم كينز على مبادئ الكلاسيك فى السياسة المالية والأئتمانية امتدادا طبيعيا لهجوم كينز على النظريات الاقتصادية الكلاسيكية . فقد

---

[1] د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – مرجع سابق – ص١٥٤ :١٥٨.

[2] د. حسين عمر – مبادئ علم الاقتصاد– مرجع سابق – ص٧٦٢ : ٧٦٧.

أوضح كينز أن الاقتصاد القومى يتوازن عند أى مستوى من مستويات التوظف وقد يكون هذا المستوى أقل بكثير من مستوى التوظف الكامل. وكان منطقيا اذاً أن ينادى كينز بضرورة تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى ، وأن يؤكد الدور الأساسى الفعال الذى يتحتم على الدولة أن تقوم به لضمان استغلال الموارد الاقتصادية فى المجتمع استغلالا أمثل وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التقدم الاقتصادى .

وتبع كينز كثير من الاقتصاديين وأصبح تأييد أو معارضة القرض العام يعتمد أساساعلى الآثار الاقتصادية للقرض العام على مستوى الانتاج والدخل القومى وتوزيعه .

واستشهد هانسن Alvin Hansen بالتاريخ الحديث للقروض العامة حيث ساهمت القروض فى تنمية موارد وبناء اقتصاديات دول أوروبا وأمريكا واليابان خلال القرن الماضى . كذلك ساهمت القروض العامة فى انشاء وتدعيم الاسواق المالية عن طريق توفير وسائل الأئتمان اللازمة مما سهل تحويل المدخرات والوطنية الى استثمارات ناجحة

ثم كانت ذروة التطوير لأفكار الثورة الكينزية فى المالية العامة على أيدى ليرنر Lerner ونظريته فى المالية الوظيفية Functional Finance.

وتتلخص آراء ليرنر فى نظرته للضرائب والنفقات والقروض العامة على كونها مجرد ثلاثة أدوات فى يد الحكومة يمكنها عن طريقها أن تتدخل وتوجه الاقتصاد القومى فى النمو والاستقرار والتوظف الكامل .

فاستخدام أى من هذه ألادوات يصبح واجب على الحكومة مادام يحقق الهدف . فالضرائب والنفقات يجب أن تزيد أو تنقص لتؤثر على معدل النمو الاقتصادى فى الدولة . والقرض العام يجب أن يزداد ليمتص أى قوة شرائية زائدة أو أى أموال عاطلة وليقلل السيولة فى أوقات الرواج ويجب أن يرد القرض أو يسدد الجزء الأكبر منه فى أوقات الكساد لزيادة السيولة فى الاقتصاد القومى . وليس اذاً هناك ما يعيب الحكومة فى التجائها للقروض العامة أو زيادتها طالما لاينتج عنها آثار اقتصادية سيئة .[1]

أما من ناحيه النفقات العامه فقد تغيرت النظره إلى النفقات العامه حيث زاد الاهتمام بها من حيث حجمها ومكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها وأنواعها حيث :

– لم يعد توازن الموازنه العامه سنوياً قابل للتطبيق فى الفكر الكينزى بل أن أحداث فائض فى ظروف التضخم أو أحداث عجز فى أوقات الركود الاقتصادى هو أمر مطلوب.

– لم تعد النفقات العامه محايده بل تؤثر على الإنتاج والتوزيع والأستهلاك وبالتالى مستوى الدخل القومى وذلك بتأثيرها على مستوى الطلب الكلى.

– أصبح الأنفاق العام ذات أثار موجبه على الاقتصاد القومى وينبغى استخدام ذلك كأداه لعلاج مشاكل الاقتصاد الكلى (مثل البطاله

---

[1] د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – مبادى الاقتصاد العام – مرجع سبق ذكره – ص ٤٧ ٤٩:

والكساد) . وقد تم استخدامها بالفعل فى حل مشكله البطاله فى الثلاثينات خلال فتره الكساد الكبير .[1]

[1] د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – المرجع السابق– ص ١١٠ :١١٣

تذكر أن

- أدت الازمه الاقتصاديه عام ١٩٢٠ إلى انهيار تعاليم المدرسه الكلاسكيه حيث ساد الاقتصاد البطاله و الكساد ولم تفلح نظريات الكلاسيك فى تقديم الحل لذلك.
- بنى كينز نظريته على أخطاء الكلاسيك محاولاً حل مشكلة البطالة و الكساد فى المجتمع.
- تقوم النظرية الكينزيه على :
  - يتوقف حجم التشغيل على مستوى الطلب الفعال
  - يتحدد مستوى الطلب الفعال من خلال الطلب الاستهلاكى و الطلب الاستثمارى.
  - الطلب الاستهلاكى يعتمد على الدخل و الميل للأستهلاك.
  - الطلب الاستثمارى يتوقف على الكفايه الحديه لرأس المال وسعر الفائدة.
  - تتوقف الكفاية الحديه لراس المال على الفوائد المتوقعه وتكلفه الاموال أو الأصول.
  - يتوقف سعر الفائده على الطلب على النقود و الكمية النقود المعروضة.
- شجع كينز دور الدوله و النفقات العامه فى المجتمع . كما رأى الكنزيون أن الضرائب و النفقات العامه يمكن أن تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادى للدوله.

تطبيقات الفصل الثامن

(١) ضع علامة ✓ أو × مع توضيح أسباب صحه أو خطأ العبارات.

- عارض كينز الكلاسيك فى كل تعاليمهم.
- ترتبط سعر الفائدة لدى كنز بالكمية المطلوبة و المعروض من النقود.
- لا يؤثر حجم الدخل على حجم الاستهلاك.

(٢) أذكر ما تعرفه عن:

- المفهوم الكفايه الحديه لرأس المال لدى كينز.
- تعريف سعر الفائدة عند كينز.
- مفهوم الطلب الفعال.

الفصل التاسع

الفكر الاقتصادى بعد الحرب العالميه الثانيه

أولا : الفكر النقدى الحديث

ثانيا : فكر المنظمات الاقتصاديه الدوليه فى علاج المشكلات الاقتصاديه المعاصره

أولا : الفكر النقدى الحديث

عقب الحرب العالمية الثانية قام ملتون فريدمان Milton Friedman بجامعة شيكاغو وعدد من رفاقه وتلاميذه بتطوير الاقتصاديات النقدية وتحدوا التوجه الكينزى لعلم الاقتصاد الكلى الذى لم يعطى للنقود أهميتها فى التأثير فى السياسه الاقتصاديه ، حيث أكدوا على أهمية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

ويفترض التوجه النقدى أن عملية نمو النقود هى التى تحدد حجم الناتج المحلى الاجمالى GDP الاسمى على المدى القصير و الأسعار على المدى الطويل . ويعمل هذا التحليل فى إطار النظرية الكمية للنقود والأسعار، علاوة على اعتماده فى تحليل توجهات سرعة الدوران. كما يفترض أصحاب التوجه النقدى استقرار سرعة دوران النقود (أو ثباتها فى الحالات القصوى) . وإذا صح هذا الافتراض، فذلك بمثابة رؤية ثاقبة ذات أهمية بالغة، حيث توضح المعادلة الكمية أنه إذا ما اتسمت V أو سرعة دوران النقود بالثبات ، ستؤثر تحركات M أوكميه النقود على PQ (أو الـ GDP الاسمى) بالتناسب.

محور الفكر النقدى

يرتكز جوهر الفكر النقدى فى علم الاقتصاد الكلى على أهمية النقود فى عملية تحديد الطلب الإجمالى و تحديد المرونة النسبية للأجور والأسعار. وتمثل النقاط التالية محور الفكر النقدى :

١- يعد نمو المعروض النقدى هو المحدد المنظم الأساسى لنمو الناتج المحلى الاجمالى GDP الاسمى. ويقرر الفكر النقدى أن الطلب الإجمالى الاسمى يتأثر بصفة أساسية بتغيرات العرض النقدى. ومن ناحية أخرى، ليس للسياسة المالية تأثير على الطلب الإجمالى.

بالإضافة إلى ذلك ، لنظرية التوجه النقدى افتراضان أساسيان :

أولاً : ذكر Friedman " أن هناك استقرار لسرعة دوران الحصول على الدخل، تبعث على الإبهار. لكل من يتعامل بصورة شاملة مع البيانات النقدية" .

ثانيا: اعتاد غالبية أصحاب التوجه النقدى التأكيد على أن الطلب على النقود لا يتأثر باسعار الفائده .

فأذا أتسمت سرعه الدوران V بالاستقرار، ستحدد M كميه النقود الناتج المحلى GDP الاسمى، ولن يصبح للسياسة المالية أدنى تأثير حيث سيكون M هو العامل الوحيد الذى يمكنه التأثير على PQ أو الناتج المحلى . اما إذا اتسمت V بالثبات ، فلا يمكن أستخدام الضرائب أو المصروفات الحكومية.

٢- تتمتع الأسعار والأجور نسبياً بالمرونة فيما يتعلق بالناتج المتوقع، حيث إن لتغيرات العرض النقدى تأثيرات طفيفة ومؤقتة فحسب علّى الناتج الحقيقى. وتؤثر M بصفة رئيسة على P.

وكنتيجة للعاملين السابقين ، يمكن أن تؤثر النقود على كل من الإنتاج والأسعار على الأمد القصير. ولكن فى غضون سنوات قليلة، وكنتيجة لاتجاه الاقتصاد للعمل بمقربة من مستوى التوظيف الكامل، يتركز

التأثير الرئيسى للنقود على مستوى السعر. ومن ناحية أخرى ، تؤثر السياسة المالية بشكل طفيف على كل من الإنتاج والأسعار على الأمدين القصير والطويل . ويعد ذلك جوهر الفكر النقدى.

٣- يتسم القطاع الخاص بالاستقرار . حيث يعتقد أصحاب التوجه النقدى أن الاقتصاد الخاص، الذى يتحرك وفقاً لآلياته الخاصة، لا تعتريه حالات من عدم الإستقرار. بل على العكس، تنجم غالبية التقلبات التى تعترى الـ GDP الاسمى عن الإجراءات الحكومية، وبالأخرى التغيرات التى تطرأ على العرض النقدى والتى تعتمد بشكل أساسى على السياسات التى ينتهجها البنك المركزى.[١]

هدف التوجه النقدى: نمو نقدى ثابت

لعب الفكر النقدى سابقاً دوراً فى غاية الأهمية فى عملية تشكيل السياسة الاقتصادية. وفى العادة، يقوم مؤيدى التوجه النقدى بالجمع بين الأسواق الحرة وسياسات الاقتصاد الحر. ولكن قد تمثلت مساهمتهم الرئيسة فى مجال السياسة الاقتصادية فى تأييدهم لقواعد نقدية ثابتة، بدلاً من السياسات المالية والنقدية التقديرية.

ومن حيث المبدأ ، قد يقترح أصحاب التوجه النقدى استخدام السياسة النقدية لتمهيد سبيل الاقتصاد. لكنهم قد سلكوا مسلكاً آخر، حيث أكدوا على أن الاقتصاد الخاص يتسم بالاستقرار والحكومه هى التى تفقده استقراره. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد اصحاب الفكر النقدى أن النقود

---

[١] سامو يلسون- نوردهاوس - علم الاقتصاد- مكتبه لبنان - ٢٠٠١ - ص ٧٣٦ : ٧٣٩

تؤثر على الإنتاج عقب فترات طويلة ومتغيرة ، لذا يعتبر وضع سياسات تحقيق الاستقرار فعالة وإعدادها مهمة عسيرة.

لذلك تعتبر القاعدة النقدية Monetary rule جزءاً رئيساً من الفكر الاقتصادى النقدى: أى تعمل السياسة النقدية المثلى على تحديد نمو المعروض النقدى عن معدل ثابت ، فى حين تلتصق بذلك المعدل فى كافة الظروف الاقتصادية.

والسبب فى ذلك أعتقاد أصحاب التوجه النقدي بأن أى معدل نمو ثابت للنقود (عند ٣% إلى ٥% سنوياً) من شأنه القضاء على الأسباب الرئيسة لعدم الاستقرار فى الاقتصاد الحديث . فإذا كان معدل نمو M كميه النقود ثابتاً، فلن تطرأ أية ارتفاعات فجائية فى M . وفى ظل سرعة دوران مستقرة، سينمو الـ GDP الاسمى بمعدل مستقر . بالإضافة إلى ذلك ، إذا ما بلغ نمو M معدل إجمالى الناتج المحلي المتوقع تقريباً، فسرعان ما سيحقق الاقتصاد استقرار السعر.

إخفاق الفكر النقدى

بمجرد أن حققت تجربة أصحاب التوجه النقدى نجاحاً فى استئصال التضخم من جسد الاقتصاد الأمريكى عام ١٩٧٩، وربما بسبب ذلك النجاح أسفرت التغيرات التى طرأت على الأسواق المالية عن تغير سلوك سرعة الدوران بصورة حادة . تذكر مما سبق اعتقاد أصحاب التوجه النقدى بأن سرعة الدوران مستقرة نسبياً وقابلة للتنبؤ. وبافتراض

استقرار سرعة الدوران، ستنتقل تغيرات العرض النقدى بسلاسة إلى تغيرات فى الـ GDP الاسمى.

وبعد أن تم تبنى فكر أصحاب التوجه النقدى، اعترت سرعة الدوران حالة حادة من عدم الاستقرار. برغم أن سرعة دوران تمتعت بالاستقرار النسبى خلال الفترة ما بين(١٩٨٠-١٩٦٠)، حيث أصبح للمذهب النقدى تأثير واسع. ولكن تزايد عدم استقرار سرعة الدوران عقب عام ١٩٨٠ حيث أدت أسعار الفائدة المرتفعة خلال الفترة ما بين عامى ١٩٧٩و ١٩٨٢ إلى حفز التطويرات المالية . وانتشار حسابات الشيكات المدرة للفائدة. ومن ناحية أخرى يعتقد البعض أن عدم استقرار سرعة الدوران قد نتج عن عملية الاعتماد الشديد على استهداف الإجمالى النقدى خلال تلك الفترة.

وبتزايد عدم استقرار سرعة دوران النقود، توقف الاحتياطى الفيدرالى بصورة تدريجية عن استخدامها كأداه استرشادية للسياسة النقدية . وبحلول أوائل حقبة التسعينيات، تحول بصفة أساسية إلى توجهات فى الإنتاج والتضخم والتوظيف والبطالة كمؤشرات رئيسة لوضع الاقتصاد. وفى ١٩٩٩ لم تضمن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة Market Committee Federal Open أدنى إشارة لمصطلح سرعة الدوران لوصف وضع الاقتصاد أو لشرح أسباب الإجراءات قصيرة الأمد للسياسة الخاصة باللجنة.

و بالرغم من تلك التطورات لم تتضائل أهميه النقود فى إدارة السياسة الاقتصادية، بل تعد السياسة النقدية فى الوقت الحاضر الأداة السياسية

الاقتصادية المستخدمه بالولايات المتحدة وأوربا فى أداره الدورات الاقتصاديه .[1]

ثانياً : فكر المنظمات الاقتصاديه الدوليه فى علاج المشكلات الاقتصاديه المعاصره

النظام الاقتصادى العالمى الجديد و مراحل تطوره

يقصد بالنظام الاقتصادى العالمى مجموعة القواعد والترتيبات التى وضعت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك فى العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.

وقد تكون الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمى، مجموعة الدول، أو المنظمات الاقتصادية الدولية، أو الشركات متعدية الجنسيات أو قد تكون المنظمات الإقليمية، والتى تعمل من خلال نظم معينة نقدية ومالية وتجارية تشكل فى مجموعها النظام الاقتصادى العالمى. [2]

و يجب التفرقة بين النظام الدولى والنظام الاقتصادى العالمى.

- **النظام الدولى**، يعنى انتظام وتفاعل دول العالم فى نظام شامل ووفقاً لنمط معين لتقسيم العمل الدولى والخضوع لبعض التنظيمات

---

١ سامو يلسون- نوردهاوس - علم الاقتصاد- مكتبه لبنان - ٢٠٠١ - ص ٧٣٦ : ٧٣٩

٢ د. عبد المطلب عبد الحميد - النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبليه بعد احداث ١١ سبتمبر - مجموعه النيل العربيه - ٢٠٠٩ - الفصل الاول و الثاني

والمنظمات الدولية، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية أو منذ بداية إنشاء الأمم المتحدة.

- **أما النظام العالمى**، فهو الذى بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينات وتتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينيات التى شملت بجانب الدول، المؤسسات الدولية أو العالمية والشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط، والتكتلات الاقتصادية العالمية التأثير وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين فى العالم. [1]

وبالتالى فإن اصطلاح "عالمى" يكون أكثر تعبيراً عما يحدث فى المرحلة الحالية على مستوى العالم، حيث يشير اصطلاح "عالمى" إلى الصفة الرئيسية التى تشكل النظام فى الوقت الحاضر وهى صفة العولمة Globalization، حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات التى حولته إلى قرية عالمية لتختفى فيه الحدود السياسة للدول القومية، وتحولت فيه الصناعة (محرك النمو فى كافة الدول) إلى العالمية. من حيث توجهها نحو السوق العالمية أو من حيث صنع سياساتها الإنتاجية من منظور عالمى فى ظل مواصفات الجودة العالمية، الأيزو (ISO) بل وتزايدت فيه أهمية الشركات المتعدية الجنسيات على مستوى العالم، والتى تباشر سياسات واستراتيجيات عالمية للإنتاج والتسويق تجاوز

---

[1] د. سميحة فوزى، النظام العالمى الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق شرق أوسطية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٨٠.

الحدود السياسية للقوميات المختلفة، بل واتجهت فيه الأذواق فى مختلف الدول إلى التشابه[1].

وفى هذا الإطار يمكن اعتبار النظام الاقتصادى الدولى جزءاً من النظام الاقتصادى العالمى، ولعل شيوع استخدام مفهوم "النظام الاقتصادى العالمى الجديد" إنما يشير إلى زيادة العوامل والمتغيرات والظواهر التى تتخطى حدود القومية فى الوقت الراهن أو الحالى.

وأخيراً يلتصق اصطلاح "الجديد" فى مفهوم "النظام الاقتصادى العالمى الجديد" للإشارة إلى أن هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكى، ليشير دائماً إلى أن النظام الاقتصادى العالمى الحالى هو فى طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالنظام السابق له فى مرحلة سابقة وفى إطار ما سيكون عليه من نسق فى المستقبل.

ولإيضاح ذلك يمكن القول أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى بدأت ملامحه تظهر وتتحدد مع بداية التسعينيات هو فى طور التكوين والتشكيل حيث أنه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تمشياً مع المرحلة التطورية التى بلغها، والتغيرات العالمية التى حدثت والآليات الجديدة التى نشأت.

وقد شهد النظام العالمى تغييراً فى أبعاده الاقتصادية ليتحول ويتشكل فى "نظام اقتصادى عالمى جديد" يختلف فى نهاية التسعينيات

---

[1] د. حازم الببلاوى، أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠، ص٥١.

وفى القرن الحادى والعشرين عن المرحلة السابقة له فى كل جوانبه تقريباً.

وهكذا يتضح أن مفهوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد هو مفهوم ديناميكى يتشكل أو فى طور التشكيل حسب المرحلة التى يمر بها، بالإضافة إلى أنه مفهوم عضوى وظيفى يشير إلى الآليات التى تكفل اتساق التنظيم العالمى مع المجتمع العالمى، ويشير إلى أن العالم هو وحدة الدراسة والتحليل الذى تتحدد بناء عليه القرارات.

مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

أ- المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى١٩٧٣:

حيث شهدت تلك المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته :

- فمن ناحية القطبية : انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية من ناحية الأنظمة الاقتصادية حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الاشتراكي بأتباعه ، والعالم المتقدم والعالم النامي. كذلك عالم الأغنياء والفقراء مع اتساع الهوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن.

- من ناحية المكونات : فقد ظهر الاتجاه واضحاً إلى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يتكون من ثلاثة مكونات **١.الأول** هو النظام النقدي الدولي ممثلاً بصندوق النقد الدولي والذي أنشئ عام ١٩٤٤ وبدأ مزاولة نشاطه عام ١٩٥٧ **والثاني** هو النظام المالي الدولي ممثلاً بالبنك

الدولي والذي أنشئ في عام ١٩٤٤ « وبدأ أعماله منتصف عام ١٩٤٧ ، أما **الثالث** فهو النظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الجات عام ١٩٤٧ولم يكتمل هذا النظام إلا في منتصف[1] التسعينات بانتهاء جولة أورغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام ١٩٩٩.

- وقد لوحظ على ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها ، وتجلت العلاقات بينهما في حصول الأولى على المواد الأولية التي تنتجها الثانية ، بأسعار أو أثمان غير عادلة وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي في صالح الأولى دائماً، وكانت سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع لكثير من المواد الأولية في ذلك الوقت يجعل تلك الدول تستحوذ على الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي الذي يتولد من الدول النامية.

وقد ترتبت على كل تلك الترتيبات الاقتصادية عدد من النتائج من أهمها: تفاقم أزمة التنمية في دول العالم الثالث ، وتزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية.

---

[1] د.حبيب محمود – مبادىء علم الاقتصاد – جامعة دمشق – سوريا – ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ص ١١٨:١٢٣

ب- المرحلة الثانية الممتدة من ١٩٧٤ الى ١٩٩٠:

لعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ١٩٧٣ قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادى دولي جديد وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية ، وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار.

وهكذا تتبلور شيئاً فشيئاً الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلاً جوهرياً يقتضي تعديلات جذرية في استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية داخل الدول المعنية . وأدى هذا إلى مساس الدول النامية بضرورة إجراء إعادة نظرة شاملة في النظام الاقتصادي الدولي وبالفعل تصدرت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في عام١٩٧٣وقد أسفرت المناقشات عن إقرار وثيقين مهمتين هما:

- إعلام بشأن نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم ٣٧٧
- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم ٣٨٧٢

ثم جاء إعلان ليما وخطة العمل للتنمية الصناعية الذي انعقد في ليما في عام ١٩٧٥، وقد أوصى الإعلان بضرورة رفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥% من الإنتاج الصناعي العالمي بدلاً من ٧% عام ١٩٧٤ .

ولعل من الملاحظ أنه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج معينة ومتغيرات جديدة وقوى دافعة أخرى يبدو أنها تعلن من جديد عن تشكل نظام اقتصادي عالمي جيد قد يختلف عما نودي به في بداية هذه المرحلة ، حيث أسفرت نتائج المرحلة ١٩٧٤-١٩٩٠ عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية و تزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية من خلال مبدأ المشروطية الدولي المتبادلة بين المنظمتين ، بمعنى أن الحصول على تمويل من أحدهما يرتبط بموافقة المنظمة الأخرى . وتعد هذه المتطورات والتغيرات قوى دافعة نحو دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديد يتم فيها المبحث وبعمق عن نظام اقتصادي عالمي جديد بآليات جديدة[1]

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ . ص ١٦ ،١٧

ح -المرحلة الثالثة الممتدة من ١٩٩١ الى بدايه القرن الواحد والعشرين :

وهي تبدأ منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في ١٩٩١ ، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد ،ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في بداية المرحلة ١٩٧٤-١٩٩٠ كانت الدعوة إلى تعميق البحث عن قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، كانت تأتى من الدول الناميه أما فى الفتره الحاليه أصبحت الولايات المتحدة الامريكيه هي التي تسعى لإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد بعد أن كانت الدول النامية هي التي تطالب بذلك .

ويمكن تحديد معالم وآليات هذا النظام الذي ما زال في طور التشكيل في الأمور التالية:

١- أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية ، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمى من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة من الدول الصناعية المركزية.

٢- انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وما له من دلالة اقتصادية فى وجود قطبية اقتصادية واحدة.

٣- الاتجاه إلى غلبة أيدلوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وأليات السوق والليبرالية السياسية .

٤- التحول نحو الخصخصة والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص والتخطيط التأثيري.

٥ - الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات .

٦- إنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام ١٩٩٥ وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليقوم على إدارة النظام الاقتصاد العالمي ثلاث منظمات عالمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

د- المرحلة الرابعة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل عام ١٩٩٩ وحتى أحدث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وما بعدها

ظهرت في تلك المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تشكل هي وغيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية ، ويلاحظ أن الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد تأتي هذه المرة من كل من الدول النامية والدول المتقدمة عدا الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التغيرات الجذرية التي تعتبر بحد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر وضوحاً وأكثر عدالة ، **وهذه المتغيرات هي :**

١- فشل مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية والذي عقد بنهاية عام ١٩٩٩ ، ومؤتمر سياتل هو المؤتمر الوزاري الثالث منذ نشأة منظمة التجارة العالمية ، وقد فشل لعدة أسباب منها :

- تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية ، حيث كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير في القطاع الزراعي، بينما رفض الاتحاد الاوروبي تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية لأعضائه.
- تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان ، حيث طالبت الأخيرة بضرورة مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق حيث ترى اليابان أن هناك مبالغة في هذه القوانين ، ناهيك عن معارضة الدول النامية أيضاً لهذه القوانين المتعلقة بقضايا الإغراق .
- تصاعد الخلاف بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وفتح الأسواق فيما يتعلق بتلك السلع ، حيث رفضت الدول النامية هذا المطلب الأمريكي بشكل قاطع وتمسكت بعدم الربط بين تحريرالتجارة وحقوق العالم النامي.

٢- تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة ، تلك المظاهرات التي نادت بأن تكون العمالة التي تعتبر الناتج الرئيسي للنظام الاقتصادي

العالمي الجديد أكثر وضوحاً وأكثر عدالة ، والأهم أن المظاهرات المناهضة للعولمة انطلقت من سياتل المدينة التي تصدر ما يربو على ٤٢ مليار دولار والتي تقع في قلب الولايات المتحدة ، لتشير إلى أن العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبحا بالنسبة للمجتمع المدني في أمريكا وفي الدول المتقدمة رمزاً لعدم العدالة في توزيع الدخل وسبباً للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان.

٣. انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، ولاشك ان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية احتاج إلى مفاوضات شاقة وصعبة وهو يحمل دلالات كبير فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث يشير إلى أن هناك فاعلا رئيسياً جديداً يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصينية حوالي أكثر من ٩ تريليون دولار عام٢٠٠٠ ليتبوأ المرتبة السابعة عالمياً، كما أن الاقتصاد الصيني ما يزال يحقق أسرع معدل نمو اقتصادي في العالم كله.

٤- أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١والتي أثرت ملبياً بقوة على الاقتصاد العالمي بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها وتأثيرها السلبي على حركة الاستثمارات والسياحة ، وقد أشارت التقديرات الدولية إلى أن معدل نمو الاقتصاد

الأمريكي لم يتعد ١% فى عام ٢٠٠١ وبلغ نحو ٠.٧% فى عام ٢٠٠٢ وهو يمثل أسوا أداء منذ الركود الاخير فى عام ١٩٩١.[١]

نشأه المنظمات الاقتصاديه الدوليه

لعل من الملاحظ أن مكونات النظام الاقتصادى العالمى الجديد يمكن أن تتمثل فى الدول، والمنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات متعدية الجنسيات، والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، إلا أنه بإمعان النظر فى تلك المكونات، **فإن المكون الخاص بالمنظمات الاقتصادية الدولية يمثل عصب النظام الاقتصادى العالمى الجديد ومحوره** ، حيث إن لها آلياتها وأنظمتها التى تؤدى بحق إلى التأثير على باقى المكونات الأخرى لهذا النظام، بل وتقوم بإدارة النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة فى السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم.

ومن هذا المدخل فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة عناصر أو مكونات تشكل أو تكون النظام الاقتصادى العالمى هى:

١- النظام النقدى الدولى:

وهو ذلك النظام الذى يحكم ويضبط قواعد السلوك فى كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز

---

[١] د. عبد المطلب عبد الحميد – النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبليه بعد احداث ١١ سبتمبر – الفصل الثانى – مرجع سابق – ص ٥٠ :٥٩

ونوعية السياسات التصحيحية التى يجوز للدولة العضو، اتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه، وبالتالى فإن هذا النظام يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدى العالمى فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

ويعتبر صندوق النقد الدولى (IMF) هو القائم على إدارة النظام النقدى الدولى.[1]

أهداف الصندوق:

أ- تحقيق الاستقرار النقدى الدولى.

ب- إيجاد نظام مشترك للمدفوعات الدولية الخاصة بالعمليات الجارية بين الأعضاء.

ت- التخلص من أساليب الرقابة التى تعوق التبادل التجارى.

ث- تقدم القروض لمساعدة الدول فى التغلب على مشاكل الدفع الخارجى.

ج- تقديم المساعدة الفنية بإلحاق خبراء المال والاقتصاد العاملين لدى المنظمة ووضعهم تحت تصرف البلدان الأعضاء لإسداء المشورة فى شتى الشئون المالية والاقتصادية.[2]

---

[1] د. محمد سيد عابد – التجاره الدوليه – مكتبه الاشعاع الفنيه – ١٩٩٩ – الاسكندريه – ص ٤٢٠

٢ د. محمد المرعشلي – في واقع السياسه الاقتصاديه الدوليه المعاصره – المؤسسه الجامعيه للنشر و التوزيع – ١٩٨٧– ص١٢٧، ١٢٨

هذه هى الأغراض الرئيسية التى أنشئ من أجلها الصندوق، ولقد منح سلطات واسعة وموارد كبيرة ليتيسر له تحقيق هذه الأغراض .

٢- النظام المالى الدولى:

وهو ذلك النظام الذى يحكم قواعد السلوك فى كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال سواء فى صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية وسواء كانت رسمية أو تجارية أو فى صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة.

ويقوم البنك الدولى (WB) بمفهومه الشامل بدور قيادى فى إدارة النظام المالى الدولى.

أهداف البنك الدولى :

طبقاً لاتفاقية بريتون وودز فإن غرض البنك هو مساعدة الدول المختلفة على إعادة البناء لمختلف الطاقات الإنتاجية للدول التى دمرتها الحرب العالميه الثانيه من الدول الأوروبية. لذلك فإن قروض البنك قد منحت فى البداية وبشكل مركز لهذه الدول لتساعدها على النهوض بعد ويلات ودمار الحرب نظراً لثقلها وأهميتها فى النشاط التجارى وأثره على حركة التجارة العالمية. لكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه بعد نهوض هذه الدول وامتداد نشاط البنك وتركيزه على الدول النامية الأعضاء بالبنك. لذلك فإن أهداف البنك الرئيسية تنحصر فى:

١- تمويل رأس المال اللازم للمشروعات الهامة والحيوية للدول النامية.

٢- تحسين مستوى الجودة للمشروعات المختلفة التى تتطلبها خطط التنمية فى هذه الدول.

٣- تحسين السياسات الاقتصادية للدول المستفيدة من نشاط البنك عن طريق إمدادها بالمساعدة الفنية فى شكل تقييم للمشروعات وذلك عن طريق الزيارات الميدانية ومجموعات العمل.[١]

٣- النظام التجارى الدولى:

وهو ذلك النظام الذى يحكم قواعد السلوك فى كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتحديد ما يجوز ولا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولى وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمى،

و شهدت السنوات الأولى من ثلاثينيات القرن العشرين تفاقم المصاعب والمشكلات الاقتصادية بسبب الكساد الاقتصادى العالمى. ثم داهمت الحرب العالمية الثانية العالم فى سبتمبر ١٩٣٩. وقد أدت الحاجة إلى التعاون الاقتصادى الدولى إلى انعقاد مؤتمر "بريتون وودز" فى عام ١٩٤٤ فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم اتفاق الدول المجتمعة وعددها ٤٤ دولة على إنشاء صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى

[١] د. مصطفي عز العرب – سياسات تخطيط التجاره الخارجيه – مرجع سبق ذكره – ص٣٧٩، ٣٨٠

للإنشاء والتعمير بهدف خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادى المستمر، ولإدارة السياسات النقدية والمالية العالمية.

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فكر الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فى التوسع فى التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول. ولتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجارى دولى متعدد الأطراف. وإنعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف فى لندن فى عام ١٩٤٦، واستكمل أعماله فى جنيف فى عام ١٩٤٧ ثم إختتمها فى "هافانا" فى ٢٤ مارس ١٩٤٨، وقد أسفر هذا المؤتمر عن وثيقة عرفت باسم "ميثاق هافانا" .وإشتمل على مجموعة من القواعد والأسس للتوصل لاتفاقية للتجارة الدولية تنظم سلوك الدول فى المبادلات التجارية بما يحقق العدالة فيما بينها، بالإضافة إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية.

وفى نفس الوقت وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى فى جنيف فى سنة ١٩٤٧ شارك فيه ممثلو ٢٣ دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود الكمية على الواردات التى كان تعترض التجارة الدولية. و تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى أكتوبر سنة ١٩٤٧، وأصبحت سارية المفعول منذ أول يناير سنة ١٩٤٨.[١]

---

[١] د. عاطف السيد – الجات و العالم الثالث (دراسه تقويميه للجات و استراتيجيه المواجهه) – مطبعه رمضان – ١٩٩٩ – الاسكندريه – ص١٢ ، ١٣

وفى ١٥ إبريل ١٩٩٤ أعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة فى مراكش قيام "منظمة التجارة العالمية" . وبقيام هذه المنظمة فى أول اختفت "اتفاقية الجات".

وتعمل منظمة التجارة العالمية على :

١. إدارة و تنفيذ أتفاقيه الجات وجميع نتائج جولة أوروجواى.
٢. توفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف .
٣. مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.
٤. التعاون مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتحقيق تماسك أكثر قوة فى مجال السياسة الاقتصادية.
٥. تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، وإلغاء المعاملة التمييزية فى العلاقات التجارية الدولية.[١]

ولعله من المناسب التأكيد على أن دور هذه المؤسسات العالمية القائمة على إدارة النظام الاقتصادى العالمى الجديد من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية، من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من النمطية والانسجام فى القواعد والمعايير المستخدمة فى مختلف دول العالم فضلاً عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادى بين دول العالم وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة فى سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

---

[١] د. عاطف السيد – المرجع السابق – ص ٢٧ – ٣٥

- فكر المنظمات الاقتصاديه الدوليه فى علاج المشكلات الاقتصاديه المعاصره :

(١) برامج التثبيت[١] :

يمكن القول بصفة عامة أن برامج التثبيت Stabilization programs التي يعقدها صندوق النقد الدولي مع الدول النامية تنطوي على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي :

المحور الأول : سياسات الموازنة العامة للدولة :

يرى صندوق النقد الدولي أن السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة هو فائض الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، لذلك لعلاج هذا العجز لابد من الحد من الإنفاق العام وفي نفس الوقت زيادة موارد الدولة ، ويرى الصندوق أنه يمكن للدولة أن تقلل من العجز في الموازنة العامة من خلال ما يلي :

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة بسبب وجود وحدات إنتاجية بالقطاع العام تحقق خسائر ويكون ذلك من خلال تصفية الوحدات الخاسرة أو بيعها للقطاع الخاص أو إدارتها وفقاً لأسس اقتصادية وتجارية مربحة .
- تخفيض الإعانات ذات الطابع الاجتماعي وخاصة دعم أسعار السلع الضرورية والتموينية .

---

[١] محمود فاروق غراب – تطوير دور المنظمات الاقتصاديه الدوليه فى تحقيق التنميه الاقتصاديه في الدول الناميه – رساله دكتوراه – كليه التجاره – جامعه عين شمس – ٢٠٠٧– من ص ٥٤ الى ص٥٩

- أن تغير الدولة من سياستها تجاه قضية التوظف وذلك من خلال رفع يدها تدريجياً عن الالتزام بتعيين الخريجين حتى يمكن أن يعود سوق العمل لقوى العرض والطلب.
- تخفيض الأجور ووضع حد أقصى لها والتخلص من العمالة الزائدة وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد .
- رفع أسعار الضرائب غير المباشرة والعمل على إدخال ضريبة المبيعات في النظام الضريبي .
- أن تكف الدولة عن الدخول في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها حيث أن القطاع الخاص أكفا في إدارة تلك المشروعات ، وأن ينحصر دور الاستثمار العام في مجالات البنية الأساسية .
- زيادة أسعار مواد الطاقة وبخاصة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي لتقترب من الأسعار العالمية ، وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والتعليم .
- بيع المشروعات المملوكة للدولة للقطاع الخاص وذلك لتخفيف العبء المالي والإداري .

المحور الثاني : سياسات ميزان المدفوعات

ويقوم الصندوق بدراسة الخلل في ميزان المدفوعات وما إذا كان مؤقتً أم دائم :

- فإذا كان الخلل في ميزان المدفوعات هو خلل مؤقت: فينصح الصندوق الدولة بالعدول عن تخفيض سعر عملتها ويقدم لها النقد

الأجنبي اللازم لسد العجز حتى تتمكن الدولة من التغلب على ذلك الخلل ، وحتى تتمكن الدولة من زيادة صادرته.

- بينما في حالة الخلل الناتج عن إتباع سياسات اقتصادية أو سياسات مالية أو نقدية غير ملائمة : فيقدم الصندوق مقترحات وتوصيات لعلاج ذلك الخلل .

ولكن إذا كان الخلل في ميزان المدفوعات خللا جوهريا يجعل الدولة عاجزة عن التصدير : فإن الصندوق ينصح في تلك الحالة بتخفيض سعر صرف العملة ، وذلك حتى يتسنى زيادة الصادرات ونقص الواردات ، مما يؤدي إلي زيادة النقد الأجنبي ، ويؤدي بدوره إلي اتجاه الموارد للاستثمار في قطاع التصدير ، أي أن الصندوق يسمح بالتغير في أسعار الصرف طالما أن ذلك يؤدي إلي تنشيط التجارة الدولية .

المحور الثالث : السياسات النقدية

يري صندوق النقد الدولي أن السبب الرئيس لحدوث فائض في الطلب هو الإفراط في السيولة المحلية لذلك تتضمن برامج التثبيت سياسية نقدية صارمة من خلال ما يلي :

- التحفظ في عملية الإصدار النقدي : حيث يري الصندوق الإصدار النقدي هو السبب الرئيسي في الضغوط التضخمية في الدول النامية ، ويري الصندوق أن الإصلاح الاقتصادي غير ممكن في ظل التضخم لذلك كانت نقطة البداية في برامج التثبيت للصندوق هو احتواء التضخم

- زيادة أسعار الفائدة : حيث يؤدي ذلك إلي زيادة الادخار المحلي.
- وضع سقوف للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة البرنامج ، وخاصة الائتمان المسموح به للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج ، حتى ولو أضر ذلك بتمويل الخدمات العامة وبالإنتاج في مشروعات القطاع العام ، وإلي وجود طاقات عاطلة ، والهدف من ذلك هو تحجيم الطلب في الاقتصاد القومي .

و يعترف خبراء صندوق النقد الدولي بأن لبرامج التثبيت تكاليف اجتماعية تضر بفئات مختلفة من المواطنين ، وخاصة محدودي الدخل والعاملين وأصحاب المعاشات وغيرهم ، فتلك الفئات تشكل الأغلبية في الدول النامية ، وترجع هذه الآثار السلبية الى الطبيعة الانكماشية لبرامج التثبيت والمتمثلة في تخفيض الطلب الكلي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري ، وذلك بهدف القضاء علي فائض الطلب وعجز الموازنة العامة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطيات الدولية ، ويؤدي ذلك في السنوات الأولي إلي هبوط معدلات النمو ، وبالتالي انخفاض فرص التوظيف ، وزيادة حدة الكساد والطاقات العاطلة مما يؤدي إلي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوي معيشة الأفراد ، لذلك إن لم تكن تلك البرامج مرتبطة بقدر مناسب من المعونات والقروض الميسرة ، فإن الأثر الانكماشي سيكون حاداً .

ولكن خبراء الصندوق أكدوا أن المبرر لتقبل هذه الآثار هو أنها ستكون أكثر عبئا في المستقبل إذا أجلت الدولة تنفيذ تلك البرامج ، وأن هذه الآثار السلبية هي ما لابد من تجرعه حتى يمكن للدول النامية أن تنقل إلي أوضاع أفضل في الأجلين المتوسط والطويل ، ويرى خبراء الصندوق أن هذه الآثار الجانبية هي الثمن الذي يجب أن يدفع لتجاوز المشكلات الاقتصادية والضعف المؤسسي ، لذلك يعد هؤلاء الخبراء الدول النامية التي تطبق تلك البرامج بمستقبل أفضل لأن هذه البرامج تعمل علي إعادة ترتيب البيت من الداخل ، وأن الاقتصاد النامي سيستعيد عافيته علي النحو الذي يؤدي إلي زيادة الإنتاج والدخل ورفع مستوي المعيشة والقضاء علي البطالة والفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية وخلق بيئة اقتصادية مواتية .

(٢) برامج التكييف الهيكلي :

تركز برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي على السياسات الآتية :

- **تحرير الأسعار :**

تعطى قروض التكيف الهيكلي اهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار ، وخفض تدخل الدولة في آليات السوق وتفعيل قوى العرض والطلب ، فالبنك يرى أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار ، ويحد من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل ، فالبنك له وجهة نظر معارضة لسياسة الحد الأدنى للأجور ودعم مستلزمات الإنتاج ،

و أيضا له وجهة نظر معارضة لقروض الإسكان المدعمة ، ويؤكد البنك على انه يمكن رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام عن طريق السماح للأسعار والدخول بالتأثر بقوى السوق ، ويمكن أن ينطبق ذلك أيضا على الأسعار الرئيسية في الاقتصاد مثل سعر الصرف وسعر الفائدة والأسعار الأخرى التي يتم تحديدها بمعرفة الحكومة ، وليس من خلال قوى السوق خاصة أسعار المنتجات الزراعية ، وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومة للجمهور فإن البنك يطلب في قروض برامج التكيف الهيكلي بضرورة انسحاب الحكومة منها كليا أو جزئياً وتركها للقطاع الخاص ، حيث يرى البنك أن تحرير الأسعار يؤدي إلى المنافسة في الأسواق مما يؤدي إلى تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أفضل ، ويرى أنه كلما تحركت الأسعار المحلية نحو الأسعار العالمية يكون ذلك دليلاً على الاقتراب من الوضع الأمثل للأسعار حيث أن الأسعار العالمية التي تسود الدول الرأسمالية الصناعية هي المرجعية الصحيحة لأنها تعكس علاقات العرض والطلب بشكل شفاف مما يؤدي على تخصيص أفضل للموارد.

- **سياسة الخصخصة :**

حرص البنك الدولي دائما على توجيه النقد الشديد للدول التي يوجد بها قطاع عام كبير ، حيث يميل البنك الدولي دائماً على معارضة الخطط التنموية التي يلعب فيها القطاع العام دوراً رئيسياً ، ويرى خبراء البنك

الدولي أن أغلبية مشروعات القطاع العام في الدول النامية تحقق خسائر وبالتالي فهي تمثل عبئاً مالياً ضخماً على الدول النامية ، ويرى البنك أن هذه الخسائر التي يحققها القطاع العام تسوى دائماً عن طريق الاقتراض ، ولهذا يحرص البنك الدولي دائماً على تحميل القطاع العام والمشروعات الحكومية قدراً كبيراً من المسؤولية الناتجة عن مشكلة الديون الخارجية لتلك الدول .

وتتمثل أهم توصيات البنك الدولي بخصوص ذلك من خلال برامج التكيف الهيكلي ما يلي[1]: ١) ترشيد برامج الاستثمار العام

٢) تحسين أداء مشروعات القطاع العام

٣) ترشيد حجم ونطاق القطاع العام

وبالتالي نجد أن قروض التكيف الهيكلي تهدف الى علاج مشاكل المشروعات العامة و الاستثمارات الحكومية وذلك من خلال إبعادها عن الأهداف الاجتماعية والسياسية وإدارتها على أسس اقتصادية من خلال آليات السوق ويؤكد البنك إتباع سياسة الخصخصة حيث يعتبرها البنك مكوناً أساسياً من مكونات برامج التكيف الهيكلي .

- **حرية التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير :**

تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية من الأمور الهامة لبرامج التكيف الهيكلي ، فالبنك يعارض حماية الصناعات المحلية ويرى أن الدول

---

[1] صفوت عبدالسلام عوض الله ، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٥١، مايو ١٩٩٢ ، ص٧٩.

المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها وأكثر تأقلم مع الصدمات الخارجية ، ويرى أيضا أن وجود سياسات تجارية منفتحة تؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ، كما أن الأداء الاقتصادي لتلك الدول يكون أفضل حينما تنخفض الضريبة الجمركية على الواردات ، و تتخلى الدولة عن مبدأ حماية الصناعات المحلية وذلك لإتاحة الفرصة لآليات السوق والمنافسة أن تعمل على تخصيص الموارد بشكل أفضل ، وينتقد البنك سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات .

تذكر أن

- يركز الفكر النقدى على اهمية النقود فى تحديد الطلب الأجمالى وتحديد مرونه الأجور و الأسعار حيث يعد نمو المعروض النقدى هو المحدد الاساسى لنمو الناتج المحلى الأجمالى.
- مر النظام الاقتصادى العالمى الجديد بأربعه مراحل منذ الحرب العالمية الثانية عملت على تشكيله وتغير معالمه حسب أحداث الفترة.
- نشأت المنظمات الاقتصادية الدولية منذ الاربعينات من القرن العشرين بهدف أداره النظام الاقتصادى العالمى من خلال مجموعه من السياسات النقديه والماليه والتجاريه . و تتكون المنظمات الدولية من :

١- صندوق النقد الدولى وهو القائم على إداره النظام النقدى الدولى .

٢- البنك الدولى وهو قائم على إداره النظام المالى الدولى .

٣- منظمة التجاره العالمية وهى المعينه بالنظام التجارى الدولى .

- يعتبر برامج التثبيت و التكيف الهيكلى التى يطبقها صندوق النقد الدولى و البنك الدولى على التوالى هو جوهر الفكر الاقتصادى لهما فى علاج المشاكل الختلفه للدول .

تطبيقات الفصل التاسع

١- يعتبر الفكر النقدى نمو المعروض النقدى هو المحدد الأساسى لنمو الناتج المحلى الاجمالى. أشرح ذلك

٢- وضح بالتفصيل المناسب مراحل نمو النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

٣- أشرح مكونات برامج التكيف الهيكلى للبنك الدولى.

٤- **<u>ضع علامة ✓ أو × مع توضيح سبب صحة أو خطأ العباره</u>**

- يفترض أصحاب الفكر النقدى أن هناك استقرار لسرعه دوران النقود.
- تعتبر برامج التثبيت لجوهر فكر صندوق النقد الدولى فى تعامله مع الدوله.
- يعتبر تحرير الاسعار من أهم بنود برنامج التثبيت الهيكلى .

الفـــــهـرس

مقدمه ١

فصل تمهيدى ٢

الفصل الاول

الفكر الاقتصادى في االعصور القديمه

أولا : العصر البدائى..... ١٢

ثانيا : العصر الاغريقى (اليونانى)..... ١٤

- أفلاطون..... ١٥

- أرسطو..... ١٧

- نظام الرق..... ٢٢

ثالثا : العصر الرومانى..... ٢٤

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادى في العصور الوسطى

أولا : الفكر الاقتصادي لاوروبا في العصور الوسطي..... ٣١

- النظام الاقطاعى..... ٣٨

ثانيا : الفكر الاقتصادى الاسلامى..... ٤٥

- الفكر الاقتصادى لابن خلدون..... ٥٥

- الفكر الاقتصادى للمقريزى..... ٥٩

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادى فى بدايه العصر الحديث

أولا : الفكر الاقتصادى التجارى..... ٧٢

- عصر الرأسماليه التجاريه.....٧٢
- مبادى الفكر التجارى.....٧٧

ثانيا : الفكر الاقتصادى للطبيعيين.....٨٩

- فكرة القوانين الطبيعية فى القرن الثامن عشر.....٨٩
- الفكر الاقتصادى الطبيعى.....٩١

الفصل الرابع

النظام الاقتصادى الرأسمالى

أولا : العوامل التى مهدت لظهور النظام الاقتصادى الرأسمالى

(الثوره الصناعيه الاولى).....١٠٣

ثانيا : النظام الاقتصادى الرأسمالى.....١٠٧

الفصل الخامس

الفكر الاقتصادى الكلاسيكى

أولا : أهم المفكرين الكلاسيك.....١٢٣

ثانيا : أسس الفكر الاقتصادى الكلاسيكى.....١٢٨

الفصل السادس

الفكر الاقتصادى الاشتراكى

أولا : العوامل التى ساعدت على ظهور الفكر الاشتراكى.....١٦٦

ثانيا : مبادى الفكر الاقتصادى الاشتراكى.....١٦٧

ثالثا : النظام الاقتصادى الاشتراكى.....١٨٤

الفصل السابع

الفكر الاقتصادي نهايه القرن التاسع عشر وبدايه القرن العشرين

أولا :**المدرسة الحدية**.....١٩٠

- نشأة المدرسة الحدية.....١٩٠
- الإطار الفكرى للمدرسة الحدية.....١٩٣

ثانيا : الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى.....٢٠٥

- الظـــروف الاقتصـــاديه التـــى ســـبقت ظهـــور الفكـــر النيوكلاسيكى.....٢٠٥
- مبادى الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى.....٢٠٨

الفصل الثامن

الفكر الاقتصادى الكينزى

أولا : الظروف الاقتصاديه التى سبقت ظهور الفكر الكينزى.....٢٢٥

ثانيا : الفكر الاقتصادي الكينزى.....٢٢٨

الفصل التاسع

الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالميه الثانيه

أولا : الفكر النقدى الحديث.....٢٦١

ثانيا : فكر المنظمات الاقتصاديه الدوليه فى علاج المشكلات الاقتصاديه المعاصره.....٢٦٦

المراجع.....٢٦٩

المراجع

١- د. أحمد عبد الرحيم زردق – التطور الاقتصادى – الزقازيق – ١٩٩٨ .

٢- د.أحمد مصطفى فريد – د.سهير محمد السيد – تطور الفكر و الوقائع الاقتصاديه – مؤسسه شباب الجامعه – الاسكندريه – ٢٠٠٠ .

٣- د.إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة – ١٩٧٧

٤- د. بركات أبو النور، د. عادل حميد يعقوب – التطور الاقتصادى لمصر و أوروبا الغربيه

٥- د. حازم الببلاوى، أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠، ص٥١.

٦- د.حازم الببلاوى – دليل الرجل العادى الى تاريخ الفكر الاقتصادي – الهيئه المصريه العامه للكتاب – ١٩٩٦

٧- د. حامد عبد المجيد دراز – د. المرسى السيد حجازي – مبادى الاقتصاد العام – الدار الجامعيه للطبع و النشر – الاسكندريه– ١٩٩٨

٨- د.حبيب محمود – مبادىء علم الاقتصاد – جامعة دمشق – سوريا – ٢٠٠٨/٢٠٠٩

٩- د. حسين عمر – مبادئ علم الاقتصاد – دار الفكر العربى – القاهرة – ١٩٨٩

١٠- د.حسين عمر – تطور الفكر الاقتصادى قديما و حديثا و معاصرا – دار الفكر العربي

١١- سامو يلسون- نوردهاوس – علم الاقتصاد- مكتبه لبنان – ٢٠٠١

١٢- د. سميحة فوزى، النظام العالمى الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق شرق أوسطية، القاهرة،١٩٩٣

١٣- د. شوقى لاظ – مدخل فى نظرية الاقتصاد الكلى – دار البشرى للطباعة والنشر – الطبعة الثانية – م. نصر – القاهرة – ٢٠٠٥

١٤- صفوت عبدالسلام عوض الله ، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٥١، مايو ١٩٩٢

١٥- د. ضياء مجيد – النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادى الكلى – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية – ٢٠٠٧

١٦- عادل أحمد حشيش ، زينب حسين – مبادى علم الاقتصاد – الدار الجامعيه الجديده للنشر – ١٩٩٩- الاسكندريه

١٧- د. عاطف السيد – الجات و العالم الثالث (دراسه تقويميه للجات و استراتيجيه المواجهه – مطبعه رمضان – ١٩٩٩ – الاسكندريه

١٨- د.عبدالجبار السبهاني – سمات الاقتصاد الإسلامي – Yarmouk-University

faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?

١٩- د. عبد الرحمن يسرى – تطور الفكر الاقتصادى – الدار الجامعيه للنشر والتوزيع – الاسكندريه – ١٩٩٦

٢٠- د. عبد الرحمن يسرى، د. إيمان ذكى – النظرية الاقتصادية الكلية – الدار الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٧

٢١- د. عبد المطلب عبد الحميد – النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبليه بعد احداث ١١ سبتمبر – مجموعه النيل العربيه – ٢٠٠٩

٢٢- د. عبد المنعم راضى- مبادئ الاقتصاد (تحليل كلى وجزئى)- مكتبه عين شمس – القاهره – ١٩٩٩ .

٢٣- د. عبير فرحات – أسس تطور الفكر الاقتصادى- مركز التعليم المفتوح – كليه التجاره – جامعه عين شمس .

٢٤- د. محمد المرعشلي – في واقع السياسه الاقتصاديه الدوليه المعاصره – المؤسسه الجامعيه للنشر و التوزيع – ١٩٨٧

٢٥- محمد سيد عابد – التجاره الدوليه – مكتبه الاشعاع الفنيه – ١٩٩٩ – الاسكندريه

٢٦- د. محمد شوقى الفنجرى - المذهب الاقتصادي فى الاسلام - سلسله الاقتصادى فى الاسلام (٥) - شركه عكاظ للنشر والتوزيع - الرياض - ١٩٨١ .

٢٧- د. محمد عزيز - تاريخ الافكار الاقتصاديه - مطبعه المعارف - بغداد - ١٩٥٦

٢٨- د. محمد مهدى عصر - تطور الفكر الاقتصادى - مطبعه أم القرى - القاهره - رقم الايداع ٩٩/١٢٧/٦ - ١٩٩٩ .

٢٩- محمود فاروق غراب - تطوير دور المنظمات الاقتصاديه الدوليه فى تحقيق التنميه الاقتصاديه في الدول الناميه - رساله دكتوراه - كليه التجاره - جامعه عين شمس - ٢٠٠٧

٣٠- د. مصطفي عز العرب - سياسات تخطيط التجاره الخارجيه - ٢٠٠٥

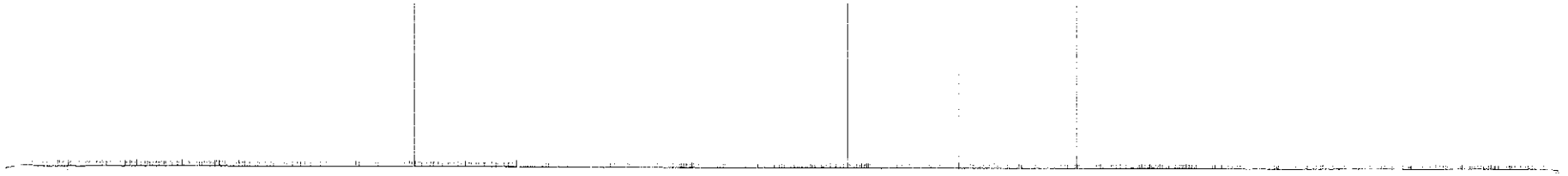

مطبعة
جامعة عين شمس
تليفون ٢٤٦٤٥٦٦